د. جوانيتا إلياس   د. بيتر ستش

أساسيات العلاقات الدولية

نقله إلى العربية
أ.د. محيي الدين حميدي





أساسيات
العلاقات الدولية

عنـــــوان الـكـتـــــاب : أساسيات العلاقات الدولية

تـــأليــــــــــــف : د. جوانيتا إلياس و د. بيتر ستش

نقلــــه إلى العربيـــــة: أ.د. محيي الدين حميدي

الطبعـــة الأولـــــى : 2016م

التنفيـــذ والإشـــراف : دار الفرقد

الإخـــــراج الفـــــني : وفاء الساطي

دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ـ سورية

Email: alfarqad70@Gmail.com

alfarqad71@hotmail.com

هاتف : (00963-11) 6618303 - 6660915

فاكس : (00963-11) 6660915

ص . ب : 34312

أساسيات
العلاقات الدولية

تأليف

د. جوانيتا الياس   د. بيتر ستش

نقله إلى العربية

أد. محيي الدين حميدي

المحتويات

قائمة الأشكال التوضيحية 7
مقدمة المترجم 11
شكر وعرفان (المؤلفان) 15
الفصل الأول: طبيعة العلاقات الدولية 17
الفصل الثاني: الفوضى وأصل النظام الدولي الحديث السياسة الدولية 1648-1939 41
الفصل الثالث: الواقعية: الأساسيات 63
الفصل الرابع: الليبرالية الأساسيات 91
الفصل الخامس: تحدي الفوضوية بناء سياسة عالمية 113
الفصل السادس: نقد السياسات الدولية 143
الفصل السابع: إعادة رسم السياسات الدولية العولمة 171
الفصل الثامن: من الاستقرار إلى العدالة تحديات معاصرة في العلاقات الدولية 201
مسرد بالمصطلحات التقنية 226

قائمة الأشكال التوضيحية

الشكل 3.1 توازن القوى 79
الشكل 5.1 الدبلوماسية المثلثية ستبفورد وسترينج........ 129
الشكل 5.2 صورتان للاعبين في السياسات الدولية 134
الشكل 8.1 سوء التغذية في العالم النامي........ 217

قائمة الأطر

الإطار (1.1) المناظرات الكبرى في العلاقات الدولية الواقعية في مواجهة المثالية 25
الإطار 1.2 مورجينثاو وكينيث وولتز حول العلاقات الدولية 27
الإطار 2.1 جاكسون حول انتشار نظام الدولة الأوربي الحديث 50
الإطار 2.2 اتفاقيات سلام صاغت العلاقات الدولية........ 52
الإطار 2.3 مقدمة ميثاق عصبة الأمم 57
الإطار 3.1 الواقعية في تاريخ الأفكار 68
الإطار 4.1 الليبرالية في تاريخ الأفكار........ 98
الإطار 5.1 تعددية الأطراف والمنظمات الدولية 116
الإطار 5.2 أسيان: بناء تعاون وتجمع بشري إقليمي........ 122
الإطار 5.3 أهمية المؤسسات عند روبرت كوهين 136
الإطار 6.1 "صور" السياسة العالمية 144
الإطار 6.2 موقف ستيف سميث من ما بعد الوضعية........ 150
الإطار 7.1 الحركة المناهضة للعولمة 194

العلاقات الدولية: الأساسيات

العلاقات الدولية: الأساسيات، مقدمة مختصرة وسهلة الفهم للطلبة الجدد على موضوع العلاقات الدولية، وللقارئ العام أيضاً. إنها تقدم أحدث دليل للقضايا الأساسية والجوانب الأهم في الجدل الدائر؛ وهي:

- تشرح القضايا الأساسية بما في ذلك التدخل للدواعي الإنسانية، والعدالة الاقتصادية.
- تدرس حالات إيضاحية مألوفة من العالم.
- تتفحص الجدالات الراهنة حول قضايا كالعولمة والإرهاب.
- توفر مراجعة شاملة لهذا الفرع من فروع العلوم لوضع القارئ المستجد في قلب دراسة السياسة العالمية.

وبما أنها تغطي الأساسيات وأكثر، فهذا كتابٌ مثاليٌّ لأي شخص يرغب في فهم العلاقات الدولية المعاصرة.

د. بيتر ستش: يشغل حالياً منصب رئيس قسم العلوم السياسية؛ وهو محاضر في الفكر السياسي والعلاقات الدولية في جامعة كاردف (بريطانيا)؛ وتشمل اهتماماته البحثية الحالية القانون الدولي، والعدالة الدولية.

د. جوانيتا إلياس: محاضرة في السياسات الدولية في جامعة أديليد (أستراليا). وتشمل اهتماماتها البحثية وجهات النظر النسوية في الاقتصاد السياسي الدولي، والمسؤولية الاجتماعية في سياسة الشركات، والاقتصاد السياسي لماليزيا وجنوب شرق أسيا.

أ.د. محيي الدين حميدي (أستاذ اللسانيات النظرية والترجمة) يشغل الآن منصب عميد كلية اللغات والعلوم الإنسانية بجامعة إيبلا الخاصة، سوريا؛ وقد سبق وأن عمل في جامعة الملك سعود في الرياض/قسم اللغة الإنجليزية، وجامعة حلب/قسم اللغة الإنجليزية أيضاً. بلغت ترجماته المنشورة ما يزيد عن عشرين كتاباً في اللسانيات، والتربية الخاصة، وعلوم الترجمة، وطب العين. وهو حائز على جائزة خادم الحرمين الشريفين العالمية للترجمة في دورتها الخامسة عن ترجمته كتاب **"اللسانيات السريرية"**.

مقدمة المترجم

لقد لفت انتباهي سوء الفهم والعجز الواضحين لدى الكثير من طلبة العلوم السياسية، وإلى حد ما عند بعض الأساتذة، عن مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية والعلوم السياسية عندما كنا نخوض في بعض النقاشات. وكنت قد قرأت هذا الكتاب مسبقاً ضمن المعارف العامة التي أحاول اكتساب ما استطعت منها. وبعدما شاهدته من مآسي الطلبة، وبعض الأساتذة على حد سواء، وجدت أنه لا مناص من ترجمته سعياً لتوفير مقدمة أساسية سهلة الفهم للطلبة الجامعيين وأساتذتهم في العلاقات العامة.

الكتاب مقدمة سهلة، ولا تفترض أية معلومات مسبقة من جانب القارئ. وقد وقع الكتاب في ثمانية فصول تغطي حقل العلاقات الدولية برمته؛ وهي على النحو التالي:

الفصل الأول وهو بعنوان: طبيعة العلاقات الدولية. حيث نجد تعريفاً لأساسيات الحقل، وموضوع العلاقات الدولية التقليدي، وأهم أشكال الجدل في الحقل، ومقارنة للواقعية بالمثالية، والتقليدية بالسلوكية، والواقعية الجديدة بالليبرالية الجديدة، والعقلانية بالتأملية، وما بعد العلمية/ التجريبية، والعولمة، وتحديات العولمة من بين أفكار أخرى. وينتهي الفصل بمواضيع للنقاش، وقراءات إضافية

الفصل الثاني: الفوضوية وأصل العلاقات الدولية الحديث: السياسة العالمية 1648- 1939. من بين الأفكار الرئيسية التي يتناولها الفصل: مفهوم الحداثة، والدولة ذات السيادة، ومفهوم القوة وعلاقته بالسياسة الدولية، والسياسات

الدولية في نظام ويستفيلا، وعولمة نظام ويستفيلا، وتوازن القوى والسياسة العالمية، والسياسات الفوضوية، وتجارب في الحكم العالمي (ميثاق عصبة الأمم)، وانهيار عصبة الأمم. وينتهي الفصل بمواضيع للنقاش، وقراءات إضافية.

الفصل الثالث: الواقعية: الأساسيات. يبدأ الفصل بتعريف الواقعية، ومن ثم تاريخها الفكري، وأشكال الواقعية المتعددة (مناقشة مكثفة ومطولة)، وما بعد الحرب الباردة، وبعض أشكال النقد للواقعية. وينتهي الفصل كسابقيّه بمواضيع للنقاش، وقراءات إضافية.

الفصل الرابع: الليبرالية: الأساسيات. يبدأ الفصل بتاريخ الليبرالية الفكري، وينتقل لمناقشة قانون الطبيعة الأخلاقي والفيلسوف لوك، والليبرالية اليوم، وفرضية السلام الديموقراطية، والمؤسسات الليبرالية الجديدة، والعالمية، وهل من حل وسط بين الواقعية والليبرالية؟

الفصل الخامس: تحدي الفوضوية: بناء المؤسسات العالمية. يتناول هذا الفصل من بين مواضيع أخرى المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الإرهابية العالمية، وتحدي مركزية الدولة، والحكومة العالمية، وينتهي بمواضيع للنقاش وقراءات إضافية.

الفصل السادس: نقد السياسات العالمية. يبدأ الفصل بعرض لصور السياسات العالمية، والمقاربات في السياسة الدولية، والنظرية النقدية، وما بعد الحداثة، والمدرسة الأنثوية، والبنائية. وينتهي بمواضيع للنقاش وقراءات إضافية.

الفصل السابع: إعادة صياغة السياسات العالمية: العولمة. فكرة الفصل الأساسية هي العولمة وجوانبها المتعددة. ويشمل ذلك أبعادها الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وأمواج العولمة المتعددة. الفصلُ غنيٌّ جداً بمعلومات عن ظاهرة العولمة والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثامن: من الاستقرار إلى العدالة: التحديات المعاصرة في العلاقات الدولية. يبدأ الفصل بمناقشة مستقبل العلاقات الدولية؛ وهل مازال نظام

ويستفيلا صالحاً في العلاقات الدولية. ومن بين الأفكار الأخرى، نجد: قيود استخدام القوة (الحرب العادلة والتدخل الإنساني)، والتدخل الإنساني والقانون الدولي، وأمثلة عن التدخل الإنساني، والأمم المتحدة والتدخل المشروع، والفقر العالمي والعدالة الاقتصادية العالمية (أهداف الألفية التنموية)، ومقاربة نقدية للعدالة الاقتصادية العالمية، والتشابك بين الدول ومستقبل السياسات الدولية.

وينتهي الكتاب بمسرد لمعظم وأهم المصطلحات التقنية الخاصة بحقل العلاقات الدولية؛ وأعتقد أنها مهمة لكل طالب مهتم بالعلاقات الدولية وحتى العلوم السياسية.

أعتقد أن الكتاب مهم للقارئ العادي إضافة لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وميزة إضافية له هي أن كل فصل ينتهي بموضوعات للنقاش تختبر مدى استيعاب الطالب للمعلومات التي وردت في الفصل إضافة لقراءات إضافية لمزيد من الاطلاع.

وأخيراً، وليس آخراً، أود أن أشكر كلاً من زهى، ومريم، ولانا، وريما لقيامهن بمراجعة متأنية للترجمة بحثاً عن أي سهو أو خطأ؛ فلهن مني جزيل الشكر والامتنان.

شكر وعرفان (المؤلفان)

يعتمد هذا النوع من الكتب على ما يقدمه الطلبة والزملاء وصبرهم. وإننا لمدينون عالمياً؛ لذا نود أن نشكر زملاءنا في المملكة المتحدة وأستراليا للوقت الذي صرفوه في قراءة مادة الكتاب، ولتشجيعنا على الاستمرار به. كما نود أن نشكر بوجه خاص ديفد بوشر وبيري روبرت وبروس هادوك وكيرون كيرتس وإيدون إيدج وستيوارت شيلدز وجوسيلين مادسلي وصوفي هيغ وإيان هول وأندرياس غوفاس. كذلك نود أن نشكر، وبالقدر نفسه، فيل ونيكولا وفيكتوريا وماثيو لإشغال أنفسهم مما مكننا من الكتابة.

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الدولية

المفردات الأساسية في العلاقات الدولية

إن الغرض الأساسي لهذا الكتاب هو تزويدك بمقدمة نقدية عن أساسيات العلاقات الدولية، والكلمة الأساس في هذا المقام هي "نقدية" وليست "أساسيات". وإذا ما فَهمت، بنهاية هذه المقدمة، لماذا كلمة "نقدية" هي المفتاح الأساسي، ستكون عندها في موقع قوي للتحرك نحو الفصول التالية. ولمساعدتك على تحقيق هذا الهدف الأساسي، سيركز هذا الفصل التمهيدي على طبيعة دراسة العلاقات الدولية بوصفها حقلاً أكاديمياً؛ إذ نهدف هنا إلى تزويدك بمعنى "شكل" الموضوع، وتبصر أعمق في التحديات التي ستواجهها لاحقاً.

توصف العلاقات الدولية عادة بأنها حقل أكاديمي مستقل بذاته؛ ولسوف تجد أقساماً مستقلة بذاتها باسم "العلاقات الدولية" أو "السياسات الدولية" في العديد من الجامعات. كما ستجد أيضاً مناهج دراسية وبرامج دراسية مستقلة، وأساتذة ومحاضرين في العلاقات الدولية أيضاً. على أية حال، هذا الفصل، بمعنى هام، فصل مصطنع. فمن ناحية، يبدو القول إن العلاقات الدولية هي كينونة قائمة بذاتها قولاً بسيطاً لا يحتاج لشرح. ففي مستواها الأبسط على الإطلاق، هي دراسة شيء موجود مسبقاً. علاقات ـ بين ـ دول، دراسة العلاقات بين الأمم. وعندما نقول "أمم" هنا، فإننا نشير، عادة، إلى التفاعلات بين الدول- الأمم، الكينونات الموحدة سياسياً والمحددة جغرافياً وذات السيادة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو فرنسا. لكن، من الواضح أيضاً أن ذلك لا يخبرنا بالكثير عن موضوعنا. فلو ألقينا نظرة سريعة على العالم من حولنا،

سنجد أن بعض اللاعبين الأساسيين في السياسات العالمية، الفاعلين في العلاقات الدولية الذين يشكلون المشهد السياسي الكامل لموضوعنا ليسوا أمماً أبداً. فعندما ننظر إلى عالم السياسة العالمية، فإننا نرى، لا محالة، منظمات حكومية عالمية أو عابرة للدول مثل الأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي. ونرى أيضاً منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي أو منظمة أمم جنوب شرق أسيا (آسيان)؛ وكذلك منظمات مهمة غير حكومية مثل الصليب الأحمر (والهلال الأحمر) أو منظمة العفو الدولية؛ وكذلك شركات قوية متعددة الجنسيات بدخل سنوي يفوق بكثير الدخل القومي الإجمالي لكثير من الدول. ونجد أيضاً أن العديد من الموضوعات التي نربطها، عادة، بالعلاقات الدولية تتجاوز هذا الوصف الأساسي. هل يمكن حصر اهتماماتنا بوباء الإيدز في أفريقيا أو حقوق الإنسان بالعلاقات الدولية بهذا المعنى الضيق؟ فمن الواضح أن هناك ما ينضوي تحت العلاقات الدولية أكثر بكثير من العلاقات ما بين الدول.

كما نجد أيضاً أنه ربما كان من الأنسب التفكير بالمسائل والقضايا التي تبدو كأنها جزء واضح من العلاقات الدولية، على أنها مسائل تتعلق بالسياسة والاقتصاد والقانون والدراسات التنموية والجغرافيا والتاريخ والفلسفة الأخلاقية والدراسات الاستراتيجية أو دراسات الحروب (ويمكن للقائمة أن تطول وتطول). ألقِ نظرة على قائمة أعضاء هيئة التدريس في كليتك، ستجد أن كل "متخصص في العلاقات الدولية" هو في الحقيقة متخصص في حقل فرعي من العلاقات الدولية. قد يكونون متخصصين في "النظرية"، أو "الدراسات الأمنية"، أو "الاقتصاد السياسي الدولي"، أو "دراسات السياسة الخارجية"، أو "التاريخ الدولي" أو "القانون الدولي" (ومرة ثانية، يمكن للقائمة أن تطول). ماذا يخبرنا كل ذلك عن العلاقات الدولية؟ أولاً، وقبل كل شيء، يخبرنا أن العلاقات الدولية هي واصف عام لموضوع معقد متعدد الحقول المعرفية. إن دراسة العلاقات العامة تعني أن تصبح متخصصاً متعدد المعارف؛ إنها تعني إيجاد طريقة للتعامل مع جانب من حياتنا معقد بشكل كبير، ولكنه ساحر ومحرض سياسياً. تتقاسم كل من العلوم السياسية، والعلاقات الدولية تعددية المعارف هذه. وإن تلك

الجوانب في عالمنا التي نعتبرها سياسية تشكل الإطار الذي نعيش فيه. تؤثر السياسات الدولية فيك بشكل مباشر ابتداءً من السعر الذي تدفعه لحاجاتك اليومية وصولاً إلى القوانين التي يُسمح لحكومتك بسنها. إنها تشمل إدارة التأثيرات المالية والسياسية والبيئية طويلة الأمد للاقتصاد الدولي، وكذلك التأثيرات قصيرة الأمد الناتجة عن الفقر والمجاعة والأمراض؛ كما أنها تواجه محن اللاجئين الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الناتجة عن فعل الإنسان؛ وتتدبر إدارة الحروب، وتحاول تنسيق تنفيذ القانون الدولي. فلو فتحت جهاز التلفاز لديك، أو تناولت جريدة ستجد السياسة الدولية في كل زاوية.

ولكي تبدأ الإمساك بهذا الموضوع واسع النطاق والمليء بالتحديات فإن الطريقة لا تكمن في أن تصبح خبيراً في كل جانب من جوانب السياسة الدولية. قد يكون ذلك حلاً مثالياً؛ لكنه ببساطة ليس هدفاً واقعياً. بل عوضاً عن ذلك، أنت بحاجة لإيجاد طريقة "للتعامل" مع التعقيد، وتعدد الحقول المعرفية. هذه هي العلاقات الدولية بوصفها حقلاً أكاديمياً؛ وأنت بوصفك طالباً تدرس العلاقات الدولية، عليك محاولة إنجاز ذلك. العلاقات الدولية في أبسط صورها هي مسألة توجّه. إنها تحاول أن تدير الطبيعة شديدة التعقيد للسياسة الدولية وذلك بتجزئتها إلى أجزاء قابلة للفهم ونظريات عامة مفيدة. المفتاح هو إيجاد طرق لوصف السياسة الدولية وتحليلها يمكنها أن تعترف بالنسق الواسع للعوامل المسببة والحاسمة، مع ذلك تمنحنا الأداة النقدية التي نحتاجها. نحن بحاجة إلى أن نتمكن من رؤية "شكل" الموضوع لكي يمكننا فهم المبادئ العامة التي تزودنا بمعلومات عن تقنيات الاقتصاد الدولي والقانون والسياسة الدوليين. هذا لا يعني أن العلاقات الدولية هي، بأي حال من الأحوال، حقل معرفي من الدرجة الثانية؛ فالحقيقة، إذا ما رغبت في فهم الاقتصاد العالمي أو القانون الدولي العام، عندئذٍ، تصبح دراسة الطبيعة العامة للعلاقات الدولية أمراً لا مفر منه. إن العلاقات الدولية هي الأرضية التي يتم عليها تنفيذ العديد من أحداث السياسة العالمية. هذا لا يعني أيضاً أن العلاقات الدولية ليست معقدة في حد ذاتها. بل عليك التمكن

من مجموعة كبيرة من المهارات التاريخية والفكرية؛ وأن تعلم كيفية فهم التطور التاريخي لـ "الدولة"، و"النظام الدولي"، و"الاقتصاد المعولم" الخ لكي يزودك ذلك ببصيرة عميقة حول طبيعة العلاقات الدولية. وبشكل مشابه، فإن تعلم فهم الحجج الأخلاقية والثقافية والسياسية التي تدافع عن، أو تنتقد سمات عالمنا هذه، أمر حاسم للوصول إلى فهم أساسي للعلاقات الدولية.

إحدى طرق التعامل مع درجة التعقيد هذه هي التفكير بالمصطلحات التقنية والمهنية العديدة التي يستخدمها الناس في وصف القضايا العالمية. ومن المحتمل جداً خلال تقدمك في دراسة العلاقات الدولية، أن يُعرض عليك مقررات متخصصة في القانون الدولي، والاقتصاد السياسي، والفلسفة الأخلاقية أو علم الأخلاق، والعلم السياسي المقارن، والدراسات الأمنية، وهلم جراً. إن لكل من هذه الجوانب مفرداتها الخاصة بها؛ والتحديات التي ستواجهها عديدة. إنك ستحتاج إلى معرفة، بل وألفة، بالمصادر الرسمية للقانون الدولي ووسائله. وربما طُلب منك مناقشة كيفية صياغة المطالب الأخلاقية (مثلاً "من الخطأ استهداف المدنيين في وقت الحروب" أو "يقع علينا واجب التخلص من الفقر في العالم النامي") والدفاع عنها في مواجهة المطالب المعاكسة. ولربما طُلب منك دراسة النظرية الاقتصادية الكبرى للأسواق المعولمة. هذه الخطوات في مراهنتك على فهم العلاقات الدولية ستكون صعبة لكنها مجزية تماماً. على أية حال، يبدأ معظم طلبة العلاقات الدولية بمقدمة تعرّفهم بالمفردات الأساسية للحقل بشكل عام. يسمى ذلك عادة بنظرية العلاقات الدولية. ونظرية العلاقات الدولية أساسية لدراسة السياسة الدولية بمعنى أنها تمثل سلسلة من المحاولات لشرح أو فهم العالم بطرق تؤطر أشكال الجدل في السياسة الخارجية، والقانون، والأخلاق، والدراسات الأمنية، الخ. وبعبارة أخرى، تحاول نظرية العلاقات الدولية تطوير مبادئ عامة يمكن أن تساعد في توجيهنا للتصدي لتعقيدات السياسات الدولية.

إن الحاجة لوجهة نظر عامة قد أثرت، إلى حد بعيد، بتطور العلاقات الدولية بوصفها حقلاً أكاديمياً. والأهم أنها تعني أن العلاقات الدولية لا تهدف إلى وصف شامل أو كامل للسياسة الدولية. ذلك يستنسخ ببساطة درجة التعقيد

المرعبة التي نحاول فهمها. بل عوضاً عن ذلك، يركز كل جانب من جوانب العلاقات الدولية على أفكار وقضايا أساسية؛ ثم يوضحها باعتبارها تستحق الاهتمام بسبب قوتها التفسيرية أو النقدية. توضح بعض الحجج السمات المحددة للسياسات الدولية. ومثال على ذلك الطريقة التي حاول بها العديد من مفكري العلاقات الدولية أن يوضحوا أن وجود الدولة- الأمة ذات السيادة هي العامل الأهم في السياسة الدولية. وحقيقة أن الأمة- الدولة ذات سيادة تعني أنها (إلى حد بعيد) مستقلة سياسياً وقانونياً. ولقد استخدمت هذه "الحقيقة" مراراً وتكراراً لشرح الصفة المميزة للعلاقات الدولية. ويقال إنها تشرح السبب في أن القانون الدولي أقل سلطة وفعالية من الأنظمة القانونية الوطنية. كما يقال إنها تفسر الحدوث المتكرر للحروب، وعجزنا عن إدارة السوق المعولمة. كذلك ينظر إليها أيضاً (وفق منظور أكثر إيجابية) على أنها الأساس الصلب لحريتنا، والحماية السياسية لطريقتنا في الحياة إزاء الستارة الخلفية المتمثلة بالتعددية الاجتماعية والثقافية. لهذه الأسباب مجتمعة، يرى العديد من المفكرين أن على العلاقات الدولية أن تحصر نفسها بدراسة ماهية الدولة- الأمة وأفعالها (أو ما يسمى أحياناً بالسياسة العليا). ويرون أنها السمة الأساسية للعلاقات الدولية وهي ما يجعلها متميزة، على أننا سنعود إلى هذه الفكرة بعد قليل. ثمة حجج أخرى تفسر نقاطاً أخرى (وأحياناً تناقض) ما يعتبرونه صفات أساسية للسياسة الدولية. البعض يركز على القيم الجوهرية التي تكمن وراء حقوق الإنسان للقيام بادعاءات حول العالم؛ في حين يفحص آخرون طبيعة الاعتماد المتبادل بين دول العالم؛ وتركز فئة ثالثة على التأثير غير المتساوي الذي تركه تطوير النظام الدولي على قدرة البعض على التصرف بفعالية أكبر على الساحة الدولية وإدارة شؤونه الداخلية.

لكن من المهم أن ندرك أن أشخاصاً مختلفين سيركزون على جوانب مختلفة من العلاقات الدولية لأسباب مختلفة؛ فالبعض يبحث عن وصف موضوعي للسمات الأساسية للسياسات الدولية؛ في حين يحاول البعض الآخر تشكيل

موقف أخلاقي أو سياسي. هناك الكثير من عدم الاتفاق على ما يشكل (إن وجد أصلاً) وصفاً موضوعياً بقدر ما هو موجود من عدم الاتفاق حول ما ينبغي اعتباره السمات الأبرز للعلاقات الدولية. بل إن هناك عدم اتفاق أكبر مما نفكر به، بالمصطلحات الأخلاقية والسياسية، بأنه أولوياتنا في السياسة الدولية (هل علينا التركيز على التخفيف من كابوس الفقر في العالم النامي أم على تطوير مواردنا الخاصة وأمننا؟). عليك أن تكون في موقع يمكنك من تقييم هذه الأقوال؛ وهذا الكتاب مصمم لمساعدتك. إن دراسة السياسة الدولية لا تتمحور حول تعلم أساسيات العلاقات الدولية فحسب، بل هي أكثر من مجرد سؤال لوضع نفسك في موقع يمكنك من الإدلاء بأحكام نقدية ومفيدة عن العلاقات الدولية. فيما يتعلق بالسياسة، لدى الناس، بشكل معقول تماماً، آراء وأولويات مختلفة. وهذا يعكسه الأدب الذي ستقرؤه أثناء دراستك. في نهاية المطاف، هدفك هو اتخاذ قراراتك حول الطريقة الأفضل لفهم العلاقات الدولية أو القضايا الأهم التي ستعالجها. ولكي تحقق ذلك، تحتاج إلى اعتماد وجهة نظر متوازنة ونقدية حيال الخيارات. *العلاقات الدولية: الأساسيات* مصمم لمساعدتك في أول تعامل لك مع هذه القضايا، وقضايا أخرى تشكل جوهر العلاقات الدولية كما تُدرّس في الجامعات.

موضوع العلاقات الدولية التقليدي

صمم الجزء الأول من هذا الكتاب لتعريفك بما يُعتقد، عادة، بأنه موضوع العلاقات الدولية التقليدي. في الفصول الثلاثة الأولى، نركز على ظهور السياسة الدولية وتطورها في الحقبة الحديثة. وتعني "الحديثة" في سياق العلوم السياسية والعلاقات الدولية (عامة) القرن السابع عشر وما تلاه. كما تعني الحداثة (في العلاقات الدولية) الفترة المرتبطة بتطور الدولة ذات السيادة وذات الرقعة الجغرافية المحددة. تعود هذه الصفة الأساسية لمشهدنا السياسي تقليدياً إلى 1648 و"اتفاقية سلام ويستفاليا"، وهو الاسم الجمعي لاتفاقيات السلام التي وضعت حداً لحرب الثلاثين عاماً في أوروبا؛ وبشرت بالبداية الرسمية لنظام الدول

الأوروبية الحديث. لقد حدث الكثير في الفترة التي امتدت لـ350 سنة منذ سلام وستفاليا. فإضفاء الصبغة العلمانية المتزايدة على السياسة الدولية، وتطوير مبادئ القانون الدولي وأدواته، وتوليد المنظمات الحكومية الدولية، بدءاً من مؤتمر فيينا الخاص في عام (1815)، إلى عصبة الأمم (1919) ومن ثم الأمم المتحدة (1945) كلها جوانب مهمة في الحقبة الحديثة. إلا أن الطريقة التي تأسست بها الدولة المحلية (الدولة - الأمة لاحقاً) وانتشرت في أصقاع الأرض غالباً ما يُعتقد أنها السمة المحدِّدة للعلاقات الدولية. في الفصل الثاني، سنقدم لك مقدمة أساسية عن تاريخ العلاقات الدولية. والتاريخ ليس مجرد إعادة سرد للماضي. ففي سعيهم لشرح الصفات الأهم في الـ350 سنة من السياسة الدولية، قام العديد من المؤرخين والمتخصصين في العلوم السياسية باختيارات حيال تحديد الأبرز من الجوانب التاريخية. تتأثر اختياراتهم عادة بأحكامهم حيال أي الجوانب من تاريخ العلاقات الدولية تقدم لنا الأكثر من حيث قوتها التفسيرية العامة. أما في حالة تاريخ العلاقات الدولية المقدم في الفصل الثاني، فإننا نجد أن دور الدولة ذات السيادة في السياسات الدولية الحديثة يقدم على أنه سمة العلاقات الدولية التي تساعدنا على فهم العديد من السمات الأساسية الأخرى (الحالة الفوضوية للسياسة الدولية وبالتالي الحرب، طبيعة القانون الدولي، نظام توازن القوى). لذلك، يقدم الفصل الثاني مقدمة أساسية لنشوء نظام الدولة الحديثة الذي ينتهي بزوال عصبة الأمم في سياق الاستعداد للحرب العالمية الثانية.

هنا ننهي نظرتنا التمهيدية لتاريخ السياسة الدولية لنقف ونفكر بطبيعة العلاقات الدولية؛ ولسوف نعود لتاريخ العلاقات الدولية في الفصلين الخامس والسابع، عندما نناقش تطور الفاعلين من غير الدول في السياسة الدولية؛ وكذلك مسألة ما إذا كانت العولمة قد غيرت جذرياً سمة السياسة الدولية. على أية حال، إن رغبت في وضع نفسك في موقع يمكنّك من الإدلاء بأحكام مفيدة عن طبيعة العلاقات الدولية عليك أن تبني، مباشرة، موقفاً نقدياً حيال موضوعك.

ماذا سيحدث للطريقة التي نفهم بها العلاقات الدولية إذا ما ركزنا تركيزاً كاملاً على الدور المحوري للدولة ذات السيادة في السياسة الدولية؟ كيف سنبدأ دراسة دور الدولة؟ هل نحن بحاجة للبحث في مكان آخر لفهم السياسة الدولية؛ وإن كان الأمر كذلك، أين علينا البحث؟ وما هي المقترحات السياسية أو الأنماط العامة التي تنبثق عندما نؤكد على جانب واحد من العلاقات الدولية على حساب آخر؟ ثم عندما نصل إلى العلاقات الدولية، ما هي الطريقة الأمثل لدراستها؟

بعبارة أبسط، إن أولئك الذين كتبوا تاريخ العلاقات الدولية أدلوا بأحكام عن سماتها الأبرز. وربما قاموا بذلك لأن تفسيرهم للأدلة أدى إلى ذلك. من الناحية الأخرى، ربما قاموا بذلك لأنهم اعتنقوا وجهة نظر أخلاقية أو سياسية محددة. وعلى مستوى أكثر تقنية، ربما كانوا يستخدمون أدوات أكاديمية (فهماً محدداً للمنهج التاريخي أو العلمي الأنسب، أو وجهة نظر حيال ما يعتبر معرفة) يمكن مناقشتها. على أن للأحكام التي سنفحصها سياسة وتاريخاً معلومين؛ وبالتالي، ينبغي التعامل معها باحترام؛ إلا أن فهم تاريخ العلاقات الدولية ممارسة أكثر تعقيداً مما تصورته للوهلة الأولى. والحقيقة، أن حقلنا المعرفي يتميز بسلسلة من المجادلات حيال ماهية السمات الأبرز للسياسة الدولية وكيف يمكن دراستها.

المناظرات الراسخة في العلاقات الدولية

بداية، دعنا نعود للأساسيات؛ إن مناظرات من هذا النوع تشكل جزءاً رسمياً من المفردات الأساسية للعلاقات الدولية. والحقيقة، غالباً ما يُوصف هذا الحقل المعرفي من حيث أنه سلسلة من "المجادلات الكبرى". (راجع الإطار 1.1). إن كل ما ستقرأه تقريباً في أدب العلاقات الدولية يُحدد موقعه بعلاقته بهذه المجادلات. وأحياناً، يكون في حالة ولاء واضح لموقف محدد تماماً ضمن هذه المجادلات. لكن غالباً ما يكون عبارة عن محاولة لتشذيب موقف أو أكثر ضمن شكل واحد من المجادلة. في أحيان قليلة، يحدد الكتاب مواقعهم برفض كامل

إما لمقولة محددة في مناظرة أو للفكرة الكاملة بأن هناك (أو كانت) مناظرات كبرى. وبالتالي، فإن فهماً واسعاً لكن نقدياً لهذه المفردات يُعَدّ أساسياً لدراسة العلاقات الدولية. فيما يلي سنعرفك على المصطلحات الأساسية للنقاش؛ وسنقدم بعضاً من سماتها الأساسية.

الإطار (1.1) المناظرات الكبرى في العلاقات الدولية

الواقعية في مواجهة المثالية	ثلاثينيات القرن العشرين
التقليدية في مواجهة السلوكية	ستينيات القرن العشرين
الواقعية الجديدة في مواجهة الليبرالية الجديدة	ثمانينيات القرن العشرين
العقلانية في مواجهة التأملية	تسعينيات القرن العشرين

الواقعية في مواجهة المثالية

إن "المناظرات الكبرى" هي في الحقيقة حول ماهية دراسة العلاقات الدولية أو كيف ينبغي أن تكون. و"المناظرة" الكبيرة الأولي التي يتردد صداها في حقلنا المعرفي قُدّمت على أنها تمثل الواقعية في مواجهة المثالية. فلائل هم من ينكرون أن الجدل الواقعية والمثالية هو ما أعطى العلاقات الدولية قوامها المعروف. الواقعية، بالنسبة للكثيرين، هي الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية. وقد نشأ مصطلح الواقعية، كما يُستخدم في العلاقات الدولية، في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين وبداية الأربعينيات رداً على ما كان يعتقد أنه تفكير ساذج لدى السياسيين والمفكرين الليبراليين. يرى أحد مهندسي الواقعية المؤسسيين أنها تمثل بداية العلم السياسي في العلاقات الدولية، ورداً ضروريا على الطوباوية، أو تفكير التمني الذي اتصفت به دراسة السياسة الدولية بين الحربين العالميتين وممارستها. وما كان موضع هجوم إنما هو مثالية أو طوباوية أولئك الذين اعتقدوا أنه كان بالإمكان بناء نظام سياسي دولي يزيل أشكال الصراع

والمنافسة بين الدول، ويمنع الحرب بوصفها أداة في السياسة الدولية، ويؤسس "سلاماً دائماً". إذ يتساءل الواقعيون، "وفق أي أسس علمية أسس مهندسو عصبة الأمم مثاليتهم الليبرالية؟" الرسالة الأساسية واضحة جداً. إذ لا يمكنك التخلص من الحرب بالتمني فقط. والرغبة في إنهاء الحرب جيدة وحسنة؛ لكن ينبغي على علم السياسة الدولية أن يتقدم بوضع التحليل الموضوعي قبل الطوباويات. إن الفشل في فعل ذلك أدى إلى انهيار عصبة الأمم، وفي نهاية المطاف إلى اشعال الحرب العالمية الثانية. صحيح أن الواقعية تؤدي إلى تشاؤم وتشكك متصلب يؤكد على "المقدرة التي لا تقاوم للقوى الموجودة وعلى الماهية الحتمية للنزعات الموجودة" (كار 1939 : 11). إلا أن ثمن عدم تبني موقف واقعي كان وما يزال باهظاً جداً.

إن... علم السياسة الدولية... نشأ نتيجة حرب كبرى مدمرة. والرغبة العاطفية في منع الحرب حددت المسار والاتجاه الأولي للدراسة كلها. وعلم السياسة الدولية شأنه شأن العلوم الناشئة الأخرى، اتسم بصفات طوباوية صريحة وملحوظة.

(كار 1939 : 8).

لقد اعتقد كار أن علماً سياسياً ناضجاً للسياسة الدولية ينبغي أن يجمع ما سماه بالتفكير الهادف (الرغبة في إنهاء الحرب، على سبيل المثال) مع الواقعية. فالواقعية، على أية حال، هي التي تدفع بجدول الأعمال- الممارسة ينبغي أن تخلق النظرية بدلاً من أن تخلق النظرية الممارسة كما فعلت عصبة الأمم الفاشلة نتيجة اعتقادها غير المنطقي بالانسجام بين المصالح (كار 1939 : 64، 80). لم يكن لدى كار أية فكرة عن تأثير عمله في طبيعة العلاقات الدولية مستقبلاً. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى 1970، اعتمد 90٪ من الدراسات المبنية على معطيات السياسة الدولية على افتراضات نظرية واقعية (فاسكويز 1983). ثم ونحن نكتب هذا الفصل، فإن هذا الجدل الكبير يزداد قوة. ولقد استغل جون ج. ميرشيمار، الأمريكي الواقعي المشهور، المناسبة تماماً عندما ألقى

محاضرة بمناسبة ذكرى كار في عام 2005 لينتقد بشكل لاذع تماماً مؤسسة العلاقات الدولية البريطانية لكونها تدار من قبل مجموعة من المثاليين الذين لا يلقون بالاً للقوة؛ وهي الحجة التي استدعت رداً نشطاً (ميرشيمار 2005؛ وميرشيمار وآخرون 2005). لأن من أول الأشياء التي تحتاجها وأنت تبدأ دراسة السياسة الدولية إنما هو فهم عميق للمنهج الواقعي في العلاقات الدولية. لكن ما هي القوانين الموضوعية الخاصة بالسياسة العالمية التي يعتقد الواقعيون أن بإمكاننا اكتشافها؟ كيف يتم التحكم بالسياسة الدولية؟ وكيف علينا التصرف بعد اعتمادنا خياراتنا السياسية وفق علم مناسب للسياسة الدولية؟ ثم عندما نناقش هذه الأسئلة، سنكتشف بعض الأفكار السائدة في العلاقات الدولية؛ ومن بينها الادعاءات التي تشكل ماهية النظام والتي طرحتها بعض الشخصيات الرئيسية في تاريخ العلاقات الدولية مثل هانز ج. مورجينثاو وكينيث ولتز اللذين ربطا بشكل جازم دراسة العلاقات الدولية بدراسة سلطة الدولة (راجع الإطار 1.2).

سنتعرف على هذه الأفكار بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث الذي سيأخذ بيدك نحو انخراط أولي في هذا التراث المهم بمظاهره الأساسية.

الإطار 1.2 مورجينثاو وكينيث وولتز حول العلاقات الدولية

السياسة، شأنها شأن المجتمع عامة، تحكمها قوانين موضوعية جذورها متأصلة في الطبيعة البشرية.

المعلَم الأساسي الذي يساعد الواقعية السياسية... هو مفهوم المصلحة المحدد وفق شروط القوة

هانز مورجينثاو، *السياسة بين الأمم* Politics *among nations* (1985: 4، 5)

إن العوامل التي تميز السياسات الدولية ... هي: (1) ينظر إلى الرهانات السياسية على أنها ذات قيمة استثنائية و (2) لا يستثنى استخدام القوة في

السياسات الدولية بوصفه وسيلة للتأثير بالنتيجة. وغالباً ما تعتبر القاعدة الأساسية في السياسة الدولية هي: افعل ما عليك فعله كي تكسب الرهان.

كينيث ولتز، *الإنسان، والدولة والحرب Man, The State and war* (1959: 205)

التقليدية في مواجهة السلوكية

أثرت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية إلى حدّ أنها كانت الدافع الأساسي وراء المناظرات الأخرى الراسخة. إن الجدل الخاص بالتقليدية في مواجهة السلوكية هو في الحقيقة جدل حول أفضل السبل للانخراط في علم واقعي للسياسة الدولية. وقد خلّف هذا الجدل ندوباً لدى الواقعيين التقليدين (مثل مورجينثاو) الذين اكتشفوا محرك سياسة القوة في العلاقات الدولية في الطبيعة البشرية مقابل علماء الاجتماع الوضعيين الذين حاولوا تطبيق منهجية العلوم الطبيعية على العلاقات الدولية؛ فقد نادى الواقعيون التقليديون بموضوعية أكبر في العلاقات الدولية؛ في حين ادعى السلوكيون أنهم لا يعرضون سوى ذلك. حيث يصر المنهج الوضعي في العلم على أننا نعتمد فقط على الحقائق المرئية، وكما يقال، لا يمكننا التأكد إلا من الحقائق المرئية. ولقد كان لعلماء الاجتماع الواقعيين تأثير استثنائي في العلاقات الدولية الأمريكية. يركز هؤلاء الواقعيون الجدد، بطرق متنوعة، على الأسباب البنيوية للصراع في العلاقات الدولية (ولتز 1979؛ ميرشماير 2001) أو يقدمون بحثاً تجريبياً عن طبيعة سياسة القوة التي توفر تنبؤات حول كيفية تصرف الدول انطلاقاً من الحالة الفوضوية المتأصلة في القضايا الدولية. "فبنية النظام الدولي تجبر الدول التي تحاول فقط أن تكون آمنة على التصرف، على الرغم من ذلك، بعدائية تجاه بعضها بعضاً" (ميرشماير 2001: 3).

ولقد هيمن الواقعيون الجدد على الحقل المعرفي بدون أي تحدٍ تقريباً، لاسيما في الولايات المتحدة، حتى نهاية الحرب الباردة. أما الحجج الأساسية التي تدعم الادعاء بأن من الممكن أن يكون هناك علم واقعي للعلاقات الدولية فلسوف نناقشها مفصلة في الفصل الثالث.

الواقعية الجديدة في مواجهة الليبرالية الجديدة

لقد هيأ نجاح السلوكية، بدوره، المشهد للمناظرة التالية، مناظرة الواقعية الجديدة في مواجهة الليبرالية الجديدة الذي طغى على النقاش الفكري الأساسي حول العلاقات الدولية الأمريكية منذ بداية عقد ثمانينيات القرن العشرين. ولسوف نشير إلى هذا التراث الليبرالي الجديد باسم المؤسساتية الليبرالية الجديدة في هذا الكتاب. والسبب وراء ذلك تجنب الاختلاط بـ "ليبرالية جديدة" أخرى، أي: النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة؛ وهي تراث يناقشه هذا الكتاب أيضاً. كما قد تجد أيضاً أن مصطلحات أخرى قد استخدمت لوصف الموقف المؤسساتي الليبرالي الجديد مثل "نظرية النظام" و"الاعتماد المتبادل المركب". وقد قبل أعلام المؤسساتية الليبرالية الجدد أمثال روبرت كوهين المشروع العلمي (علم المعرفة أو نظرية ما يعدُّ معرفة وكذلك علم المنهج أو كيف علينا "ممارسة" العلاقات الدولية) الخاص بالواقعيين الجدد. مع ذلك، فقد يقال إن الواقعيين الجدد قللوا من أهمية العلاقات العابرة للأمم (ناي وكوهين 1971). وقد سأل الليبراليون الجدد كيف يمكن لواقعية (على سبيل المثال) الاقتصاد العالمي، الذي يُظن أنه السياق الذي تتفاعل فيه الدول، أن تؤثر بالطريقة التي ستتصرف بها الدول؟

لا يمكن التقليل من نجاح الليبرالية الجديدة؛ والحقيقة، في بحث يعتمد بوضوح على عمل فاسكويز الذي أظهر كيف كانت الواقعية مؤثرة في العلاقات الدولية منذ 1945 إلى 1970، يوضح كل من ووكر ومورتن أنه منذ 1995 إلى 2000 "تفوقت الليبرالية على الواقعية بوصفها المرشد الأساسي للمعرفة" (ووكر ومورتن 2005: 341). وقد ذهب البعض إلى حد القول بأنه نظراً لأن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تتشاركان في المقاربة العلمية، والمنهجية والمعرفة بما يتعلق بالعلاقات الدولية فهذا يعني أن ذلك الجدل ليس بالحقيقة جدلاً بما تحمله الكلمة من معنى؛ أو أنه في أحسن الأحوال هو نقاش داخلي وليس نقاشاً خارجياً بين أكثر من إطار نظري (ويفر 1996: 149- 181). ربما

يكون الحال كذلك، لكن أكاديمياً، تطغى هذه المواقف على الجدل الأساسي المتعلق بالعلاقات الدولية، حيث هناك صوتان واضحان في جدالات السياسة المتعلقة بالأمن والاقتصاد السياسي العالميين. في الفصل الرابع سنفحص الطرق التي قدمت من خلالها الليبرالية بديلاً للمقاربات الواقعية للعلاقات الدولية. ومع أنها أدينت بوصفها طوباوية من قبل كار، فإن لدى الليبرالية تاريخاً طويلاً ونطاقاً واسعاً من المناهج المختلفة. ومع أن الليبرالية الجديدة، بدون أدنى شك، هي الشكل المهيمن من الليبرالية في الجدل السياسي حول العلاقات الدولية، كانت هناك ولادة جديدة للاهتمام بالليبرالية المعيارية أو العالمية بتوكيدها على حقوق الإنسان، والعدالة الاقتصادية والدمقرطة. إن فهمك لأساسيات النظرية الليبرالية الخاصة بالعلاقات الدولية ستمكنك من القيام بشيء أساسي لاعتماد مقاربة متوازنة لموضوعك. ولسوف يمكنك ذلك من فحص تصورات وحجج الليبرالية الأساسية في كل صورها من دون قبول تقييم كار فقط للتقاليد السياسية.

العقلانية في مواجهة التأملية

على أية حال، كان هناك مؤخراً إحياء للمدارس الفكرية التي تتخذ موقفاً نقدياً من العقيدة الوظيفية المتزمتة في العلاقات الدولية (التفكير بأنه يمكن للعلاقات الدولية أن تكون علماً أو يجب أن تكون كذلك). وعلى الرغم من هيمنة ما يسميه ويفر (1996) بالتركيب الجديد- الجديد (الواقعي) (الليبرالي)، هناك العديد من المقاربات في دراسة العلاقات الدولية تقف ضد الموقف الواقعي وموقف الليبراليين الجدد؛ ولا يمكن تجميعها بشكل مفيد مع "الطوباويين" أو "المثاليين" الذين كانوا هدف نقد كار المتعلق بوضع جدول الأعمال. الأهم من ذلك أن قدراً كبيراً من العمل قد أُنجز لإظهار أن الجدل الواقعي_المثالي الذي يعتبر أساسياً لأي دراسة للعلاقات الدولية هو نفسه خرافة (سميث 1995، 1996، 2000؛ شميدت 1998؛ ويفر 1998، 2004؛ ويلسن 1998؛ ويبر 2001؛ كيرك وفيجنيزوارن 2005). والحقيقة، لم يكن هناك منهج

"طوباوي" واحد لدراسة العلاقات الدولية؛ لكن مع تقدم هذا الحقل المعرفي فإن الشيء الوحيد الذي وحد أولئك مع الجانب المثالي من الجدل هو رفضهم لبعض الحجج الأساسية لأولئك الذين كانوا يضعون برنامج دراسة العلاقات الدولية. مع ذلك، فإن هذه الخرافة الأساسية هي جزء مهم من مفردات العلاقات الدولية؛ وإن لم تعكس حقيقة تاريخية فإنها أصبحت أمراً شائعاً في دراسة العلاقات الدولية لدرجة أنه ينبغي عليك التعرف على كل من شكلها الأساسي وظلالها العديدة الدقيقة.

إن المجادلات بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، وبين كل من هذين التراثين في دراسة العلاقات الدولية، وتلك التي تأتي تحت العنوان الذي يستقطب كل الانتباه اليوم " التأمليون" (كوهين 1989ب؛ سميث 2000) تشكل حقيقة اللب الحقيقي للعلاقات الدولية اليوم. والحقيقة، بدءاً من الفصل الخامس وما بعد نركز ببعض التفصيل، على القضايا الأساسية فيما بينها ولسوف يكون غرض الجزء الثاني من هذا الكتاب بعد أن تزودت بفهم أساسي، لكن نقدي لحقل دراستك، وضعك في قلب الجدالات التي تركز على القضايا الأساسية في السياسات العالمية المعاصرة بما في ذلك تلك التي تطغى على المسائل المتعلقة بالعولمة السياسية والاقتصادية والتدخل الإنساني.

تعدد اللاعبين

يتناول الفصل الخامس طبيعة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية المعاصرة؛ أي بمعنى من المعاني، لا يوجد أدنى شك في أن مسرح السياسة العالمية يدعم وجود عدد متنوع كبير من الفاعلين من غير الدول. السؤال الذي يقبع خلف الكثير من العلاقات الدولية المعاصرة هو إن كان ذلك يغير أو لا يغير من الطبيعة الأساسية للسياسة الدولية. وإلى أي حد (إن كان هناك حد) ينبغي تحدي الصورة الواقعية للنظام الفوضوي حيث تمثل الدولُ العناصر المهمة الوحيدة؟ هل ينبغي علينا العودة، بالأحرى، للتركيز على نجاحات المنظمات الدولية مثل الأمم

المتحدة أو المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي؟ هل ينبغي على المحللين الأمنيين التركيز أساساً على المنظمات الإرهابية الدولية كالقاعدة والاستجابة الأمنية الجماعية للمحن الإنسانية أم على القوة العسكرية الوطنية؟ وإلى أي مدى ينبغي للعلاقات الدولية الاستمرار بالتركيز على فعل الدولة أم هل ينبغي علينا التركيز بشكل أكبر على فهم الحكم متعدد الأطراف؟ الخطوة الأولى في الإجابة عن هذه الأسئلة هي التعرف على اللاعبين الأساسيين في السياسة الدولية؛ ولتحقيق هذا الهدف يتفحص الفصل الخامس أساسيات المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والتعددية والحكم العالمي.

ما بعد المدرسة الوضعية في العلاقات الدولية

نبدأ في الفصل السادس بتفحص المقاربات التأملية أو ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية المعاصرة. هذه المقاربات في دراسة العلاقات الدولية تتوحد في رفضها النظرة السائدة عن موضوع العلاقات الدولية؛ وبالتالي رفض النظرة السائدة حول أفضل السبل لدراسة السياسة الدولية. على أية حال، هذه المقاربات تنقسم إلى حد كبير حيال السؤال المتعلق بما ينبغي علينا تفحصه. وبشكل أساسي، يتضح أن الجدل العقلاني مقارنة بالتأملي ما هو إلا جدل بين وجهات نظر سائدة عن السياسات الدولية ومنتقديها. في نهاية المطاف، سيكون الأمر متروكاً لك لتقرير أفضل السبل لدراسة العلاقات الدولية؛ بل حتى ما ينبغي دراسته بوصفه علاقات دولية. لكن الوصول إلى النقطة التي تمكنك من اتخاذ قرار نقدي ومفيد هو في الأساس هدف هذا الكتاب.

ترى هذه النظريات النقدية بالمصطلحات العامة جداً أن دراسة العلاقات الدولية تتم وفق شروط مقيدة بدون وجه حق. مع الادعاء بأن الأدوات الأكاديمية المستخدمة لتنظيم دراسة العلاقات الدولية قد استبعدت بشكل غير شرعي، أو تجاهلت أدلة وحججاً كان ينبغي أن يكون لها بالغ الأثر في تطور السياسات الدولية. وغالباً ما تتجاوز الادعاءات ذلك؛ فتحاجج بأن الطريقة التي حددت فيها الأكاديمية نطاق العلاقات الدولية قد أثرت، ومازالت تؤثر، بشكل كبير في

ممارسة السياسات الدولية. كذلك غالباً ما يُطلق على هذه المقاربات، إذا ما جمعت سوياً، اسم المقاربات "ما بعد- الوضعية"، أو المقاربات "التأملية". السؤال الذي تطرحه ما بعد الوضعية هو "لماذا يمكن تطبيق المنهج العلمي على العلاقات الدولية؟" وفي إسهام لواحد من أفضل الكتب عن موضوع ما بعد الوضعية، يشرح سميث ما هو قيد الرهان:

> **لا تقوم النظريات بالشرح أو التنبؤ فقط، بل تخبرنا بالاحتمالات الموجودة للفعل البشري والتدخل؛ إنها لا تقوم بتعريف احتمالاتنا التفسيرية فحسب، بل أيضاً آفاقنا العملية والأخلاقية أيضاً.**

(سميث 1996: 13)

تبنت نظرية العلاقات العامة السائدة وجهة نظر واضحة جداً حيال ما يمكن اعتباره معرفة تتعلق بالعلاقات الدولية- أو "حقيقة" خاصة بالسياسة العالمية- وذلك عندما وضعت المعايير "العلمية" للحقل المعرفي. والواقع، يحاجج التأمليون بأن الوضعيين، وبشكل من أشكال حماية البوابة الفكرية، اشترطوا ببساطة ما يمكن اعتباره حقائق في العلاقات الدولية؛ وبالتالي استبعدوا أشكالاً من المعرفة لم تنسجم مع المذهب الوضعي. وبسبب النجاح الباهر للوضعية سلكت العلاقات الدولية، كما يرى سميث في مكان آخر، "تحويلة لمدة أربعين سنة" (سميث 1992) تجنبت فيها تماماً المضامين المعيارية لحقلها المعرفي. غير أن الاندفاع الذي قام به مناصرو الحركة النسائية لعلاج ذلك، وكذلك المنظرون النقديون، والاستدلاليون الاجتماعيون، ومفكرو ما بعد الحداثة، كما المنظرون السياسيون المعياريون وهلم جراً، قد أعاد الحياة للحقل المعرفي. وأحد المواضيع المتكررة لدى مفكري العلاقات الدولية الذين يعتمدون ما بعد الوضعية إنما هو الإمكانية والرغبة في التفكير بالنموذج ما بعد وستفاليا للعلاقات الدولية. في برنامج ما بعد الوضعية هناك مواضيع مثل الفقر، والمرض والهجرة والتعددية الدينية والثقافية، وكذلك مواضيع التمييز على أساس الجنس والبيئة

وحقوق الإنسان والتدخل لأغراض إنسانية. وقد لا تكون الدولة ذات السيادة أداة مفيدة جداً للتعامل مع هذه المواضيع. إذ علينا ألا ننسى (كما سنوضح في الفصل الثاني) أن الدولة ذات السيادة قد صممت للتعامل مع البرنامج السياسي لأوروبا القرن السابع عشر. فهل يا ترى ما تزال الأداة الأفضل التي بحوزتنا؟ هناك ادعاء شائع بأن النظرة الوضعية حيال ما يعتبر معرفة صحيحة في العلاقات الدولية قد أخفت، في الواقع، العديد من هذه المواضيع الأساسية عن المحللين والسياسيين وبالتالي أسهمت في المشكلات التي ينبغي على العلاقات الدولية مناقشتها. كذلك هناك منهج مؤثر في هذا الموضوع ينتقد بشدة الادعاءات البنيوية عند الواقعيين الجدد؛ إذ يرى أن وجهة نظرهم الضيقة حيال ما يعد معرفة في العلاقات الدولية قد طمس حقيقة أخرى هو أن اللاعبين (البشر والدول) يلعبون أيضاً دوراً في السياسة الدولية- وهم ليسوا مجبرين فقط على التصرف بطرق محددة بسبب بنية السياسة الدولية- إذ يتم تشكل الفاعلين والبنى في القضايا الدولية بشكل متبادل (ويندت 1987: 350). و"مساعدة الذات وسياسة القوة هما مؤسستان، وليستا سمتين أساسيتين للفوضوية. كذلك *"الفوضى هي ما تصنعه الدول منها"* (ويندت 1992: 395، التوكيد في الأصل).

ومع أن البنائية الاجتماعية عند ويندت تقدم واحداً من أقل البدائل النظرية جذرية لوجهة النظر السائدة في العلاقات الدولية، إلا أنها نقدية بمعنى أنها ترى أنه ينبغي أن نكون قادرين على دراسة الأفكار وما ندعوه "بالمعايير" بوصفها عوامل مهمة في السياسة الدولية. فالمعايير بجوهرها طرق راسخة لفعل الأشياء في السياسة الدولية_ ولكن من الصعب تحديد ماهية المعيار بدقة وراء ذلك التعريف البسيط. هل يمكننا إنصاف دراسة المعايير باستخدام مقاربة منمذجة طبقاً للعلوم الطبيعية؟ وإن كان الجواب لا، فكيف يمكننا إرساء برنامج بحث في العلاقات الدولية؛ وما المضامين التي سيؤثر بها في فهمنا لكيفية عمل العالم؟ وإذا ما بدأنا التفكير بالمعايير والأفكار المهمة في العلاقات الدولية، عندئذٍ كيف يمكننا إقرار أي المعايير والأفكار هي الأهم لكي نركز عليها؟ هنا

ستحتاج مرة ثانية إلى اتخاذ بعض القرارات المركبة حيال ما ينبغي على العلاقات الدولية دراسته وكيفية القيام بذلك. كما ستحتاج إلى الانشغال بأسئلة تتعلق بالمعرفة (ما الذي يمكننا معرفته وكيف أمكننا معرفته)، بالأخلاق (ما الخطأ وما الصواب، أو ما العدل وما الجور)، وكذلك بالثقافة والسياسة.

العولمة

ليست الآفاق الصارمة للعلاقات الدولية وحدها ما توسعت بشكل ملحوظ، بل هناك من يزعم أن السياسة الدولية تمر بسلسلة من التحولات. في الفصل السابع، نبدأ بفحص العولمة الواضحة للعلاقات الدولية. أما بالنسبة لبعض المحللين، فإن العولمة تأخذنا إلى ما بعد السياسات بين الدول؛ مع أن قلة فقط تتحمس الآن للحد من شأن الدولة الأمة ذات السيادة. وبمعنى شامل للغاية، العولمة شيء يقصد منه وصف الاعتماد المتبادل المتزايد بوتيرة فائقة وكذلك الترابط ما بين الأفراد والاقتصاديات والدول. وإذا كانت العولمة ظاهرة جديدة (وهناك خلاف حيال ذلك)، فإن دافعها الأساسي هو النمو السريع للاقتصاد العالمي، في البداية بعد الحرب العالمية الثانية ولاحقاً بعد الحرب الباردة. منذ عام 1945، شاهدنا صعود المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولية والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات) التي أصبحت لاحقاً، وبعد رحلة مضنية من المفاوضات، منظمة التجارة العالمية. وبالقدر نفسه من الأهمية، على أية حال، نمت شركات ضخمة عابرة للدول مستغلة شبكات الاتصال الجديدة؛ وهي خارج سيطرة الاقتصادات الوطنية، ولقد نمت تلك الشركات بسرعة فائقة بشكل أصبح فيه علينا لزاماً إعادة التفكير بالأفكار السابقة المتعلقة بإدارة الاقتصاد العالمي. أي بمعنى مهم، إن العولمة الاقتصادية سبقت العولمة السياسية؛ إلا إن تحديات الحكم والأمن في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين كان لها تأثير ملحوظ في شكل العلاقات الدولية. والمنظمات مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي هي أوضح الأمثلة في هذا المقام؛

لكن هناك الآن أكثر من 400 منظمة حكومية دولية (وغالباً بصعوبة) جنباً إلى جنب مع الدول. حتى إن هناك عدداً أكبر من المنظمات الدولية غير الحكومية، وعشرات الآلاف من مجموعات الضغط، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المهنية التي تعمل بفعالية على مستوى العالم. كما أن السياسة الاقتصادية، والمبادئ القانونية، والأهداف السياسية تُناقش ويتم إقرارها على مستوى دولي؛ وغالباً ما يتم ذلك بحماية رجال الشرطة. الأمن هو الآخر موضوع دولي. وغالباً ما يتم تنسيق نشر القوات العسكرية عبر الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي (الناتو). كما أن أسلحة الدمار الشامل تجعل التأثير العالمي للحرب واقعاً مرعباً؛ إضافة إلى أننا نواجه أشكال تهديد جديدة من المنظمات الإرهابية العالمية مما دفع بعض أقوى الأمم على الأرض إلى التفكير ثانية بموضوع الأمن. ومع أن الدافع الأساسي وراء العولمة هو العوامل الاقتصادية، إلا أنها بوضوح سلسلة من أشكال التطور السياسي والقانوني والاجتماعي والثقافي. علماً أن أشكال التطور هذه ليست دائماً إيجابية. أي بالنسبة للبعض، يؤثر انتصار الرأسمالية العالمية بشكل غير متساوٍ في العالم؛ إذ تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى تفاوت سياسي واقتصادي بين الشمال "العالمي"، الأمم المتقدمة والجنوب "العالمي"، الأمم النامية. تقدم العولمة بالنسبة لكثيرين فرصة للهيمنة الأمريكية والغزو الثقافي، والتبعية وليس الاعتماد المتبادل. كما تؤثر العولمة في الفرد أيضاً؛ فنحن مترابطون الآن أخلاقياً وسببياً، من خلال مساهمتنا في أطر سياسية واقتصادية عالمية، مع غرباء بعيدين قد لا نصادفهم مطلقاً؛ ومع ذلك فإن الأجيال التي لم تولد بعد ستشعر بتأثير حمايتنا للبيئة. وفي رسمك للسمات الأساسية للعولمة، سيطلب منك مناقشة كيف تغير العولمة، إن كان بوسعها، أولويات العلاقات الدولية.

تحديات العولمة

إن تحديات العولمة كثيرة؛ وفي فصلنا الأخير، سيطلب منك دراسة دلالات هذه النزعات الحديثة على العلاقات الدولية. وذلك يعتمد جزئياً على فهم جيد لطبيعة العولمة. إلامَ تؤدي كل هذه العوامل في نهاية المطاف؟ هل نحن في مرحلة

تجاوز نظام وستفاليا؟ وإن كان الأمر كذلك، فهل يعدُّ ذلك تجربة عالمية صحيحة؛ أم أنه مجرد حالة أخرى من تجمع الأغنياء والأقوياء ضد الفقراء والضعفاء، وبالتالي ما هو إلا إمبريالية واستغلال مقنعان. من أجل لدراسة أشكال التوتر في قلب السياسة الدولية المعاصرة، فإننا ندعوك لدراسة أساسيات موضوعين جوهريين: الأول هو الموضوع قيد النقاش الطويل، لكن الملح والمتمثل بالتدخل لأغراض إنسانية. لقد توصلت المجموعة الدولية رويداً رويداً لتبرير استخدام القوة في القضايا الدولية بوصفها أداة لتوفير المساعدة الإنسانية لمن هم الأكثر عرضة للسحق في العالم، وكذلك للذين يعانون من التطهير العرقي والإبادة الجماعية أو جرائم الحرب. لكن فكرة التدخل لأغراض إنسانية موجودة بشكل غير مريح ضمن نظام من السياسات الدولية أساسه سيادة الدول العاملة فيه. كيف ينبغي لنا إعادة التفكير بالعلاقات الدولية في عالم يعتبر فيه التدخل لأغراض إنسانية صحيحاً وواجباً؟ الموضوع الأساسي الثاني ليس أقل إلحاحاً؛ فمأساة ملايين الفقراء معروفة تماماً لدى معظم الأمم وقد حاولت شعوب الأمم المتحدة مجتمعة، بشكل يثير الإعجاب، القيام بشيء إيجابي للتخفيف من ذلك. وفي دراسة التقدم والعمل المتقن نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة في التطور للقرن العشرين، ندرس أسئلة متعلقة بالعدالة الاقتصادية العالمية. هل يمكننا القول إن علينا واجباً أخلاقياً يتعلق بالعدالة لمنع معاناة فقراء العالم؟ وما الذي يمنعنا من إنجاز وعودنا في المساعدة؟ إننا بتعريفك بهذه المواضيع الأساسية، نقصد وضعك، مزوداً تماماً بفهم عميق للجدالات الأساسية القائمة لدى العلاقات الدولية، في قلب القضايا السياسية المعاصرة التي تشكل عالمنا المشترك.

الخاتمة

لقد غطينا كثيراً من الأرضية في هذا الفصل الأول؛ لكن القصد هو تزويدك بفكرة عامة عن التحديات التي تقبع مستقبلاً، وتقديم انشغال منظم أكثر بأساسيات العلاقات الدولية التي ستأتي في الفصول اللاحقة. إن المواضيع

والمسائل التي ألقينا عليها نظرة مقتضبة هنا، وكذلك المزيد منها، تقع في أولويات السياسات المعاصرة. ولا يسعنا إلا الاهتمام بها. كما أن دراسة أساسيات العلاقات الدولية ستضعك في موقع القادر على اتخاذ أحكام المطلع على هذه القضايا الحيوية. ولكن عليك أن تلاحظ، مرة ثانية، أن عليك أن تحكم. ولا يمكنك ببساطة أن تتعلم الأجوبة الصحيحة، أو الآراء الصحيحة. وهذا ليس ذلك النوع من الموضوع. إن فهم أساسيات العلاقات الدولية سيمكنك من فهم السياق الذي تصدر فيه مثل هذه الأحكام؛ ويبدأ وزن ما يعتبر تقييدات وإمكانيات للفعل السياسي. هنا يعتبر الفهم النقدي للتطور التاريخي للعلاقات الدولية مهماً تماماً. بل الأكثر من ذلك، أن الانشغال بأساسيات العلاقات الدولية سيمكنك من تعلم صقل المهارات النقدية التي تحتاجها لإصدار أحكام عن العالم. فالعلاقات الدولية ليست مجرد دراسة تجريبية (علمية أو عملية) للسياسة الدولية. لكن حتى هذا الجانب من مهمتك محفوف بالمخاطر المخفية. ولسوف تحتاج إلى تعلم إمكانيات ومشاكل اكتشاف "ما هو موجود هناك". ما الذي يُعدُّ معرفة؟ ما هي المعلومات السابقة التي تحملها لدى دراستك للعلاقات الدولية؟ إن دراسة تاريخ العلاقات الدولية سواء أكنت تبحث في التطور المؤسساتي للسياسة الدولية، أو في طبيعة القانون الدولي، أو رسم السياسات ستضعك عميقاً في هذه النقاشات. وإن أحكامك هنا ستصبغ وجهة نظرك عن العلاقات الدولية؛ وبالتالي ستحتاج إلى أن تكون حذراً في اتخاذ موقف محدد. وهناك جانب أساسي آخر في العلاقات الدولية هو النزعة (وربما الرغبة) للإدلاء بأحكام معيارية. والسياسة موضوع معياري بمعنى أن الناس يعتنقون، وينادون بمواقف اجتماعية وأخلاقية قابلة للتفنيد والنقاش. لقد ادعى أناس مختلفون في أزمنة مختلفة ولأسباب مختلفة أنه، مثلاً، لا يهم الإنسان سوى المواطنين من أبناء بلده (وأنه يمكن قتل الأجانب أو استعبادهم أو جعلهم أقل مكانة أخلاقياً)؛ أو العكس، والقول بأن علينا واجباً أخلاقياً وسياسياً تجاه أولئك الذين يموتون لأسباب تتعلق بالفقر في مختلف أنحاء العالم. هذه الحجج لا تأتي بصورة طبيعية من دراسة "فعلية" لتطور العلاقات الدولية ولذلك نحتاج لأن نتعلم لغة الجدل السياسية والأخلاقية. ما نتحدث عنه

هنا هو الحاجة لفهم أعمق لأساسيات العلاقات الدولية. أما التأسيسية فمصطلح تقني يستحق تعلمه مبكراً. إنه مصطلح يصف الحجج الأساسية التي تزودنا بآراء وأحكام عن العالم. كما يصف لنا أيضاً المكان الذي نحتاجه إن كنا نرغب بالحصول على وسيلة نقدية تزودنا بمعلومات عن النطاق الواسع من الادعاءات المختلفة التي يدعيها الناس حول العلاقات الدولية.

هذا الكتاب مصمم لتسهيل دراستك للعلاقات الدولية؛ والموضوع ساحر بطبيعته، وغالباً مرعب، ومتحدٍ فكرياً، وملحّ سياسياً. إنه يمنحك الفرصة لدخول أنواع الجدل التي تبصّرنا بحياتنا وحياة كل فرد عبر العالم. والآن علينا التوقف والبدء مباشرة بالمهمة.

موضوعات للنقاش

1. ماذا يستلزم الانخراط الفعلي بالعلاقات الدولية؟
2. بأي معنى من المعاني تكون نظرية العلاقات الدولية أساسية لدراسة السياسة الدولية؟
3. ما هي المناظرات الكبرى في العلاقات الدولية؟
4. حسب اعتقادك، ما هي الفوائد أو الصعوبات المحتملة من وجود علم للعلاقات الدولية؟
5. ما هو المهم فيما يتعلق بالمقاربات ما بعد الوضعية أو التأملية في دراسة العلاقات الدولية المعاصرة؟

قراءات إضافية

هذا الكتاب مصمم كخطوة أولى في دراسة العلاقات الدولية لا كمقرر دراسي شامل. وبوصفها حقلاً معرفياً، تستفيد العلاقات الدولية من ثروة من المقررات الدراسية الممتازة؛ بعضها يعرض مقدمات تفصيلية حول الجوانب الأساسية في العلاقات الدولية مثل التطور التاريخي للنظام السياسي الدولي، أو

العولمة، أو نظرية العلاقات الدولية، الخ. في حين يركز بعضها الآخر على حقول فرعية أساسية مثل السياسة الخارجية، أو حل النزاعات أو القانون الدولي. فيما قسم ثالث يضيق مجاله بشكل أكبر بحيث يتناول سمة مؤسساتية حيوية واحدة (الأمم المتحدة، الدولة) أو مجالاً سياسياً (حقوق الإنسان)، أو نظرية (كالواقعية مثلاً) كمادة لموضوعه. هذه الكتب، بعضها سيذكر في الفصول اللاحقة حيث تبدو صلتها جلية، هي الخطوة الأساسية التالية.

الفصل الثاني

الفوضى وأصل النظام الدولي الحديث

السياسة الدولية 1648- 1939

اقترحنا في فصلنا التمهيدي أن العلاقات الدولية الحديثة اتخذت صفاتها الأساسية من اتفاقات السلام التي أنهت ثلاثين عاماً من الحرب في عام 1648. وسنمحص في هذا الفصل ذلك الادعاء كي نتوصل إلى مقدمة أساسية حول بعض السمات الجوهرية للسياسة الدولية. لا يمكننا تقديم تاريخ شامل للعلاقات الدولية الحديثة هنا؛ لكن يمكننا رسم ملامح تاريخ لنشوء نظام التفاعل بين الدول ذات السيادة الذي أصبح السمة المميزة للسياسة الدولية. كان هدف مفكري العلاقات الدولية الاشتقاق من تاريخ السياسة العالمية نماذج للتفاعل السياسي تمكننا من كسب وسيلة قوية نقدية عن الموضوع؛ أو تمكننا من التعميم حول طبيعة العلاقات الدولية. وبما أن ذلك هو الهدف الأساسي لدارس العلاقات الدولية، فغالباً ما يتم التضحية بأشكال السرد التاريخية المفصلة الخاصة بالفترة قيد الدراسة لصالح سرد تاريخي يضع توكيداً شديداً على السمات الأساسية لذلك التاريخ، التي يقال إنها تزودنا بنفاذ بصيرة حول السمة العامة للمجتمع الدولي في الفترة الحديثة. والحال أن هناك بعضاً من عدم الاتفاق حول ماهية السمات الأساسية للعلاقات الدولية المعاصرة؛ أو حيال الطريقة الأمثل لفهمها. مع ذلك، هناك تاريخ أساسي للعلاقات الدولية تحتاج إلى التعرف عليه حتى وإن كان عليك التعامل معه نقدياً.

تبلور الحداثة

اتخذت السياسة ضمن المجموعات وفيما بينها أشكالاً متعددة؛ ويمكننا تعلم الكثير من فحص موسع للتفاعل بين *Poleis* (الدول- المدن) في عالم الإغريق القدامى، أو الإمبراطورية التي بناها الرومان. على أية حال، إذا كان علينا فحص التطور التاريخي لنظام السياسة الدولية الحديث فإننا نحتاج لفحص قرون أوروبا قبل اتفاقية سلام وستفاليا وبعدها.

الدولة ذات السيادة في السياسة الدولية الحديثة

سبب هذا يمكن إعادته إلى التطور التاريخي لظاهرة حديثة واحدة بامتياز- الدولة ذات السيادة. إن الدولة ذات السيادة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية الحديثة (تماماً مثلما كانت الدول- المدن هي الفاعل الأساسي في عالم الإغريق القديم). فالدولة ذات السيادة هي حقيقة جيوسياسية، ومفهوم قانوني. وعلى القدر نفسه من الأهمية، فإن السيادة هي عقيدة سياسية؛ بل ربما كانت العقيدة السياسية المحددة للحداثة. وفي الحقيقة، يعتقد العديد من المعلقين أنها المفتاح لفهم العلاقات الدولية.

> **إن السبب الجوهري للحرب ليس المنافسة التاريخية، ولا اتفاقات السلام غير العادلة، ولا الجور الوطني، ولا سباق التسلح، ولا الإمبريالية، ولا الفقر، ولا الصراع الاقتصادي على الأسواق والمواد الخام، ولا تناقضات الرأسمالية، ولا عدوانية الفاشية أو الشيوعية؛ مع أنه يمكن لبعض منها أن تتسبب في حروب بعينها. إن السبب الأساسي هو غياب حكومة دولية؛ وبعبارة أخرى، فوضوية الدول ذات السيادة.**

(وايت 1995: 101).

يمكن تعريف الدولة ذات السيادة بمصطلحات فضفاضة للغاية على أنها مجتمع سياسي محدد جغرافياً؛ أي يعترف بها (والاعتراف هو فعل قانوني أو

رسمي) على أنها المسؤول الوحيد عن حكم تلك الأرض؛ وعلى خشبة المسرح الدولي هي مستقلة عن أي وصي أعلى سياسي أو ديني. والسيادة هي أيضاً عقيدة سياسية تستأثر بأفكار الحرية والاستقلال وتقرير المصير التي تشكل الادعاءات الأساسية للدول الموجودة، والطموح الأكبر للعديد من المجموعات الثقافية التي لا تصل إلى مستوى الأمة، وكذلك العرقية، والدينية التي لا تحظى بدولة؛ بل تُضم إلى أراضي دول قائمة. وبما أن الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية هم الدول ذات السيادة، فإن نمط العلاقات فيما بينها فوضوي بالضرورة أو من دون بنى سياسية هرمية. لذلك فإن موضوعنا هو نظام الدول الحديثة الذي بدأ بالظهور بعد اتفاقية وستفاليا، وفهم طبيعته هو هدفنا الأساسي.

العلاقات الدولية بوصفها دراسة "سياسة القوة"

غالباً ما يقال إن تطور الدولة ذات السيادة يقرر بنية السياسة الدولية بالذات ويحدد كذلك نمط العلاقات التي نشرع في دراستها. أولاً، بما أن الفاعلين في السياسة الدولية هم ذوو سيادة، لذلك يجب على العلاقات الدولية أن تكون فوضوية. ثانياً، إن الفوضوية الأساسية في نظام الدول ذات السيادة أدى إلى الاعتقاد العميق بأن دراسة العلاقات الدولية تختلف، في جوهرها، عن دراسة السياسات المحلية. وفي الوقت الذي تعتبر فيه السياسات الوطنية دراسة مؤسسات الحكومة، لم تصبح العلاقات الدولية دراسة مؤسسات الحكم الدولي؛ بل عوضاً عن ذلك، أصبحت دراسة سياسة القوة. وفي عمله المهم بذلك العنوان، كتب مارتن وايت (1995):

> **تتمتع بمزية الإشارة إلى حقيقة مركزية عن العلاقات الدولية، حتى ولو كان مؤكداً أن بعض الأشياء ستخرج عن بؤرة التركيز. إذ بغض النظر عن أي شيء آخر يمكن أن تقترحه، تقترح "سياسات القوة" العلاقة بين قوى مستقلة؛ وإننا نعتبر مثل تلك الحالة أمراً مفروغاً منه. أولاً، لأن هناك وحدات سياسية مستقلة لا تعترف**

> **بأي سلطة سياسية أعلى؛ وتدعي أنها ذات "سيادة"؛ ثانياً، لأن هناك علاقات مستمرة ومنظمة فيما بينها. هذا هو نظام الدولة الحديثة. لدينا الوحدات المستقلة التي ندعوها الدول، أو الأمم أو البلدان أو *القوى*؛ ولدينا أيضاً نظام منظم بعناية من العلاقات المستمرة فيما بينها يشمل العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والتجارية، وأحياناً السلام، وأحياناً أخرى الحرب.**
>
> (وايت 1995: 23، التوكيد في الأصل)

يقترح وايت أن العلاقات الدولية تُعرف بعدة صفات جوهرية تميز نظام الدول الحديثة. والقول إن هذه الصفات، التي صيغت بعد نهاية حرب الثلاثين سنة وطورت على مدى أكثر من ثلاثة قرون من الصراع، والتعاون والتنافس الاقتصادي، شيء ثابت أمر علينا استكشافه. والحال من دون أدنى شك أن طبيعة "الوحدات المستقلة" قيد السؤال قد تغيرت كثيراً. وبشكل مشابه، فإن الآليات التي يتم من خلالها الحفاظ على الاستقلال السيادي قد تطورت بمرور الزمن. مع ذلك، يمكن وصف السياسات الدولية بأنها علاقات بين وحدات مستقلة مصممة، في جوهرها، للحفاظ على ذلك الاستقلال.

السياسات الدولية في نظام وستفاليا

غالباً ما ستجد أن نظام العلاقات الدولية الحديث يُوصف بأنه نظام وستفاليا. وهذا غالباً ما يقارن، مع أن الأمر جدلي، مع النظام السياسي العالمي المعولم المعاصر وحقبة ما قبل الحداثة حيث، يقال، إن العالم اتخذ شكلاً مختلفاً تماماً حينها. ولم يقصد من الادعاءات، الموجودة في كل مكان من الكتب والبحوث حول ولادة النظام الحديث للعلاقات الدولية في وستفاليا في عام 1648، أن تكون أحكاماً تاريخية دقيقة. والحقيقة لو اعتبرت كذلك لكانت قد رُفضت على اعتبارها زائفة. إن مثل تلك الادعاءات هي أشكال مختصرة تقليدية للدلالة على بداية الحقبة الحديثة التي طورت فيها صفات أساسية للسياسات الدولية _ غالباً ما تعزى إلى اتفاقيات وستفاليا ولكنها في أفضل

الأحوال متضمنة فقط في نص تلك الاتفاقيات. وكما يوضح أوسياندر (2001) في دراسته التاريخية لطبيعة سلام وستفاليا، فإن السرد التقليدي لأصول نظام وستفاليا هو أقل بكثير لكنه أكثر بكثير أيضاً من أن يكون تاريخاً مباشراً لتلك الحقبة:

على مستوى أعمق، يمكن لوجهة النظر التقليدية أن تخدم وظيفة مهمة. وبما أنها خرافة تأسيس نموذجية، فهي تقدم سرداً أنيقاً لكيفية ولادة النظام الأوروبي "الكلاسيكي"، أي: النموذج الأولي للنظام الدولي الحاضر. وبشكل شامل وملائم، فإنها تشرح أصل ما يعتبر السمات الأساسية لذلك النظام مثل الأرض الوطنية والسيادة والمساواة وعدم التدخل. كما أنها تتلاءَم تماماً مع وجهة النظر المقبولة عن ماهية العلاقات الدولية، أو على الأقل عما اعتبرت "تقليدياً": علاقات من نوع محدد (حيث تحتل مشكلة الحروب موقعاً مركزياً) بين فاعلين من نوع محدد (الأرض الوطنية، السيادة، المساواة قانوناً). ومع أن مفكري العلاقات الدولية منقسمون حيال تطبيق هذا النموذج التقليدي على الظواهر المعاصرة، لكنهم نادراً ما يطرحون مدى تطبيقها على الماضي على بساط البحث.

(أوسياندر 2001: 266).

هناك شيء هام وسحري حول هذه القصة التاريخية؛ لكن ينبغي أن نكون حذرين من أنها قصة تسرد لتوضيح قضايا محددة وليس "الحقيقة". إن الخلفية لتاريخ نشوء نظام وستفاليا هي المنافسة على عالم كان يتطور في اتجاهات عدة جديدة. إذ كانت الإمبراطورية المسيحية الكبرى التي هيمنت على أوروبا قد انقسمت في عام 1054 بين الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية والمسيحية الغربية *Respublica Christiana*. كانت الإمبراطورية الغربية، نظرياً على الأقل، تحت الحكم المطلق للبابا. في الواقع، أكدَّ الأمراء والملوك والنبلاء سلطتهم عبر خليط من الأراضي الملَكية والمزايا الإقطاعية. وفي تاريخه المشهور *The Evolution of*

International Society يوضح آدم واطسون (1992) ثلاثة عوامل حيوية أجبرت أوروبا القرون الوسطى على سلوك طريق باتجاه الحداثة. إن أول عاملين؛ وهما النهضة وحركة الإصلاح الديني البروتستانتي في القرن السادس عشر، كانا يبتعدان عن فكرة الإمبراطورية المسيحية العالمية والنظام الأوربي الغربي الأوحد. في حين كان العامل الثالث محاولة الهابيسبرغ Habsuburg الحفاظ على إمبراطوريتهم عبر المنطقة برمتها. إن هذا الرهان للحصول على قوة سياسية هائلة قاومته بضراوة قوى أوروبية أخرى ناشئة لدرجة أن الصبغة المناهضة للهيمنة في نظام الدول الأوروبية الحديثة تقررت في نهاية المطاف (واطسن 1992: 169).

إن التطورات الثقافية والاجتماعية التي نربطها بالنهضة معقدة للغاية لدرجة أنه لا يمكننا التعامل معها هنا؛ لكن يفي بالغرض القول إن الحركة الأساسية كانت سياسية في جوهرها. في السياسة، ترتبط النهضة الإيطالية بنشوء الدول، وهي مدن اتخذت صفة الدولة المستقلة تحت سلطة حكام مدنيين مهتمين بسياسات السلطة العملية (غالباً ما يطلق عليها منطق الدولة في أدب العلاقات الدولية). ونيكولو مكيافيللي (غالباً ما يُصور على شكل الشيطان نيك العجوز في الأفلام الكرتونية، مع ذلك يحتفى به على أنه عميد السياسات الواقعية) يمسك بهذه اللحظة في التاريخ ببراعة من خلال نصيحته لرجل الدولة في عصره في كتابه "الأمير". بالنسبة لمكيافيللي، فضيلة الأمير هي أن يكون قوياً كالأسد وماكراً كالثعلب ليكون قادراً على استخدام الانطباع بأنه يلتزم بالمعايير الأخلاقية المألوفة في المجتمع؛ لكنه قادر أيضاً على التصرف بوحشية إذا استدعى الوضع السياسي ذلك. هذه المهارة السياسية الأساسية تبنى على مقدرة رؤية السياسة كأمر "واقعي"؛ والدافع الأساسي وراء السياسة هو الضرورة.

إنه لمن الضروري للأمير الذي يرغب في الحفاظ على موقعه أن يعرف كيف يرتكب الخطأ؛ وكيف يستفيد أو لا يستفيد منه وفقاً للحاجة.

(ميكافيللي، الأمير، الفصل 15، 1515)

ثبّت نشوء الدول طموح الدول- المدن في وجه السلطة الشاملة للبابا؛ كما أن ذلك وطد المطالب الدنيوية العملية للسياسة في وجه الطموح الديني لروما. وقد ولد ذلك نوعاً جديداً من القادة السياسيين ونوعاً جديداً من السياسة. إن الصورة التي رسمها مكيافيللي هي أن القائد السياسي يدين بإخلاصه الأول إلى نجاح الدولة. أما أن بعض أشكال الفعل السياسي ضرورية في عالم الدول فإنها فكرة تتكرر كثيراً في العلاقات الدولية لحد أن القادة السياسيين يدعون أن السياسة الخارجية تؤطر استجابة لإملاءات النظام الحاكم وليس استجابة لسلسلة من الخيارات السياسية والأخلاقية المفيدة (ريموند 1998- 1999). إن منطق الدولة أو السياسات العملية كان يستدعي حكماً دنيوياً عملياً؛ وذلك مطلب استجيب له في العلاقات الدولية الحديثة.

التطور الثاني المهم في هذه الفترة من التاريخ هو الحركة الإصلاحية. وقد كانت تلك سلسلة من الحركات الدينية اللوثرية؛ ثم بعد أكثر من نصف قرن كانت هناك الحركات البروتستانتية الكلفانية التي ثارت ضد سلطة الكنيسة الكاثوليكية في روما. لقد تمثل التأثير السياسي للحركة الإصلاحية في تعزيز الدول المستقلة والإسراع في نشرها عبر أوروبا. وقد كان الهابسبيرغ، الذين سيطروا على أقسام واسعة من أوروبا ، سلالة كاثوليكية مخلصة حافظت، مع أنها وافقت على اتفاقية أوغوسبيرغ في عام 1555 التي منحت كل حاكم حق تقرير صبغة الدين في مجال حكمه، بنجاح على إمبراطورية كاثوليكية وحركة ثابتة مناوئة للحركة الإصلاحية في وجه حرب مستعرة على هذه الجبهة أو تلك. وبحلول منتصف القرن السابع عشر كانت أوروبا المتعبة من الحروب مستعدة لتغيير جذري.

دمجت اتفاقية وستفاليا بين اتفاقيات مونستر وأوزنابروك؛ كما وضعت رسمياً نهاية للحروب الطويلة بين القوى البروتستانتية والكاثوليكية التي كانت مستعرة عبر القارة. كذلك مزقت اتفاقية السلام بفعالية قوة إمبراطورية الهابسبيرغ الرومانية المقدسة؛ وأسست بثبات فكرة الاستقلال الديني التي تمت

الموافقة عليها في أوغسبيرغ قبل قرن تقريباً؛ فيما مهدت الطريق لتأسيس نظام الدول المستقلة. كما أن اتفاقية مونستر أقرت أيضاً حق الـ300 أو نحو ذلك من الدول الصغيرة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة في إعلان الحرب أو شنها، أو الدخول في تحالف مع قوى أجنبية. (كاسيس 2001: 21). لقد كانت الاتفاقيات الجيوسياسية وإلى حد بعيد صرخة نظام الأمة- الدولة في أوروبا المعاصرة؛ إلا أن المبادئ التي أرستها وفرت الأساس للكثير من العلاقات الدولية الحديثة. إن هذه الأفكار مهمة للغاية ليس لفهم اتفاقية السلام في نهاية حرب الثلاثين عاماً فحسب، بل أيضاً للنظام القائم ما بين الدول الذي قدروا أنه سيحدد العلاقات لعدة أجيال قادمة. ولقد كانت السيادة تعني أن الدول غير المتساوية من حيث الجغرافيا ومن حيث القوة كانت متساوية قانونياً ومستقلة. هذه النقطة صاغها فاتيل (1758)، وهو محام دولي مشهور:

> **لا ينتج عن القوة أو الضعف في هذا الصدد أي فرق؛ فالقزم هو إنسان كالعملاق؛ والجمهورية الصغيرة ليست أقل سيادة من أقوى الممالك على الإطلاق.**

(فاتيل 1916 [1758]: 45)

فالحاكم مستقل في أراضيه بمعنى أنه لا يحق لأي حاكم آخر سواء أكان دينياً أم مدنياً التدخل في شؤونه. كما أعطت الاتفاقات الحكام الحق في الدخول في تحالفات مع القوى الأجنبية وإعلان الحرب. ومن حيث الجوهر، أعطت الدولَ المكانة القانونية في القضايا الدولية؛ كما يلاحظ كاسيس:

> **هناك عدد محدود فقط من الشخصيات القانونية، أي الذين يتمتعون بحقوق، وسلطات والتزامات دولية، يشكلون المجموعة الدولية. الموضوعات الأساسية أو الأولية هي الدول. إنها مهمة لأنها الكينونات الدولية التي، إضافة لحفاظها على السلم في أراضيها بشكل دائم، تمارس التشريع الأساسي وتشرف على تنفيذ "الوظائف" التنفيذية لأي أمر قانوني...إنها تتمتع بالقوة القانونية**

كاملة، أي: المقدرة على تقلد الحقوق والسلطات والواجبات. وإذا ما قدر أن تختفي، فإن المجموعة الدولية إما ستنهار أو أنها ستتغير بشكل جذري.

(كاسيس 2001: 46)

تعميم نظام وستفاليا

أرست اتفاقية وستفاليا سيادة الدول الصغيرة فقط في قلب أوروبا التي ذكرتها الاتفاقية. مع ذلك، فإن الطريقة التي أصبح من خلالها نظام السياسة الدولية هذا ظاهرة عالمية أمر مدهش تماماً. هناك تطوران تاريخيان حاسمان وطدا أساس نجاح نظام الدولة الحديث وهما: سقوط الإمبراطورية العثمانية، والإمبريالية الأوروبية والاستعمار. فبعد وستفاليا، كانت الإمبراطورية العثمانية مازالت تسيطر على مقاطعات كبيرة في جنوب شرق أوروبا، وآسيا، وأفريقيا؛ وكانت قوة أوروبية مرعبة في حد ذاتها. على أية حال، كانت مختلفة تماماً عن القوى الأوروبية الأخرى وأصرت على التعامل معها وفق شروطها الإسلامية بدلاً من قبول القانون العام في أوروبا أو أشكال خطاب نظام وستفاليا. في عام 1683 حاصر العثمانيون فيينا في محاولة منهم للسيطرة على عدوهم القديم المتمثل بالهابسبيرغ؛ ولكنهم تلقوا هزيمة نكراء غير متوقعة (Quataert 2003: 2). إلا أن الإمبراطورية العثمانية قاومت حتى 1922؛ لكنها كانت في مرحلة الزوال وتحت ضغط كبير لقبول أشكال الخطاب الأوروبية المتعلقة بالدبلوماسية والقانون الدولي. إن قبول الإمبراطورية العثمانية بشروط الاتفاقية التي أنهت حرب القرم في عام 1856 جلب معه هدنة مؤقتة للحرب في شرق أوروبا؛ وأعطى العثمانيين موقعاً رسمياً في المجتمع الدولي. غير أن استمرار الصراع العثماني الروسي، واتفاقيات السلام التي أرضت القوى الكبرى، واتفاقيات سان ستيفانو وبرلين في عام 1878، كل ذلك كان يعني أن العثمانين فقدوا معظم أراضيهم في أوروبا. أي باختصار، القوة الكبرى من غير الغربيين التي كان بإمكانها أن تؤثر في النظام الدولي الحديث أُجبرت على قبول شروط وستفاليا.

لقد امتد الصراع على مناطق النفوذ بين القوى الأوروبية إلى أبعد من المسرح الأوروبي. إن التاريخ من القرن السابع عشر حتى العشرين هو تاريخ توسع عالمي وفتوحات واستعمار. لقد كان للاستعمار الأوروبي، ولاحقاً الحركات الوطنية ضد الاستعمار، أثر بعيد المدى على شكل النظام الدولي الحديث تماماً مثل تأثير حروب أوروبا المبكرة. إذ وسعت القوى الأوروبية هيمنتها السياسية والاقتصادية في الأمريكيتين وآسيا وأفريقيا ومناطق المحيط الهادىء. ومما يدعو للاستغراب ربما أن ردات الفعل ضد الإمبريالية شهدت تقوية لنظام وستفاليا؛ فالشعوب المحتلة أراضيها وكذلك المستوطنون الذين كانوا يسعون للحكم الذاتي كانوا يريدون شيئاً واحداً أكثر من أي شيء آخر- الاستقلال ذو السيادة. وهكذا، فإن التاريخ المضاد للاستعمار هو أيضاً تاريخ تعميم نظام الدولة الأوروبي (الإطار 2.1).

الإطار 2.1 جاكسون حول انتشار نظام الدولة الأوربي الحديث

إن أحد أهم التطورات في تاريخ السياسات الدولية كان تبني السلطات السياسية أشكال الخطاب الأوروبية أساساً والمتعلقة بالدبلوماسية والقانون الدولي عبر العالم- سواء تم ذلك بتردد (على سبيل المثال، كما في اليابان والإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر اللتين تنازلتا عن مكانتهما المحددة ذاتياً على أنها أعلى من نظام الدولة وأسمى منه) أو بحماس (كما في حالة الوطنيين المقاومين للاستعمار في آسيا وأفريقيا، في القرن العشرين الذين نجوا من الإمبريالية الأوروبية وحصلوا على الاستقلال، على سبيل المثال). قبل القرن العشرين، لم يكن هناك حوار سياسي عبر وسائل الإعلام على مستوى عالمي، ولا مناقشة إنسانية تضم كل الثقافات والحضارات. فتأسيس مناقشة من هذا النوع هو إنجاز محدد ناتج عن فن السياسة الحديث المرتبط بتوسيع مجتمع الدول.

روبرت جاكسون، الميثاق العالمي (2000: 10)

توازن القوى والسياسة العالمية

مع تعميم نظام وستفاليا والدولة ذات السيادة جاءت الماهية الفوضوية للنظام الدولي والمضادة للهيمنة. وعندما نقول إن النظام الدولي يقاوم الهيمنة، فذلك يعني إنه يقاوم أي محاولة من أي فاعل بمفرده (دولة، أو تحالف من الدول) للسيطرة على آخرين. وإذا ما ألقينا نظرة على تاريخ العلاقات الدولية نكتشف أن المحاولات لكسب موقع قوي جداً ومهيمن هي محاولات ليست بغير عادية. يحاول الفاعلون كسب ميزة عسكرية أو استراتيجية عبر تحالفات تخيف الآخرين، وعبر الاستخدام المباشر للقوة؛ وعبر تطوير منظومة عسكرية متفوقة أو تقنية عسكرية. وغالباً ما يحاولون تأسيس تحالفات اقتصادية تمنحهم ميزة تجارية فارقة. ومن المثير أيضاً أن نرى كيف أن محاولة البعض لتوكيد سلطتهم الدينية، أو ادعاء السمو الأخلاقي كان لها تأثير ضخم في تاريخ السياسات الدولية.

وعلى الرغم من أن السياسة الدولية تبدو بالحقيقة تاريخاً من الرهانات المتلاحقة للهيمنة، إلا أن النظام يستعيد توازنه، أو على الأقل، يعود لهيئة الدول الفاعلة المستقلة والمتساوية تقريباً. ويتسم النظام الدولي الحديث بمحاولات للحفاظ على توازن القوى. فيما تقدم دراسة ميشيل شيهان (1996) لهذه الظاهرة التعريف التالي.

> **تنطوي عبارة "توازن القوى" على قدر من الاستمرارية- و"التوازن" هو منتج نهائي. على أية حال، حقيقة العلاقات الدولية هي أن الحركة والتغير، لا السكون، هما صفتاها الميزتان.... القوة لا تتوازن أبداً؛ بل ينبغي على الدول أن تتهمك باستمرار في فعل موازنة القوى، في تعديلها وتطويرها استجابة لمد وجذر القوة الأبدي ضمن النظام.** (Sheehan 1996: 13)

إن اتفاقيات السلام المتلاحقة المستجيبة بوضوح لمبدأ الوقوف ضد الهيمنة هذا تسم تاريخ السياسات الدولية الحديثة. والحقيقة، يمكن العثور على أوضح

تعبير عن دافع منتظم لضمان توازن القوى في الاتفاقيات التي تبعت الحروب التي رسمت معالم نظام الدولة الأوروبي (راجع الإطار 2.2). غالباً ما غيرت هذه الاتفاقيات جذرياً الخريطة الجيوسياسية لأوروبا. حيث تم إلغاء الدول الصغيرة، وتقسيم الدول الكبيرة، وتغيير الحدود الدولية بشكل كبير. لذلك أُعتبر فهم دينامية هذا المبدأ المقاوم للهيمنة أساساً لفهم الطبيعة الحقيقية للسياسة الدولية المعاصرة (مورجينثاو 1948؛ ولتز 1979). وبشكل مشابه، تذكر الشخصيات المؤثرة في القانون الدولي توازن القوى بوصفه أساساً لوجود وعمل القانون الدولي (أوبينهام 1955). بالطبع، هناك جدل محتدم حول الطريقة الأمثل لفهم هذه النزعة لصياغة توازن للقوى. بالنسبة للبعض، يجبر النظام الدول على التصرف لتحقيق مصالحها؛ ويقع تحقيق المصالح في بناء توازن للقوى (ولتز 1979: 118).

الإطار 2.2 اتفاقيات سلام صاغت العلاقات الدولية

معاهدة وستفاليا 1648- عند نهاية حرب الثلاثين عاماً

معاهدة الأتريخت 1713- حروب تولي الحكم في إسبانيا

مؤتمر فينا 1815- بعد هزيمة نابليون الأول

معاهدة فرساي 1919- نهاية الحرب العالمية الأولى

ميثاق الأمم المتحدة 1946- استجابة للحرب العالمية الثانية

وهكذا، فإن توازن القوى سمة ضرورية للنظام الفوضوي. بالنسبة للآخرين، فإن درجة التعاون المطلوبة لبناء توازن قوى فعال والحفاظ عليه تقترح مستوى عالياً من الإدارة الدولية والاعتماد المتبادل (جيرفس 1992). بالنسبة للبعض، ما الهيئات السياسية المتعددة في أوروبا إلا أمثلة مختلفة عن توازن القوى الكلاسيكي (راجع غوليك (1955) حول تضافر أوروبا؛ وكار (1939) حول عصبة الأمم؛ وغروس (1948) عن الأمم المتحدة). ولمحاولات أساسية أخرى في الحكم الدولي تذهب إلى أبعد من مجرد سياسات توازن القوى (راجع كراسنر (1995) حول "وستفاليا والحلول الوسط"، جيرفس (1992) "حول تضافر أوروبا"). إن السؤال

الذي ينبغي على مؤرخ العلاقات الدولية الإجابة عنه هو كيف ينبغي لنا رسم معالم النظام الدولي في تضافر أوروبا الذي صمد منذ نهاية حروب نابليون إلى حرب القرم 1815- 1854، أو عصبة الأمم بين الحربين العالميتين، أو دور الأمم المتحدة في السياسة العالمية اليوم؟ هذا السؤال مهم لأن فهماً لطبيعة توازن القوى لا يساعدنا في فهم عالم السياسية الدولية فحسب، بل يزودنا أيضاً بمعلومات عن القرارات السياسية لأن الأدوات المتوفرة لدينا في نظام سياسي فوضوي تختلف عن الأدوات التي كانت متوفرة لدينا في مجتمع دولي يتسم بمؤسسات حكومية مؤقتة فاعلة.

السياسات الفوضوية: الحرب والدبلوماسية والقانون في العلاقات الدولية

إن أمكن النظر إلى بنية السياسات الدولية الحديثة المناهضة للهيمنة من منظور عملية نظام توازن القوى المتعلق بالسياسة، عندها سنبدأ بكسب بعض التبصر حيال الآليات الأساسية التي تحافظ الدول ذات السيادة من خلالها على هذا التوازن الدقيق. تتفاعل الدول مع بعضها البعض في نظام فوضوي باستخدام ثلاث أدوات أساسية: القانون الدولي والدبلوماسية والحرب. هذه الأدوات الثلاث هي مؤسسات رسمية في النظام الدولي. وكل مؤسسة، في جوهرها، هي طريقة للتعامل مع أشكال صراع المصالح بين الدول ذات السيادة؛ وكل واحدة منها قد طورت نظاماً مشذباً من القوانين بما يتعلق بإدارة موضوعها. لكل واحدة من هذه المؤسسات الثلاث تاريخ يعود إلى الفترة ماقبل الحديثة. تبدو الحروب سمة دائمة من سمات التاريخ السياسي البشري؛ لكن عليك ألا تخلط بين الحرب وانهيار السياسة أو أن تعتبرها شذوذاً في العلاقات الدولية. وفي القول الفصل لكلاوسيوتز الذي غالباً ما يستشهد به نجد أن "الحرب هي استمرار للسياسة لكن بطريقة أخرى" (كلاوسيوتز 1968: الفصل 6). إنه المنهج المحكوم بقاعدة لحل الصراع؛ ولدينا تاريخ طويل من القوانين حول من يمكنه إعلان الحرب (وتحت وطأة أي ظروف)؛ كيف يمكننا خوضها؛ وكيف يمكننا إنهاؤها

(روبرتس وغويلف 2000: 3- 4). أثناء الفترة الحديثة، كان لتطوير النظام العالمي بالإضافة إلى التقدم التقني في العتاد الحربي (من البارود حتى الأسلحة النووية) بالغ الأثر في الطرق التي تحاول من خلالها المجموعة الدولية تنظيم الحروب. فمن تقاليد محددة تحظر استخدام أنواع محددة من الأسلحة (مثل اتفاقيات الهيغ في عام 1899) إلى الاتفاقيات والمواثيق الأكثر طموحاً الهادفة إلى رفض الحرب بوصفها وسيلة لحل الصراعات (عصبة الأمم، والأمم المتحدة)، كسبت قوانين الحرب والسلام شكلاً حديثاً مميزاً. وبشكل مشابه، في الوقت الذي يمكن فيه العثور على نظام دبلوماسي يمكن تميزه (بما في ذلك حصانة المبعوثين) في معاملات الإغريق القدامى، فإن نشوء الدولة في إيطاليا القرن الخامس عشر شهد تشكيل نظام حديث مميز للبعثات الدبلوماسية دائمة الإقامة التي طورت عبر النظام الفرنسي في منتصف القرن العشرين إلى المؤتمرات الدبلوماسية الدائمة لعصبة الأمم والأمم المتحدة (بيردج 2002). إن الطبيعة الحقيقية للحرب والدبلوماسية بوصفهما أداتين لحل الصراع توفرها طبيعة النظام الذي تعملان فيه. وينطبق الأمر نفسه على القانون الدولي. فالقانون الدولي ليس نتاج العملية التشريعية للحكومة كما هي حالة قانون الدولة. إنه يهدف لتنظيم العلاقات بين الدول بدلاً من الأفراد؛ ويأخذ بالحسبان بشكل مهم علاقات القوة الموجودة (كاسيس 2001: 12)؛ وبالتالي، فإن مصادر القانون هي الاتفاقيات الدولية، والممارسات الدولية المعهودة، إضافة للقرارات القضائية، وكتابات فقهاء القانون، وكتيبات الإرشادات العسكرية، ومؤخراً قرارات الهيئات الدولية. يقدم تاريخ ممارسة الحرب والدبلوماسية والقانون الدولي نفاذ بصيرة آسر حول طبيعة المجتمع الدولي الحديث، وسياسة ما يسميه هيدلي بول المجتمع الفوضوي. (بول (1995) [1977]). والأساس هو الإدراك أن فهم طبيعة توازن القوى أمر جوهري لفهم العلاقات الدولية لا لأنه يساعدنا على فهم كيف تصرفت القوى العظمى الأوروبية الحديثة فحسب، بل لأنه يوفر تبصرات حول تصرف السياسة الأوروبية. لقد كان نظام الدول الأوروبية الحديث ناجحاً ومؤثراً إلى حد كبير. وما بدأ بوصفه اتفاقاً سياسياً لمشكلة أوروبية تم تصديره عبر العالم؛

ليصبح نظام وستفاليا النظام العالمي للسياسة الدولية؛ ويرى العديد أنه ما زال يقبع تحت أساس العلاقات الدولية المعاصرة.

هل هناك ما بعد الدولة؟ عصبة الأمم

لقد قلنا سابقاً في هذا الفصل إن على طلاب العلاقات الدولية أن يتخذوا بعض القرارات حول أفضل السبل لوصف ما يبدو تطورات مهمة في التاريخ السياسي مثل تأسيس اتفاقية فيينا للعلاقات الدولية، وعصبة الأمم، أو الأمم المتحدة وتصرفها. لا يوجد أدنى شك في أن مستوى التعاون الدولي الذي يمكننا مشاهدته في عمل عصبة الأمم والأمم المتحدة ذو أهمية تاريخية حقيقية. والسؤال هو ما إذا كانت هذه المحاولات لبناء منظمات دولية غيرت أم لم تغير الطبيعة الجوهرية للسياسة الدولية.

ودرو ويلسن كان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهو الذي قاد أمته أثناء الحرب العالمية الأولى في عام 1917. في كانون الثاني من عام 1918، وفي حديثه أمام الكونغرس الأمريكي، وضع الرئيس ويلسون ما اشتهر بأنه الأربع عشرة نقطة التي صممت لضمان أن بعد الحرب،

> **سيكون العالم أكثر ملاءمة وأمناً للعيش فيه؛ خاصة أنه سيكون آمناً لكل أمة تحب السلام التي، كأمتنا، ترغب أن تعيش وفق طريقتها التي تحب، وتقرر مؤسساتها، وتضمن معاملة عادلة ونظيفة من أمم العالم الأخرى مقابل القوة والاعتداء الأناني.**

(يمكن العثور على النص كاملاً على الموقع:
http://www.yale.edu/lawweb/avalon/wilson14.htm على موقع مشروع آفالون في جامعة يال)

لقد صممت خطة ويلسون لتغيير دستور السياسة العالمية نفسه؛ إذ أراد من عالميته الليبرالية تجاوز سياسة توازن القوى الناتج عن العلاقات الدولية الفوضوية. وكان مقتنعاً بأن تأسيس هيئات دستورية أقوى يدعم فكرة الأمن الجماعي

ويوضح حقيقة أن لكل الأمم المحبة للسلام فائدة مشتركة في السلام وليس الحرب. إن فكرته عن جمعية عامة تضم جميع الأمم وجدت تعبيراً ملموساً (مع أنه غير كامل) في عصبة الأمم التي تأسست في مؤتمر سلام باريس في عام 1919.

تجارب في الحكم العالمي

ميثاق عصبة الأمم

لقد أوجد ميثاق عصبة الأمم منظمة من 42 دولة مع تحول شجاع لإدارة القضايا الدولية (الإطار 2.3). وقد قُدر لهيكيلية المنظمة أن تكون النمط المحتذى به للهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والإقليمية المستقبلية (آرمسترونغ وآخرون 2004: 31). تشكلت المنظمة من ثلاث مؤسسات رئيسة. كان المجلس هو المؤسسة الأهم على الإطلاق في العصبة وكان مسؤولاً عن القضايا الأمنية. ورغم أن البعض (خاصة بريطانيا) دافع عن جعل عضوية المجلس مفتوحة للقوى الكبرى، إلا أن البند الرابع من الميثاق منح مكانة لأربعة أعضاء غير دائمي العضوية ينتخبون من الجمعية إضافة إلى "الحلفاء الأساسيين والقوى المرتبطة بهم" دائمي العضوية (الإمبراطورية البريطانية، فرنسا، إيطاليا، اليابان). كل دولة عضو كانت ممثلة في الجمعية التي كان من مهامها معالجة قضايا الميزانية، واختيار الأعضاء غير دائمي العضوية للمجلس، والقيام بالتعديلات على الميثاق، كما كان عليها، وفقاً للبند الرابع، التعامل مع "أية مسألة تقع ضمن مجال عمل العصبة أو تؤثر في السلم العالمي". بالتالي، أصبحت المؤسسة التي يرفع لها المجلس تقاريره سنوياً. أما مؤسسة العصبة الأخيرة فهي السكرتارية؛ وهي هيئة دائمة من الموظفين الدوليين.

الإطار 2.3 مقدمة ميثاق عصبة الأمم

الأطراف العليا المتعاقدة

لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق السلام والأمن الدوليين

وبقبول الالتزامات وعدم اللجوء إلى الحرب،

وبفرض علاقات مفتوحة وعادلة وشريفة بين الأمم،

وبالترسيخ الثابت لمفاهيم أن القانون الدولي هو القانون الحقيقي للتصرف بين الحكومات،

وبالحفاظ على العدالة والاحترام الصارم لكافة الالتزامات الناتجة عن الاتفاق في التعاملات بين الشعوب المنظمة كل مع الآخر

نوافق على هذا الميثاق لعصبة الأمم

لم يكن بناء عصبة الأمم الضخم فقط هو الذي اقترح تغيراً حقيقياً في السياسة الدولية؛ بل إن الدور الذي كان في عقول مؤلفي الميثاق هو المحرك الفعلي. لقد قدمت الديباجة للستة والعشرين بنداً التي تشكل الميثاق فسحة واسعة من الأمل لاسيما من حيث الرفض الجماعي للحرب وقبول القانون الدولي. فبعد مجزرة الحرب العالمية الأولى، كانت الرغبة في تأسيس نظام أمن جماعي حقيقي لا يمكن تصور الحرب بين أعضائه (البند العاشر)، وبأن الاعتداء على عضو سيعتبر عدواناً على الجميع (البند 16) تلك الرغبة مفهومة تماماً. إلا أن العصبة كانت أكثر من مجرد عامل أمن. إذ إن برنامجها الاقتصادي والقانوني والاجتماعي كان رائعاً. حيث تعاملت مع المشاكل العالمية بما في ذلك القضايا البيئية، والصحية وحتى المواضيع الإنسانية مثل محن اللاجئين وإعادة الإعمار الوطنية. كما أسست محكمة العدل الدولية الدائمة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية. مع ذلك ينظر معلقون مختلفون إلى العصبة بعيون مختلفة. إذ يرى آرمسترونغ وآخرون:

مع أن الميثاق افتقر لآليات تنفيذ بنوده، إلا أن ذلك انطوى على قدر محدود من حق العصبة في التعامل مع حقوق الإنسان_ وذلك موضوع سيصبح ذا أهمية كبيرة بشكل متزايد لخلفاء العصبة. ثانياً، كان الميثاق بمثابة اعتراف صريح للمدى المتزايد للاهتمامات المشتركة التي تتقاسمها الدول خارج موضوع الأمن، والحاجة لرقابة مركزية أشد فاعلية لهذه الاهتمامات.

(آرمسترونغ وآخرون 2004: 21).

مع ذلك يعتقد كاسيس أن النظام المؤسس في عام 1919 يشبه إلى حد كبير ذاك الذي وضع في عام 1648 أساساً لأنه لم تكن هناك محاولة حقيقية لتقييد حق الدول- الأمم ذات السيادة في الذهاب للحرب دفاعاً عن مصالحها (كاسيس 2001: 32). لا يوجد أدنى شك في أن عصبة الأمم مهدت الطريق للأمم المتحدة. بالقدر نفسه، لا يوجد أدنى شك في أن العصبة كانت إخفاقاً منقطع النظير إذ بعد عقدين من هذه التصريحات القوية فقط كان العالم يدخل مرة أخرى في أتون حرب طاحنة شاملة.

انهيار عصبة الأمم

أين مكمن الخطأ؟ يخبرنا التاريخ أن شعارات عصبة الأمم مزقتها سلسلة من الإخفاقات السياسية الخطيرة. الأولى وربما الأشد خطراً هي الإخفاق في المحافظة على الولايات المتحدة ضمن العصبة. من الواضح تماماً أن الحرب العالمية الأولى وضعت نهاية للهيمنة الأوروبية على السياسة الدولية. لذلك عندما رفض مجلس الشيوخ الأمريكي معاهدة فرساي، فإن العصبة فقدت عملياً أهم أعضائها. إحدى نتائج ذلك تتمثل في أن القوى الأوروبية أخفقت باستمرار في استخدام قدرة العصبة الكامنة؛ وغالباً ما تجاهلت أو لم تستخدم البنود التي كانت تسمح باستخدام فعل حاسم ضد المعتدين. إن هذا، مقروناً بانسحاب ألمانيا وإيطاليا واليابان والاتحاد السوفيتي في مراحل مختلفة، قد أضعف الإجماع

الذي كان مفترضاً أن يدعم قدرة العصبة على التصرف بفعالية بوصفها منظمة حكومية دولية حقيقية في السياسة الدولية. بلغت المحنة ذروتها عند احتلال اليابان لمنشوريا في عام 1931. فاقتطاع اليابان لواحد من أغنى أقاليم الصين كان جزءاً من "خطة تاناكا"، وهي حملة للتوسع الجغرافي أتت استجابة لوجهة النظر القائلة إن اليابان لم تحصل على حصة عادلة من غنائم الحرب العالمية الأولى. فبدت فكرة أن الإدانة الأخلاقية للعصبة ستمنع مثل تلك الاعتداءات لم تكن إلا مجرد أمنيات. والحقيقة، أن اليابان وهي لاعب قوي حقيقي بحد ذاته وعضو دائم في المجلس اعترضت على الانتقاد من أعضاء الجمعية الضعفاء نسبياً. إن هذا، مقروناً بإخفاق العصبة في الالتزام بالأمن الجماعي للقيام بعمل حاسم، أنبأ ببداية نهاية العصبة والتجربة "الطوباوية" للنزعة الدولية الليبرالية. وعندما أخفقت العصبة مرة ثانية في عام 1935 بالرد على العدوان (هذه المرة غزو إيطاليا لإثيوبيا) تم التأكد من نهاية العصبة المحتوم.

النقد الواقعي لعصبة الأمم

بالنسبة لـ أي. هـ. كار E.H. Carr (1939) الذي حضر مفاوضات باريس في عام 1919، لم يكن الاعتداء الياباني أو الإيطالي هو الذي أدى إلى غرق العصبة والآمال الليبرالية للسلام؛ ولا حتى انهيار العزيمة الذي كشف عنه أعضاء العصبة الرئيسون. بل إن تشخيص كار اعتمد على مجموعة أكثر أهمية من المشاكل. بالنسبة لكار، كانت عصبة الأمم والليبرالية التي كانت تكمن وراء مبادئها، كما تبدو في كلماته التي سيتردد صداها عبر العصور في أدب العلاقات الدولية، "طوباوية".

أما التهمة التي ساقها كار ضد هذه التجربة السياسية فهي أنها سمحت للعقلانية المجردة، على شكل التزام بالليبرالية عند لوك، أن تشكل الاستجابة السياسية لاتفاقية السلام. فالليبرالية قد تناسب جيداً الأعمال الداخلية للأمم الأوروبية التي كانت هي نفسها نتاج عصر التنوير. لكن، كما يلاحظ كار،

إن نقل الليبرالية إلى أبعد من أوروبا ، ناهيك عن المستوى العالمي من الدول ذات السيادة لكن غير المتكافئة (من حيث النمو والقوة) كان أمراً عبثياً. لم يتمثل خطأ الدوليين الليبراليين في أنهم لم يعيروا واقع السياسة الدولية الاهتمام الكافي فقط، بل فشلوا أيضاً في فهم أن هيمنة طريقتهم (الليبرالية) في التفكير هي نفسها نتيجة سياسة القوة؛ وهي نتاج انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. بالنسبة لكار،

إن كشف الأسس الحقيقية للمبادىء المجردة صراحة والتي غالباً ما تثار في السياسة الدولية هو الجزء الأكثر شناعة وإقناعاً من الاتهام الواقعي بالطوباوية.

(كار 1939 : 87)

والحقيقة البسيطة هي أن طوباوية ليبراليي عصبة الأمم يوضحها إخفاق العصبة نفسها. بالنسبة لكار، والعديد من الآخرين، كان فشل عصبة الأمم ببساطة فشلاً في فهم الشروط الأساسية للمجتمع الدولي والتصرف وفق مقتضياتها. فإذا كانت السياسة الدولية فوضوية، كما يرى كار، إذن فإن فكرة أنه يتوجب علينا تصميم مؤسسات دولية استجابة للانسجام الحقيقي بين المصالح التي تقبع وراء عدم الانسجام الواضح بين المصالح الوطنية هي فكرة عبثية. الطريقة الواقعية للسير قدماً تتمثل في أن المصالح الوطنية المتصارعة يجب الاعتراف بها بغض النظر عن أسبابها- وذلك جزء طبيعي من السياسة الدولية. أما إذا كانت سياسة القوة هي أساس السياسة الدولية، عندئذ يمكننا عرض البرنامج الليبرالي للعمل كما هو- مجسماً لسياسة القوة. بالنسبة لكار،

إن إفلاس الطوباوية لا يكمن في فشلها في الالتزام بمبادئها؛ بل في كشف عجزها عن توفير أية معايير مطلقة ومحايدة في التعامل مع القضايا الدولية.

(كار 1939 : 88)

إن تحليل كار لفشل عصبة الأمم هو أكثر من مجرد نقد فكري لسياسات ما بين الحربين العالميتين؛ والواقع، أنه يصمم إيقاع العلاقات الدولية بوصفها حقلاً معرفياً. لقد بدأ كار ما أصبح يعرف لاحقاً بأول "جدل كبير" في العلاقات الدولية (راجع الفصل الأول). وإن عمل كار بعنوان: أزمة السنين العشرين كان جلياً في تصريحه:

> **إن كشف النقد الواقعي لخواء الصرح الطوباوي العظيم هو المهمة الأولى لدى المفكر السياسي. إذ عندما يتم تدمير الشيء الزائف بالكامل فقط، يمكن أن يكون هناك أمل في تشييد بنيان أكثر صلابة مكانه.**

(كار 1939 : 89)

تحكي الواقعية قصة القيود الضرورية على الحكم الدولي؛ وتلك قصة تعرض علينا مساعدتنا في فهم إخفاقات الماضي وإمكانات الحاضر والمستقبل. وكما أن قصة وستفاليا هي الخرافة المؤسسة لتاريخ السياسة الدولية، كذلك يوفر نقد كار لعصبة الأمم أساس الجدالات في نظرية العلاقات الدولية. وهذه المواضيع هي التي سنلتفت إليها في الفصل الثالث.

موضوعات للنقاش

- لماذا يؤخذ نظام الدول على أنه موضوع دراسة السياسة العالمية الحديثة؟
- لماذا يعدُّ نظام الدول الحديث فوضوياً؟
- ما هي المميزات الأساسية للدولة ذات السيادة؟
- كيف أصبح نظام وستفاليا النظام الدولي؟
- هل يحدُّ اتصاف النظام العالمي بالفوضوية من خياراتنا فيما يتعلق بالفعل السياسي الدولي؟

- بأي معنى من المعاني يعدُّ ميزان القوى هو المفتاح لفهم العلاقات الدولية الحديثة؟
- هل تمثل عصبة الأمم تخلياً جوهرياً عن نظام وستفاليا للعلاقات الدولية؟

مراجع إضافية

هناك في معظم المقررات الدراسية فصول عن تطور نظام الدولة الحديث؛ ومن المفيد أيضاً التعود على قراءة المقالات الأقصر التي تنشر في الدوريات الأكاديمية. إذ غالباً ما تكون أكثر تعقيداً لكنها تمثل آخر المستجدات في البحث وأشكال النقاش. القائمة التالية تتضمن كتباً تركز على مواضيع معينة على صلة بهذا الفصل فيما تقدم بعض تلك المقالات وجهات نظر نقدية حول هذه المواضيع.

ON WESTPHALIA Osiander, A. (2001) 'Sovereignty, International Relations and the Westphalian Myth', International Organization, 55 (2): 251–287. Gross. L. (1948) 'The Peace of Westphalia, 1648–1948', American Journal of International Law 42 (1): 20–41.

ON INTERNATIONAL LAW Cassese, A. (2001) International Law, Oxford: Oxford University Press.

ON THE BALANCE OF POWER Sheehan, M. (1996) The Balance of Power: History and Theory, London: Routledge.

Berridge, G.R. (2002) Diplomacy: Theory and Practice, Basingstoke: Palgrave.

الفصل الثالث

الواقعية: الأساسيات

كان لانتقادات الواقعية لطوباوية البرنامج الليبرالي ما بعد الحرب تأثيرٌ كبير على دراسة العلاقات الدولية (راجع الفصل الأول). ولكي نقدر ذلك، علينا البدء بالتفكير بقليل من التفاصيل عن الواقعية؛ ولماذا كان لها مثل ذلك التأثير الكبير على الموضوع. ولتحقيق هذا الهدف، سيركز هذا الفصل أساساً على المدارس الفكرية الواقعية بتفحص إنجازاتها وإسهاماتها الأساسية في فهمنا للسياسات العالمية الحديثة والمعاصرة. على أن دراسة معمقة للواقعية لابد أن تنطوي على تفحص آراء أشد خصوم الموقف الواقعي. في الفصل الرابع، سننظر إلى واحدة من المدارس الفكرية، تطورت ضد الواقعية، ويمكن القول إنها تمثل نمط التفكير الأساسي أو التقليدي مثلما هي الواقعية. إن النظر إلى مواقف الواقعيين والليبراليين يزودنا بفرصة لفحص تطبيق الواقعية على السياسات الدولية المعاصرة. كما إنه يمهد للتعرف على نشوء اللاعبين من غير الدول في السياسة العالمية، ثم العولمة والمقاربات المعاصرة لدراسة العلاقات الدولية في الفصول اللاحقة. إن وجهة نظرك عن العالم تصطبغ بالافتراضات التي في مخيلتك عنه. لذلك من الضروري أن نرسي بعض الافتراضات الأكثر شيوعاً؛ وبالتالي يمكنك دراستها نقدياً.

الواقعية: علم سياسة القوة

إن أحد الأسباب الرئيسية وراء كون الواقعية مقاربة ثابتة في العلاقات الدولية هي أنها تقدم نفسها بوصفها علماً عملياً "جاداً" في السياسة الدولية. ثمة سبب آخر هو أن مبادئها الأساسية واضحة وسهلة الفهم؛ كما يبدو أن لها قوة تفسيرية ضخمة. نعني بذلك أن الطريقة التي يشرح بها الواقعيون القوى الدافعة للسياسة الخارجية تبدو منسجمة بدقة مع تلك الجوانب في السياسة الدولية التي شرحناها في الفصل الثاني. وإحدى الطرق الأشد لفتاً للانتباه التي تكون فيها الحالة كذلك هي الطريقة التي يحاجج فيها الواقعيون بأن أي دراسة موضوعية للقضايا الدولية يجب أن تركز على علاقة القوة بين الدول. ذلك يسمح لهم على ما يبدو باختراق الخطاب السياسي الطوباوي والتركيز على "حقائق" الواقع. كما يبدو أن ذلك يمنح الواقعيين بداية قوية. فعلى سبيل المثال، يبين نقد كار لليبرالية ما بين الحربين أن القلق بشأن السلام والعدالة التي عبر عنها ويلسن وإيدن وبرايند كانت تمثل المصالح الوطنية للحلفاء المنتصرين وأن مُثل حركة التنوير عن العالمية والبشرية، التي اعتمدت عليها ليبراليتهم، عندما طورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، هي نفسها كانت خططاً لوضع دولي قائم دائم وقتها تفضله الملكية الفرنسية (كار 1939: 85- 87؛ أيضاً الفصل 2). في أقواله هذه، يبين كار أن الفهم الواقعي للواقع يتطلب، قبل أي شيء، تحليلاً للقوة. فيما بعد، حاجج مورجينثاو (1948) أن مفهوم القوة "يوفر نقطة الوصل بين العقل الذي يحاول فهم السياسة الدولية والحقائق التي ينبغي فهمها".

> **إن مفهوم المصلحة المعرَّف بوصفه قوةً يفرض نظاماً فكرياً على المراقب، ويحقن نظاماً عقلانياً في موضوع السياسة؛ وبالتالي، يجعل الفهم النظري للسياسة ممكناً. أما من جانب اللاعب، فإنه يوفر نظاماً عقلانياً في التصرف ويخلق تلك الاستمرارية المدهشة في السياسة الخارجية التي تجعل الأمريكيين والبريطانيين والروس يبدون أذكياء، كما يخلق استمرارية عقلانية منسجمة مع ذاتها**

داخلياً، بغض النظر عن البواعث المختلفة، وأشكال التفضيلات، والصفات الفكرية والأخلاقية لرجال الساسة المتعاقبين.

(مورجينثاو 1948: 5)

وهكذا، فإن الصفة الأساسية للنظرية الواقعية الدولية هي التركيز على القوة.

يمكن صقل ذلك أكثر بالتحقق من أن الواقعيين يقصرون تفحصهم على دراسة قوة الدولة. فالواقعيون يؤكدون حقيقة أن الدول تمثل اللاعبين الأساسيين أو مراكز القوة في القضايا الدولية. وهذا يعني أن لغة "سياسة القوة" تساعدنا على فهم تصرف الدولة؛ وكل شيء آخر (دراسة المنظمات الإقليمية والدولية أو المنظمات الاقتصادية أو القانونية) هو ذو أهمية ثانوية في نهاية المطاف. هذا لا يعني أن ذلك ليس مفيداً أو لا يستحق الدراسة. بل إن ذلك يعني ببساطة أن أي بحث عن جوهر القضايا الدولية سيختصر في نهاية المطاف إلى علاقات القوة بين الدول- الأمم. فإذا رغبت، على سبيل المثال، في فهم صفة القانون الدولي، أو المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة، عليك في نهاية المطاف فهمها بحسب قوى الدول. ولكي يكون هذا الادعاء "واقعياً" ويصل "إلى حقائق الأمور"، فإنه السبب وراء تسمية الواقعيين أنفسهم بهذا الاسم. والواقع، أن تدعو نفسك واقعياً وتصف خصومك الفكريين والسياسيين بـ "الطوباويين" يعني حرف أي نقاش أو تشويهه؛ لكن بوصفها ضربة سياسة واقعية أكاديمية، فقد عملت بشكل باهر. فالتشارك في الاهتمام في التركيز على حقائق سياسات القوة يؤدي بالواقعيين للتشارك في أفكار جوهرية أخرى مثل محاولات فهم فن السياسة (استراتيجيات كسب القوة)، وطبيعة أزمة الأمن التي تواجه اللاعبين في السياسة الدولية (تهديدات للقوة)، وكذلك الطرق التي تتغير من خلالها تشكلات القوة بمرور الزمن (توازن القوة). ما ينبثق عن ذلك شيء يشبه كتيب إرشادات لفهم السياسات الدولية وعملها؛ وهذه صفة أخرى جذابة من صفات هذا التراث.

ثمة صفة جذابة أخرى من صفات الواقعية هي ادعاؤها أنها تنشغل بعلم عملي للسياسة. وكما سنرى في دراستنا لبعض الشخصيات الأساسية في المدرسة الواقعية، يأمل التراث بتحقيق صرامة علمية، وتوليد قوانين موضوعية (مورجينثاو 1948: 4)، وتطوير نظري للقوانين التي يمكن التأكد منها بالمشاهدة والتجربة (وولتز 1979: 5- 7). إننا عندما نتعامل مع شيء حيوي مثل بقاء الأمة، نريد بالتأكيد أن نرسي أفكارنا وتصرفنا على "حقيقة" العالم. لكن سنعود إلى الفكرة المعقدة لما يُعد حقيقة وكيف يمكننا اكتشافه لاحقاً. مع ذلك، فإن طموحات التراث الواقعي لاكتشاف القوانين السرمدية للسياسة الدولية ولتطوير نظريات تقنينية اعتمادا على تلك القوانين تمثل صفة مهمة من هيمنة هذا المنهج.

إذن، الموضوعات الشائعة للواقعية هي الفوضوية المتلازمة مع الحالة الطبيعية، ومصالح المتعطشين لسلطة القوة، وأولوية القوة على الأخلاق أو العدالة، وأهمية الدولة بوصفها لاعباً أساسياً، والادعاء بأن تفحص هذه الموضوعات سيؤدي إلى وصف علمي أو واقعي للسياسات الدولية. لكن على الرغم من هذه الوحدة، من المهم أن ندرك أن هناك فروقات واضحة بين الأشكال المتعددة من الواقعية وعدد هائل من الفروقات الفرعية المعقدة التي تسم عملاً مهماً بالمقارنة مع عمل آخر.

التاريخ الفكري للواقعية

هناك تاريخ غني ومبجل للواقعية؛ لكن يجادل بعضهم بأن الموضوعات الجوهرية في الواقعية موجودة بشكل متكرر في بعض الأعمال الكلاسيكية في تاريخ الفكر السياسي؛ حيث نجد عند مكيافيللي، كما شاهدنا في الفصل الثاني، عبارات واضحة عن أفكار سياسة القوة، والضرورة، ومنطق الدولة، وأولوية السياسة على الأخلاق. لقد كان مكيافيللي يكتب وقت ولادة الدولة الحديثة؛ إلا إن تاريخ هذه الصفات الرئيسية للعلاقات بين الوحدات السياسية المنظمة يعود لزمن أقدم من ذلك بكثير. إذ غالباً ما يلفت الواقعيون الانتباه إلى

عمل ثيوسيديدس "الحرب البيلوبونية" الذي يحكي تاريخ الحرب بين إمبراطورية أثينا وإسبارطة وحلفائها تلك التي جرت مابين 431 و 404 قبل الميلاد. القسم الأهم في هذا العمل القديم يضم حوار ميليان حيث يهدد جنود أثينا الأقوياء الميلانيين الذين على الرغم من ضعفهم العسكري يثقون بالآلهة لدعمهم في صراعهم لإثبات ما "هو صحيح ضد ما هو خطأ". لقد صمد الميلانيون لبعض الوقت لكن في نهاية المطاف سُحقوا، حيث تم قتل الرجال منهم، وبيع الأطفال والنساء عبيداً، وتم استيطان ميلوس من قبل الأثينيين. مغزى القصة، الذي وضحه تبرير الأثينيين لحربهم هو "أن الصواب، كما هو عليه العالم، محط جدل بين المتكافئين بالقوة، في حين يفعل الأقوياء ما بوسعهم، ويعاني الضعفاء مما لابد أن يعانوه" (ثيوسيديدس، الحرب البيلوبونية، الكتاب 5، 1972، الفصل 17). وهكذا، تتفوق القوة على العدالة والأخلاق.

كما يدعي الواقعيون أيضاً ملكية واحدة من أكثر الصور السياسية لفتاً للانتباه في العالم الحديث. لقد كان ثوماس هوبز منظراً سياسياً إنجليزياً يكتب أيام الحرب الأهلية الإنجليزية. عمله الأكبر ("الوحش" الذي كتبه أثناء الحرب الأهلية الإنجليزية ونُشر في عام 1651) مشهور لتفسيره للكيفية التي يتصرف بها البشر في غياب الحكومة. هذه الحالة الفوضوية يسميها الحالة الطبيعية؛ ويظهر أنه في هذه الحالة الطبيعية يكون البشر متساوين عامة من حيث القوة بمعنى أن لكل شخص الفرصة المتساوية للحصول على ما يرغب على حساب الآخرين. أما مفهومات الصح والخطأ، والعدالة والظلم فلا مكان لها في الحالة الطبيعية لأنها أفكار تتطلب سلطة وقوة ذات سيادة لتطويرها واحترامها. في هذه الحالة، يكون البشر مجبرين بطبيعتهم، بالخوف والعقل، وبمحنة الأمن التي يواجهونها، على التصرف بأنانية. والحقيقة، أن القوة والخداع هما الصفتان الأهم للتصرف. يلخص هوبز في واحد من أشهر الاقتباسات في التاريخ السياسي، نتائج الفوضى والمساواة:

وهكذا، من الواضح أنه أثناء زمن عيش البشر بدون سلطة عامة تحافظ

عليهم جميعاً في حالة خوف، يكونون في تلك الحالة التي تسمى الحرب؛ وهي حرب فيها كل إنسان ضد الآخر. لأن الحرب ليست في ساحة المعركة فقط، أو فعل المحاربة، وإنما تتدلع مع مرور الوقت عندما تصبح الإرادة للمنافسة بالحرب معروفة تماماً (هوبز، *الوحش*، الفصل 13، 1996: 185- 186).

بالنسبة لهوبز الحالة الطبيعية هي بالضرورة حالة الحرب؛ وإذا ما فكرنا بما حدث في إنجلترا خلال الحرب الأهلية في منتصف القرن السادس عشر أو في كوسوفو في القرن العشرين، يمكننا رؤية أن الكارثة الإنسانية تبدو لا مناص منها في غياب الحكومة. بالنسبة لهوبز، يمكن حل هذه الحالة المريعة فقط بالخضوع لسلطة قوية ذات سيادة (الوحش). إلا أن هذا الخيار ليس متوفراً (أو حتى جذاباً) على صعيد عالمي. نتيجة لذلك، تعدُّ الفوضى والمساواة والحرب صفات أساسية في السياسة الدولية (التي يشار إليها روتينياً بالحالة الطبيعية)، والقوة والخداع أكثر أشكال الفعل شيوعاً، ولا مكان للأخلاق أبداً. إن نظرة واقعية للتفاعلات البشرية والدولية في ظروف على الإنسان وحالة التفاعل تحت شروط الفوضى تتطلب أن ندرك ذلك، ونعتبره أمراً مسلماً به، ثم نتقدم من هذا الاعتراف نحو تفسيرنا للسياسة الدولية. كذلك علينا التعلم من التاريخ، ومن بعض أعظم المحللين السياسيين في التاريخ أن فهماً واضحاً للقضايا الدولية يتطلب أن نقبل حقائق السياسة وحدودها كما هي (الإطار 3.1).

الإطار 3.1 الواقعية في تاريخ الأفكار

	العمل الأساسي	الأفكار الواقعية
ثيوسيديدس	تاريخ الحرب البيلوبونية 431 قبل الميلاد	القوة مقارنة بالعدالة
ميكيافيللي	الأمير 1513	الضرورة، الذريعة، الأخلاق خاضعة للسياسة

هوبز	الوحش 1651	الطبيعة البشرية، الحالة الطبيعية بوصفها حرب الجميع ضد الجميع، القوة، والأخلاق بوصفهما مفهوماً سياسياً.

الواقعية الكلاسيكية : الطبيعة البشرية والدولة في العلاقات الدولية

إن إحدى أكثر الطرق شيوعاً، في التفريق بين اثنين من أشهر المناهج الواقعية، هي رسم خط بين الواقعية "الكلاسيكية" أو "التقليدية" والواقعية "الجديدة" أو "البنيوية". في الجوهر، يرى الواقعيون الكلاسيكيون أن الطبيعة البشرية تتسبب في أن تتصرف الدول بطرق محددة؛ في حين يرى الواقعيون البنيويون أن نظام السياسة الدولية هو المحرك السببي للسياسة الدولية. وفي تفحص الواقعية الكلاسيكية والبنيوية، سنتعرف على حجج مختلفة تماماً لصالح تبني منهج واقعي لدراسة العلاقات الدولية.

واقعية مورجينثاو الكلاسيكية

إن للواقعية الكلاسيكية تاريخاً غنياً، كما ذكرنا. لقد طور كتاب مورجينثاو بعنوان **السياسة بين الأمم** في عام (1948) هذه الموضوعات الأساسية وطبقها على السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية؛ كما كان لها تأثير كبير على أجيال من الممارسين والمفكرين. على أن أفضل عمل للبدء بتوضيح أساسي لواقعية مورجينثاو هو تفحص نصه المشهور "ستة مبادئ للواقعية السياسية" (الذي يظهر في الطبعة الثانية وما بعدها من طبعات هذا الكتاب).

مبادىء مورجينثاو الستة

1. تعتقد الواقعية السياسية أن السياسة، كالمجتمع عامة، تحكمها قوانين موضوعية تكمن جذورها في الطبيعة البشرية.

2. إن الطوافة الإرشادية الأساسية التي تساعد الواقعية السياسية في شق طريقها عبر مجال السياسة الدولية هي مفهوم المصلحة الذي يحدد بحسب القوة.
3. تفترض الواقعية أن مفهومها الأساسي للمصلحة المحدد بحسب القوة هو مفهوم موضوعي وصالح بصورة شاملة.
4. الواقعية السياسية تعي الأهمية الأخلاقية للفعل السياسي... وفي الوقت الذي يتمتع فيه الفرد بالحق الأخلاقي في التضحية بنفسه دفاعاً عن مبدأ أخلاقي ما، فإنه لا يحق للدولة أن تدع الرادع الأخلاقي يحول دون الفعل السياسي الناجح، ومبعثه المبدأ الأخلاقي لبقاء الأمة.
5. ترفض الواقعية السياسية أن تحدد الطموحات الأخلاقية لأمة بعينها وفق الشروط الأخلاقية التي تحكم العالم... والمعرفة بأن تلك الأمم تخضع لقانون أخلاقي شيء؛ والادعاء الجازم بمعرفة ما هو خير وما هو شر في العلاقات بين الأمم شيء مختلف تماماً... إنه بالضبط مفهوم المصلحة المحدد بحسب القوة الذي سينقذنا من الإفراط الأخلاقي، ومن الحماقة السياسية.
6. يحافظ الواقعي السياسي على استقلالية المحيط السياسي، تماماً مثلما يحافظ كل من عالم الاقتصاد، والمحامي، وعالم الأخلاق على استقلالية مجاله الأساسي.

(مورجينثاو 1985 [1948]: 4- 14).

إن الرسالة الأساسية التي يمكننا استخلاصها من كامل المنهج هي أن الواقعية، بالضرورة، تبسيط للعالم. القصد منه هو تحديد منطقة مهمة للدراسة والتركيز على صفاتها الأساسية بدلاً من أن تكون نظرية شاملة للقضايا الدولية. لذلك ينبغي على السياسة أن تختلف عن القانون والأخلاق والاقتصاد؛ والمطلوب منا الآن التركيز على المفهوم الأساسي للتفاعل السياسي (القوة) مقابل

المفاهيم الأساسية للقانون والأخلاق والاقتصاد (المبدأ 6). كذلك هناك فكرة أن السياسة شيء أكثر واقعية من الحقول المعرفية الأخرى التي ينبغي أن تذعن للسياسة.

الطبيعة البشرية

ينبغي تقييم إسهام مورجينثاو في التراث الواقعي طبقاً لثلاث أفكار أساسية- الطبيعة البشرية والقوة والمصلحة- إضافة إلى موضوعة عامة واحدة ألا وهي توازن القوى. ففكرة أن الطبيعة البشرية ثابتة ولها تأثير محدد على الطريقة التي ندير فيها السياسة الدولية فكرة مثيرة. وإذا كانت السياسة الدولية ببساطة نسخة عن "الطبيعة البشرية"، إذن علينا العمل على تحديد الطبيعة البشرية. وجهة النظر الواقعية هي أن الطبيعة البشرية تدور حول المصلحة الذاتية فطرياً؛ وبالتالي تزرع فينا النزعة إلى الصراع. والتاريخ السياسي مليء بالكثير من قصص التنافس ومع ذلك المقنعة عن الطبيعة البشرية. إن موقف هوبز من الطبيعة البشرية الذي يظهر بكثافة في التراث الواقعي يتحداه برمته أولئك الذين يعتبرون الشفقة والأخلاق والنزعة الاجتماعية، لا الخوف والمصلحة الذاتية هي الصفات الأساسية للطبيعة البشرية. هناك، بالطبع، كثير من الأمثلة عن تصرف الإنسان المرعب تجاه أخيه الإنسان. ما عليك أخذه في عين الاعتبار هو إن كان ذلك شيئاً يمثل بالضرورة صفة إنسانية؛ وبالتالي أخذه في الحسبان أثناء التفكير بكيفية تصرف دول في القضايا الدولية. ذلك يتطلب أن تقبل أن بإمكاننا اكتشاف ماهية الطبيعة البشرية؛ وأنها ثابتة أيضاً. كما يتطلب أيضاً أن تقبل أن طبيعتنا البشرية وليس سياقنا الاجتماعي والسياسي هي التي تقرر كيفية تصرفنا.

المصلحة المحددة بحسب القوة

إن الحجة الأساسية بالنسبة للواقعي الكلاسيكي هي أن الطبيعة البشرية فردانية أو أنانية؛ وبالتالي علينا التركيز على كيفية تحقيق البشر لمصالحهم. وهكذا، فإن التركيز على كيفية اكتساب البشر للقوة لتحقيق مصالحهم

يصيب قلب المسألة. تذكر الآن مبدأ مورجينثاو الثالث؛ الذي يقول إن كلاً من مفهومي المصلحة والقوة هما فكرتان مجردتان. فليس هناك فهم دائم أو شامل للمصلحة، أو ماهية الرغبة البشرية، ولا فهم دائم أو شامل لوسائل الحصول على مفردات المصلحة. إن المصلحة، وأدوات القوة تختلف بمرور الزمن وعبر التاريخ. مع ذلك، يمكننا التأكد أن البشر يحاولون تحقيق مصالحهم ويستخدمون أي شكل من أشكال القوة المتاحة لهم لفعل ذلك. ولأن بوسعنا القيام بذلك الافتراض، يمكننا تحديد المصلحة بحسب القوة؛ إذ إن دولة قوية جداً سيكون لديها مصالح تنسجم مع تلك القوة. وإن قدرة دولة قوية للوقوف فوق الحلول الوسط في السياسة الدولية أو أن تفرض شروطها باستخدام أسطولها البحري، أو قدراتها النووية الحقيقية، أو مجرد فعاليتها الاقتصادية والسياسية الذاتية لأمر تؤكده أحداث كثيرة في التاريخ. لهذا السبب، من الأهمية بمكان، كما يرى مورجينثاو، فهم عناصر القوة التي يراها متمثلة بالجغرافيا، والموارد الطبيعية، والقوة الصناعية، والجهوزية العسكرية، وعدد السكان، وشخصية الأمة ومعنوياتها، وماهية الدبلوماسية والحكومة (مورجينثاو 1985: 127- 169). كما إن التشاؤم الناجم عن الاعتراف بأن الدول تتصرف وفقاً لمصالحها التي تحددها فقط قدراتها النسبية واضح تماماً؛ لكن ينبغي عدم المبالغة به. إن مورجينثاو واضح في قوله إن فهماً واقعياً لحقائق السياسة الدولية كان، ويمكن أن يكون له، فوائد حقيقية لاستقرار المجتمع الدولي. والحقيقة، يرى في توازن القوى الذي يرتكز على إجماع فكري وأخلاقي لدى مجموعة الأمم (مورجينثاو 1985: 237- 240) الآليةَ التي تحافظ على الاستقرار.

الواقعية البنيوية

إن القاعدة الأساسية لواقعية مورجينثاو، كما رأينا، هي تفسيره للطبيعة البشرية، ولذلك دلالات سياسية واضحة بالنسبة لصانع السياسة الخارجية. أما التراث الآخر المهيمن في الكتابات الواقعية فيرفض هذا التفسير؛ ويرى أن التركيز على شخصية اللاعبين في العلاقات الدولية وكيفية اتخاذ قراراتهم

يعني سوء فهم للعوامل السببية الحقيقية في العلاقات الدولية. الانتقاد الأساسي ليس (فقط) في أن من الصعب تحديد الطبيعة البشرية بأي دقة علمية؛ فالعنوان العريض لهذا التراث الواقعي الثاني، وهو تراث يرتبط بشكل وثيق بـ كينث وولتز، هو ببساطة أن بنية النظام لا صفة وحداته، هي التي تحدد طبيعة السياسة الدولية. أي بعبارة أخرى، حتى لو كانت الطبيعة البشرية كريمة ومعطاءة، مازلنا نجبر على التصرف بنوع من الأنانية لأن ذلك من طبيعة السياسة الدولية.

الوكيل أو البنية ـ مستويات التحليل

إحدى الطرق في التفكير بالعلاقات الدولية تتم بحسب فكرة أن كل تفسير اجتماعي يمكن اختزاله إلى مستوى اللاعبين الأفراد- بإمكاننا النظر إلى دور الأفراد منفردين الأساسين، الخيارات التي قاموا بها ومقاصدهم وأهدافهم؛ ومن هنا يمكننا بلورة تصور لتفسير الأحداث الدولية. وبفعلنا ذلك، نرى أن خيارات وقرارات محددة اتخذها أناس مختلفون في أوقات مختلفة هي الأشياء التي علينا البحث فيها في شرح العلاقات الدولية. وهكذا، يركز هذا المنهج في دراسة العلاقات الدولية على وكالة اللاعبين الأفراد ـ مقدرة الأفراد على القيام بالخيارات وتحديد نتائجها.

غير أن ذلك ليس كافياً بالنسبة للعديد من مفكري العلاقات الدولية، لأن الناس يودون أن يكونوا قادرين على فهم ليس مجرد حدث واحد محدد- بل تحديد النزعات والميول في السلوك- كما يودون معرفة إن كان هناك شيء يقيد، حقيقة، الطريقة التي يتصرف بها الأفراد. وللقيام بذلك، حدد عدد من باحثي علم الاجتماع البنى التي تكوّن قوة اللاعبين المنفردين. ويذهب نقاشهم للقول إن الأفعال محكومة دائماً (استجابة لـ/ ناجمة عن) بسياق محدد، لا يمكن فهم تلك الأفعال بالكامل إلا من خلال علاقتها بذلك السياق.

غالباً ما يشار إلى ذلك السياق بالبنية لأنه يصوغ سلوك الأفراد (أو في حال الواقعية الجديدة، الدول). لذلك، فإن بنية البيت، على سبيل المثال- هيكله

الأساسي، العوارض والأساسات التي تبقيه متماسكاً- تصوغ الطريقة التي سيبدو عليها البيت في نهاية المطاف. هكذا هو الأمر عندما نتحدث عن البنى الاجتماعية- فهذه هي الأطر التي يحدث بها سلوكنا- لكن يكمن الفرق بين البنى الاجتماعية وبنية البيت في أن البنى الاجتماعية غير مرئية.

ستكتشف عبر دراساتك هنا أن نظريات محددة تولي هذه العناصر غير المرئية أهمية قصوى. إذ يقترح هذا النوع من المنظرين أن التحليل الاجتماعي يحتاج إلى النظر إلى ما يقبع وراء العالم المرئي الملحوظ لفهم كيف تتم صناعة بنى محددة، وكيف يتم الحفاظ عليها وتفعيلها.

ووولتز وقيود الفوضى

عندما كتب كتابه ذائع الصيت" نظرية السياسات الدولية"، كان ووولتز مهتماً بتوفير شرح علمي صارم للـ "النظرية"، وإصلاح عيوب نظريات العلاقات الدولية الموجودة. إن السمة التي تتشاطرها كل النظريات السابقة هي أنها، بعدد مختلف من الطرق، "اختزالية". والنظريات الاختزالية، في استخدام ووولتز للكلمة، تخفق في اعتماد تفسير مناسب للمحددات النظامية أو البنيوية للسياسة الدولية. يعود ذلك نموذجياً، إلى أن منظّري العلاقات الدولية يركزون على صفة الوحدات المتفاعلة (الدول) بدلاً من التركيز على كيفية تحكم بنية النظام الذي تتفاعل فيه بأفعالها. في النظريات الاختزالية البسيطة (كما عند مورجينثاو) قد يركز التحليل على نوعية خدمة البلد الدبلوماسية أو إيديولوجيته (ووولتز 1979: 58؛ راجع أيضاً ووولتز 1959). وهكذا يصبح سبب ووولتز الأساسي لرفضه مثل هذه المناهج واضحاً جداً عندما يكتب:

> **متى وكيف تجد القوى الداخلية تعبيراً خارجياً، إن وجدت، لا يمكن تفسيره بحسب الأعضاء المشاركين إن قيدت الحالة التي يتصرفون ويتفاعلون بها القيام ببعض الأفعال، وأجبرتهم نحو أخرى، وأثرت بنتائج تفاعلاتهم.**

(ووولتز 1979: 65)

إذا ما ركزنا على تحليل مستوى الوحدة (سلوك الدولة، وعمليات اتخاذ القرار والقوة)، سرعان ما يتضح تماماً أنه لا يمكننا شرح كل شيء يحدث في العلاقات الدولية؛ وخاصة، سنجازف بخطر تجاهل عوامل مستوى النظام السببية. هنا يسأل ووولتز كيف يمكننا تفسير النتائج المتشابهة الثابتة في الوقت الذي يتغير فيه اللاعبون؟ تكمن الإجابة في إدراك أن "الصفة الفوضوية الدائمة للعلاقات الدولية تفسر أوجه الشبه الكبيرة في نوعية الحياة الدولية عبر آلاف السنوات" (وولتز 1979 : 66).

كما يبين ووولتز أن البنى السياسية يمكن تحديدها بالنظر إلى عوامل جوهرية ثلاثة:

[أولاً]، عن طريق المبدأ الذي وفقاً لمقتضاه ترتب أو تنظم؛ ثانياً، بالتمييز بين الوحدات وتحديد وظائفها؛ ثالثاً، بتوزيع القدرات عبر الوحدات.

(ووولتز 1979 : 88)

يمكن تنظيم البنى السياسية بطريقتين. أن تكون مركزية وهرمية (مثل البنى السياسية المحلية) أو لامركزية وفوضوية (وهي حالة السياسة الدولية بوضوح). حالة الفوضوية تتضمن، بالضرورة، أن الوحدات التي توجد في النظام (الدول في هذه الحالة) ينبغي التعامل معها مبدئياً على أنها متماثلة. والقول إن الدول متماثلة هي "طريقة أخرى للقول إن الدول ذات سيادة" (ووولتز 1979 : 95)؛ فالدول تتحكم بالنظام أو تعرف طبيعته بطريقة لا يمكن للمنظمات الدولية، والحركات عبر الوطنية، والشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بها. إنه ادعاء يتعلق بوظيفة الوحدات وليس إدعاءً بأن الدول متساوية أو متسقة: "الدول متشابهة في المهام التي تواجهها، مع أنه ليس بمقدورها تنفيذها" (وولتز 1979 : 96). وهكذا، نجد أنفسنا، هنا، مركزين على تفسير نوع فقط من بنية النظام السياسي الدولي وهو شيء جيد للغاية عندما نحاول أن نشرح كيف تقف الوحدات في علاقتها مع بعضها البعض. على أية حال، العامل الجوهري الثالث في منهج ووولتز يبدأ بالتفريق بين الوحدات وهو يفحص الطرق التي يمكن التمييز

بين الوحدات من خلالها بقدراتها الأكبر أو الأصغر لتنفيذ مهام متشابهة (وولتز 1979 : 97). يبحث وولتز هنا توزيع القدرات أو القدرة النسبية. والسبب وراء بحث وولتز بالاختلافات في القوة (بدلاً من الفروقات في الشخصية الوطنية أو الإيديولوجية أو شكل الحكومة الخ) هو أن توزيع القدرات نفسه مفهوم يغطي النظام برمته. إن منهج وولتز باختصار شديد بسيط جداً.

إننا نتجرد من أي صفات خاصة للدول ومن كل روابطها المحسوسة. ما ينبثق عن ذلك هو صورة مكانية، وصف عام للترتيب الشامل لمجتمع كتب بحسب وضع الوحدات لا حسب صفاتها.

(وولتز 1979 : 99)

ما نجده عندما ننظر إلى عالم العلاقات الدولية من خلال هذه العدسات النظرية هو أن النظام (وبالتالي، الطريقة التي يصوغ فيها أفعال الدول) يختلف بدرجة كبيرة فقط عندما يتغير توزيع القدرات من عالم فيه عدد من الدول لديها القوة لتحقيق أهدافها في العلاقات الدولية إلى عالم لا يوجد فيه سوى دولتين قادرتين على مثل ذلك الفعل. تهتم الواقعية البنيوية بدقة بالبنية الشاملة للنظام. ففي عالم متعدد الأقطاب (حيث هناك عدة دول قوية) من المحتمل أن تكون المنافسة الأمنية مختلفة عن عالم فيه قطبان (حيث لا يوجد سوى قطبين كبيرين). هذا التبصر كان ذا أهمية خاصة عندما حاول وولتز تقييم آفاق السلام والاستقرار في عالم حرب باردة ذي قوتين نوويتين عظيمتين متنافستين؛ ومازال ذلك التبصر مهماً جداً عندما نحاول فهم التنافس الأمني في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية

يرى وولتز (1979) أن الدول مجبرة على التنافس مع بعضها بعضاً على القوة بسبب رغبتها بالأمن. وقد سميت نظريته بـ "الواقعية الدفاعية" لأنه يرى أن الدول تبحث عن القوة فقط لتحقيق الأمن؛ وسوف تتوقف عن تحقيق ميزة نسبية على

الدول الأخرى لأن ذلك سيحفز تلك الدول على تشكيل تحالفات ضدها. تقارن الواقعية الدفاعية بالواقعية البنيوية الأحدث عند ميرشماير (2001)؛ الذي ترى نظريته "النظرية الواقعية الهجومية" أن بنية النظام الدولي توفر "حوافز قوية للدول للبحث عن فرص لكسب القوة على حساب المنافسين". بالمقارنة مع وجهة نظر وولتز بأن هدف الدولة هو البقاء، يرى ميرشماير أن "هدف الدولة النهائي هو أن تكون مهيمنة ضمن النظام" (ميرشماير 2001: 21). قد يبدو غريباً أن يكون بوسع الواقعية البنيوية أن تنتج مثل هذه النظريات المختلفة؛ لكنهما ما تزالان نظريتين عن كيفية إجبار النظام الفوضوي الدول على البحث عن القوة ضماناً لبقائها. يقترح كل من وولتز وميرشماير أن الاستراتيجيات المختلفة تعمل على نحو أفضل. فالنظرية هي بالضبط ذلك، أي نظرية؛ ومشروع الواقعيين في العلاقات الدولية هو أن تختبر تلك النظرية إزاء العالم وبتجميع أدلة تدعم أو تدحض الادعاءات النظرية. وبقدر ما تكون الأدلة التي نراكمها كبيرة، تصبح ثقتنا أكبر بالتوكيدات المتعلقة بكيفية تصرف الدول في ظروف محددة. هنا نود أن نعرف، بشكل خاص، كم هو النظام مستقر، ومتى يمكن لتنافس أمني أن ينفجر ويبدأ حرباً. يدعي كل من وولتز وميرشيماير أنه في عالم متعدد الأقطاب، وبغض النظر عن الدول التي لديها القدرة على ضبط النظام أو كم هو عددها، تُشجع الدول على التصرف بطريقة واحدة محددة المعالم؛ وأنه في عالم ثنائي القطبية، تتصرف الدول بطريقة مختلفة. على أية حال، يرى وولتز، مع تقريع لطيف لأتباعه:

> **سواء أكانت الطريقة الأفضل لتحقيق أمن الدولة هي تبني استراتيجيات هجومية أو دفاعية، فإن ذلك يتنوع بتغير المواقف؛ إذ إنه يمكن لدولة تمتلك كثيراً من مصادر القوة أن ترعب الدول الأخرى وتدفعها للتحالف ضدها؛ وبالتالي، تصبح أقل أمناً. في حين يمكن لدولة ضعيفة أن تغري الدول الأخرى للاستفادة من ضعفها. والأفضل للواقعية أن تترك من دون صفة تزينها.**

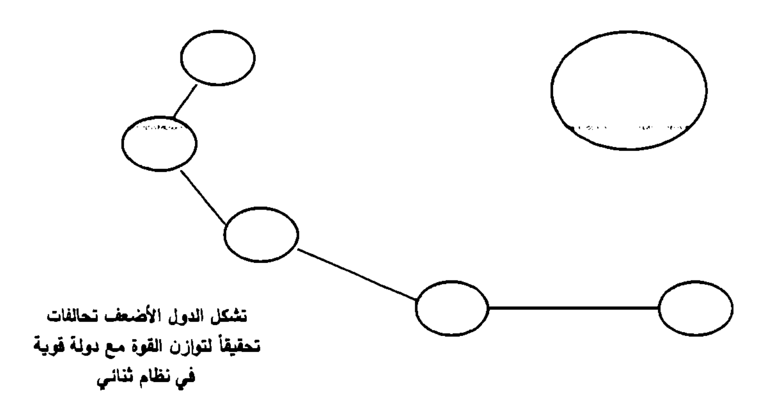
(وولتز 2004: 6)

الواقعية وتوازن القوى

يمثل التحول من عالم متعدد الأقطاب إلى عالم ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة إحدى السمات المهمة للفترة التي كان يكتب فيها كل من وولتز ومورجينثاو؛ ويشكل الخلفية لمنظري العلاقات الدولية المعاصرين الذي يحاولون فهم الأنماط المتغيرة للقوة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانت الفكرة هي أنه بالإمكان أن يكون لدينا نظرية علمية يمكنها توقع الطرق التي ستتصرف بها القوتان النوويتان الأعظم. هل ستتحول الحرب الباردة إلى ساخنة؟ وهل سيستمر الاستقرار المؤسس حديثاً في أوروبا الغربية؟ إن هذه الأسئلة الأساسية هي التي تعهدت الواقعية بالإجابة عنها.

بالنسبة للواقعيين، المنافسة الدائمة بين الدول التي تقرر مصالحها القومية سياستها الخارجية هي سمة دائمة من سمات النظام الدولي؛ وإعادة ترتيب ثابت بالقدر نفسه لتوازن القوى هي الشكل الوحيد للاستقرار المتوفر في نظام يحظى فيه الاستقلال السيادي بالقيمة نفسها كاستقرار (إن لم يكن أكثر). ويرى مورجينثاو، بمنهجه التاريخي، أن "توازن القوى والسياسات الهادفة للحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل هي عامل استقرار أساسي في مجتمع الأمم ذات السيادة" (مورجينثاو 1985: 187). كما يرى وولتز، حسب رؤيته النظرية، أن نظام توازن القوى في السياسات الدولية هو نتيجة حتمية لبنيته الفوضوية. كذلك يرى أن توازن القوى هو الميل لتشكيل تحالفات مع الأضعف وليس الأقوى لضمان أنه لن تظهر قوة مهيمنة شاملة أولاً؛ وبالتالي، الوصول بالأمن إلى حده الأعظمي. إن الدرس الذي نتعلمه من التاريخ هو أن "التوازن، وليس الانحياز إلى الأقوى، هو السلوك الذي يستحثه النظام؛ إذ إن همَّ الدول الأول ليس الحصول على أقوى درجات القوة بل الحفاظ على مواقعها في النظام" (وولتز 1979: 129). وعلى الرغم من وجهات النظر المشتركة هذه، فإن الفرق بين تفسير على مستوى الوحدة وآخر على مستوى النظام يصبح واضحاً في تحليلهما لتوازن القوى في نظام ثنائي. يعتقد مورجينثاو أن توازن القوى، وبالتالي استقرار النظام العالمي ينهار في نظام ثنائي.

بينما كان وولتز مهتماً بتبيان أنه عندما ينظر إليه من وجهة نظر الأنظمة، فهناك سبب وجيه للاعتقاد أن توازناً أكثر استقراراً هو النتيجة (الشكل 3.1).



الشكل 3.1 توازن القوى

تشكل الدول الأضعف تحالفات تحقيقاً لتوازن القوة مع دولة قوية في نظام ثنائي.

مورجينثاو وتوازن القوى

يرى مورجينثاو أنه على الرغم من 300 سنة من الخبرة، فإن توازن القوى عرضة لخطر إفشالنا في القرن العشرين. هناك عدة أسباب لفشل نظام توازن القوى في الحقبة المعاصرة؛ لكن يمكن وضعها في مجموعتين أساسيتين؛ التغيرات البنيوية في النظام الدولي، والتغيرات السياسية في الطريقة التي تحاول الدول من خلالها تنظيم تفاعلاتها. تتصادف التغيرات البنيوية مع انحدار أوروبا بوصفها مولد السياسات العالمية. وقد رسم مورجينثاو الاختزال التدريجي لعدد الدول التي بوسعها لعب دور مهم في نظام توازن القوى في السياسات الدولية من مئات الدول ذات السيادة الموجودة في نهاية حرب الثلاثين عاماً، إلى القوى الثماني

الأكبر مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وإلى النظام الثنائي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. المشكلة هي أن "مرونة توازن القوى، وبتأثيرها الكابح على طموحات القوة عند الزعماء الأساسيين في المشهد الدولي قد اختفت" (مورجينثاو 1985 : 363). وبعبارة أخرى، إن المفتاح لفهم عدم استقرار العالم ثنائي القطبية يقبع في فهم الطريقة التي تبدل فيها التغيرات البنيوية المناورات السياسية عند الوحدات. فالقوتان الكبيرتان (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) لم تعودا بحاجة لمراقبة مناورات حلفائهما بجد؛ إذ لم يعد هناك "عامل توازن"، أي: قوة يمكنها أن تميل الأشياء لصالح أي منهما- وذلك دور لعبته بريطانيا لوقت طويل. نتيجة لذلك، حُبست القوتان الأعظم في "توازن رعب" اعتماداً على تهديد يؤدي إلى دمار متبادل أكيد؛ بدلاً من توازن قوى يعتمد على موافقة أخلاقية. في الوقت ذاته، جلبت نهاية الحقبة الاستعمارية معها تغيرات أخرى حتى أقل مرونة. فبدون "الفضاءات السياسية الفارغة" للحدود الاستعمارية، تمركزت أشكال الصراع ثانية على أمم أوروبا وسكانها؛ ولم يكن بوسع القوى المتصارعة اللجوء إلى التعويضات الجغرافية (تقسيم أراضي المستعمرات) بوصفها منهجاً لحل الصراع. إن هذه العوامل البنيوية، مع التصنيع الذي حدث في كل من المجتمع السياسي والعتاد الحربي أدت إلى حقبة الحرب الشاملة؛ كما يؤكد مورجينثاو،

> **إن الحرب الشاملة التي تشنها الشعوب جميعاً تحقيقاً لرهانات شاملة تحت وطأة شروط توازن القوى المعاصر قد تنتهي إلى هيمنة على العالم أو دمار العالم أو كليهما.**

(مورجينثاو، 1985: 412).

أما التطورات السياسية التي هددت استقرار السياسات العالمية فقد لخصها ادعاء مورجينثاو بأن السياسيين المعاصرين فشلوا في إدراك أن "السلام الدولي لا يمكن الحفاظ عليه عبر تقييد السيادة الوطنية" (مورجينثاو 1985، 563). ومورجينثاو على استعداد تام ليقرَّ بأن العمل السياسي ليس "مبهراً، ورائعاً،

وموحياً" كما هو حال الخطط الكبيرة للأمن الجماعي، أوالحكومة الدولية، أو حتى الاشتراكية الدولية التي اُقترحت بوصفها حلولاً لأشكال التوترات في السياسات العالمية المعاصرة. على أية حال، الحقيقة البسيطة هي أن كل هذه المقترحات تعتمد على نموذج مثالي من المجتمع الدولي المتكامل غير الموجود؛ وإذا كان علينا أخذ وجهة نظر مورجينثاو حول الطبيعة البشرية جدياً، فمن غير المحتمل وجود مثل ذلك المجتمع على الإطلاق. تضع كلمة مورجينثاو النهائية تسع قواعد للدبلوماسية. هذه القواعد تقر بأن أشكال التهديد للسلم التي تنبع من التغيرات البنيوية للحلبة الدولية لا يمكن عكسها؛ وأن المتغير المستقل الوحيد هو الميل إلى العالمية الوطنية- وذلك هو مصطلح مورجينثاو للدافع على فرض رؤية واحدة على الحياة السياسية، سواء أكانت ليبرالية أو شيوعية، في العالم برمته. وأن التخلي عن هذا الطموح السياسي هو الطريقة الوحيدة لإعادة الإنخراط في "عمليات بناء المجتمع" الدبلوماسية.

وولتز وتوازن القوى

اعتقد مورجينثاو أن توازن القوى الجديد يفتقر لتلك السمات الموجودة في توازن القوى الكلاسيكي التي منحته الاستقرار. فيما يرى وولتز، من ناحية أخرى، أن الأكثر احتمالاً أن يكون العالم ثنائي القطبية أكثر استقراراً. ولقد وافق وولتز مورجينثاو على طبيعة التغيرات البنيوية المؤدية للنظام ثنائي القطبية؛ لكن لأنه أراد منا التركيز على أشكال الضغط المنتظمة التي تؤثر في تصرف الدولة بدلاً من التغيرات السياسية على مستوى اتخاذ القرار على مستوى الوحدة وصل إلى نتيجة مختلفة تماماً. بالنسبة لـ وولتز، فإن ديناميات نظام قوتين كبيرتين تعني أنه بوسع إحداهما التعامل مع الأخرى بفعالية أكبر. ويرى أن تلك سمة من سمات النظام ذي العدد القليل. إذ بقدر ما يكون عدد اللاعبين قليلاً (في نظام السوق أو في العلاقات الدولية) يكون من الأسهل الوصول إليهم، ومراقبتهم عن طريق الشرطة، كذلك الحفاظ على الاتفاقيات؛ كما يكون حافز المحافظة

على النظام أكبر (وولتز 1979: 135- 136). بسبب ذلك، وجدنا أن الاهتمامات الأيديولوجية فسحت الطريق أمام سياسة خارجية محافظة؛ إذ تم التخلي عن رهان عولمة الليبرالية أو الشيوعية لصالح سياسة الاحتواء والحلول الوسط. هناك أيضاً فائدة غريبة يمكن الحصول عليها من عدم القدرة على الحسم العسكري من قبل أي من الطرفين سببها التهديد بالدمار المتبادل الأكيد. حيث أن نظاماً متعدد الأقطاب هو مشهد ثابت للتعديلات وإعادة تعديلات علاقات القوة. هنا ينبغي، بالتأكيد، مقارنة تاريخ الحرب بين القوى الأوروبية الكبرى بتاريخ التسويات، وعدم المواجهة، والتعاون بين القوتين الأعظم. إذ أن هناك مزايا واضحة لوجود "قوتين كبيرتين، فقط قوتين، في النظام" (وولتز 1979: 161). وقد عبر وولتز بصورة معروفة عن رأيه في أن النظام ثنائي القطبية سيبقى لفترة طويلة نادي العالم الأكثر حصرية. تعليله هو أن المصادر التي تسيطر عليها القوتان الأعظم، وبساطة العلاقات بين اثنين مقارنة بثلاثة فرقاء أو أكثر، وأشكال الضغط القوية التي تولدها مثل هذه البنية استجابة لأشكال خطر متصورة لتوازن القوى كل ذلك سيؤدي إلى استقرار دينامي. في الوقت ذاته، العوائق أمام الدول الأخرى للوصول إلى مستويات قوة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كانت ضخمة لدرجة أن مستقبل العودة إلى نظام متعدد الأقطاب كان ضئيلاً جداً. والخلاصة الجوهرية هي أن الحرب الباردة وجدت لتبقى.

ما بعد الحرب الباردة

لم تستمر الحرب الباردة (على الأقل عندما تقارن فترة الأربعين سنة من ثنائية القطبية بفترة الثلاثمئة سنة من تعددية القطبية التي تلت اتفاقية وستفاليا)؛ كما أنها لم تنته بمعركة نووية مدمرة. إن إخفاق الواقعية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة رأى فيه الكثيرون إشارة أكيدة إلى أن تشاؤم الواقعية الكلاسيكية والادعاءات المنتظمة للواقعية الجديدة كانت على خطأ. مع ذلك، ادعى وولتز متحدياً في عام 2004:

أن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن سببه انتصار القوى الليبرالية العاملة دولياً؛ بل إخفاق النظام الشيوعي السوفييتي. لقد انتهت الحرب الباردة تماماً كما توقع الواقعيون. إن الحرب الباردة تجذرت في نظام ثنائي القطبية وستنتهي بمجرد انهيار ذلك النظام.

ترى أما تزال الواقعية تحكم بعد الحرب الباردة؟ هذا يحدده عنوان مقالة كتبها روبرت غيلبن "لا أحد يحب الواقعي". لكن مرة بعد أخرى، ومنذ القدم حتى الحاضر، خرجت الواقعية من منافسة التفسيرات على أنها النظرية الأشمل والأكثر فائدة لشرح النتائج الناجمة عن وحدات موجودة في حالة من الفوضى. وطالما استمرت تلك الظروف، ستبقى النظرية الواقعية الأداة الأكثر فائدة لشرح الأحداث السياسية الدولية.

(وولتز 2004: 6)

لقد دعم ميرشيماير (2001)، مستفيداً من دورس سقوط الاتحاد السوفييتي، وجهة نظر وولتز عن استقرار سياسة القوة العظمى في عالم ثنائي القطبية (ميرشيماير 2001: 356). بل يتجاوز ذلك لتطبيق منطق الواقعية البنيوية على تحليل للبنية والسلام في تسعينيات القرن العشرين في "أوروبا الغد". وبعد أن استهان بآراء المتفائلين الذين تصوروا أن نهاية الحرب الباردة تبشر بعالم جديد مختلف، يرسم ميريشماير دور القوة العسكرية الأمريكية في احتواء حرب مستقبلية تشنها قوة كبيرة في أوروبا. ويشير إلى مستقبل يمكن فيه أن تسعى ألمانيا للهيمنة على أوروبا؛ وإلى صعود الصين بوصفها قوة عظمى في الشرق؛ ثم ينتهي بإسداء نصيحة للولايات المتحدة الأمريكية في ألا تدير ظهرها لـ"المبادئ الواقعية التي خدمتها منذ تأسيسها" (ميرشيماير 2001: 402). وبنَفَسٍ مشابه، يبين ديتش (2003) أنه مازال هناك الكثير في جعبة الواقعية لتقدمه فيما يتعلق بالمحن الدولية. وسواء أكان الأمر تطهيراً عرقياً في البلقان، أم توازناً نووياً في إقليم كشمير، أم فائدة العقوبات الاقتصادية بوصفها أداة من أدوات السياسة الأجنبية، تبقى الواقعية قوة تفسيرية هامة في العلاقات الدولية المعاصرة (ديتس 2003).

بعض الانتقادات الأساسية للواقعية

يوفر مورجينثاو ووولتز الأسس للتراثين الأساسيين لنظرية الواقعية المعاصرة في العلاقات الدولية. ثم أُنجز الكثير من العمل في كلا التراثين؛ وهو عمل يطور، ويحدّث، وأحياناً يتحدى مباشرة النظريات الخاصة بهذين المؤلفين. وبتقدمك من *الأساسيات* إلى بحث أكثر شمولاً لنظرية الواقعية في العلاقات الدولية سيكون بمقدورك تحديد أولئك المفكرين الذين يعتمدون على منهج واقعي كلاسيكي أو واقعي بنيوي. هنا، علينا أن نركز انتباهنا على الأفكار الأساسية في نظرية الواقعية التي غالباً ما تكون عرضة للنقد.

أولاً، هناك موضوع عام يتعلق باستخدام مصطلحات مثل القوة أو المصلحة الوطنية لوصف أفعال أو أهداف الدول. يحاول شكلا الواقعية تحقيق البساطة النظرية (أو الاقتصاد في المصطلحات) كي يساعدانا على فهم التفاصيل المعقدة للسياسة الدولية والوصول إلى سلسلة من أشكال التفسير. مع ذلك، هناك إحساس مفاده إن كان كل شيء في التاريخ يمكن وصفه بحسب هذه المصطلحات فإنها لا تشرح شيئاً. وفي تطويره للمبدأ العام الثالث للواقعية، يوضح مورجينثاو،

> **بالحقيقة، إن فكرة المصلحة هي جوهر السياسة ولا تتأثر بظروف الزمان والمكان ... مع ذلك، فإن نوع المصلحة المقرِر للفعل السياسي في فترة محددة من التاريخ يتوقف على السياق السياسي والثقافي الذي تصاغ فيه السياسة الخارجية. والملاحظات نفسها تنطبق على مفهوم القوة ... تغطي القوة هيمنة الإنسان على الإنسان. عندما تنظمها غايات أخلاقية وتسيطر عليها مؤسسات دستورية حامية ... وعندما تكون تلك القوة بربرية غاشمة لا تجد قوانينها في أي شيء سوى قوتها.**

(مورجينثاو 1985: 10- 11)

وبشكل مشابه، في اقتراحه أن عملية التوازن متعدد الأقطاب لنظام القوة ما تزال هي نفسها منذ الإغريق القدماء إلى 1945، يخاطر وولتز بشرح النذر القليل عن سياسة تلك الفترة الطويلة من الزمن. بالطبع، تقوم كل النظريات بتبسيط العالم؛ لكن السؤال هو ما إذا كانت الواقعية تشطح كثيراً وتؤدي إلى الإفراط في التبسيط أم لا.

ثمة موضوع ثان يتعلق تحديداً بالواقعية الكلاسيكية وبمقولتها ذائعة الصيت بأن الطبيعة البشرية هي التي تسبب الصراع. وإنه لواضح من التاريخ أن البشر قادرون على القيام بأعمال لا تصدق من البربرية والأنانية. على أية حال، لم يتم التأكد بعد (والفلاسفة يحاولون ذلك لآلاف السنين) أن السبب ذلك هو طبيعتنا غير المتبدلة وغير القابلة للتبدل. وإذا لم تدفعنا طبيعتنا للقيام بالصراع بدلاً من التعاون، والشر بدلاً من العطف؛ عندئذٍ سيكون بوسعنا الاختيار فيما يتعلق بكيفية تصرفنا. من المؤكد أن ذلك خيار صعب؛ وهو خيار قد يكشفنا سياسياً؛ لكن إذا كان خياراً صحيحاً، عندئذٍ سيبدل تصوراتنا تماماً عن كيفية فهم العلاقات الدولية.

هناك موضوع ثالث يتعلق خاصة بالواقعية البنيوية، لاسيما أشكال الضغط الآلية التي يرى وولتز (2004) أنه يمكن ملاحظة قيادتها للنظام السياسي الدولي. لقد كان وولتز واعياً تماماً أنه يمكن تسوية تهمة الحتمية البنيوية في نظريته؛ مع ذلك هناك معنى واضح يريدنا من خلاله التفكير، بغض النظر عن أماني الدول، بأن آليات النظام ستضمن وصولنا إلى توازن القوى. وعلى الرغم من ادعاءات وولتز من أنه كان قصداً يزيد من توكيد أهمية الأسباب البنوية في العلاقات الدولية (وبدقة لأن الآخرين قد طمسوا معالمها) إلا أن نظرية العلاقات الدولية تُركت لمجموعة من المجادلات المستقطبة تقف فيها تحليلات مستوى الوحدات وجهاً لوجه ضد تحليلات مستوى النظام. فالواقعيون البنيويون يرون أن البنى هي موضوع الدراسة الأساسي؛ وبالتالي، يمكننا فهم التاريخ برمته حتى الحرب الباردة بوصفه توازن قوى متعدد الأقطاب (على الرغم من تغيرات جذرية

في توزيع القدرات بين الوحدات التي تمثل اللاعبين الأساسيين). كما قيل إن كل شيء آخر حدث في هذه الفترة يتعلق بتغيرات في النظام الفرعي على مستوى الوحدة؛ وبالتالي لا أهمية حقيقية له. ليس ذلك فقط، بل إن الرسالة الضمنية هي أن توازن القوى شيء لا مفر منه، بغض النظر عما نفعله أو نطمح إليه.

هناك قضية رابعة ألا وهي الطبيعة المركزية للدولة في النظرية الواقعية؛ فحقيقة وجود الدول والحاجة لضمان بقائها تشكل قلب النظرية الواقعية. لقد قسمت البشرية نفسها إلى تجمعات طلباً للأمن ولأسباب اقتصادية منذ آلاف السنين؛ وهذا ليس موضع خلاف. مع ذلك، فالدولة- الأمة ذات السيادة هي صفة من صفات الحداثة، وقد نشأت استجابة لمجموعة تاريخية محددة من المشاكل. كما يبدو أن الأسئلة حول الفائدة المستمرة والحق الأخلاقي للدولة- الأمة ذات السيادة تمثل صفة واضحة في العالم المعاصر. إننا نواجه قضايا الانفصال (تمزق الدول كما حدث للاتحاد السوفييتي السابق، ويوغسلافيا السابقة، ودول ما بعد الحقبة الاستعمارية)؛ وقضايا أخرى تتعلق بحقوق ثقافات الأقليات والشعوب الأصلية؛ وكذلك قضايا، تتعلق بالحاجة السياسية للاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان، ومحن اللاجئين، والفقر العالمي. هل فقدت الدولة ذات السيادة فائدتها، وعلينا الآن التطلع لإنجاز توكيد سياسي أكبر على أشكال الحكم الإقليمية والدولية؟ هذه الأسئلة لا يمكن حتى طرحها من منظور واقعي.

هناك قضية خامسة تتعلق بتبعية المتطلبات الأخلاقية للمتطلبات السياسية في النظرية الواقعية. وكمطلب حول الحاجة لتبسيط نظرية العلاقات الدولية أو لانتاج علم للعلاقات الدولية فإن الزعم بأنه يمكننا التخلص من الأخلاق مثار جدل ومشاكل. لكن ليس كذلك القول بأن القادة السياسيين يتصرفون لخير الدولة بدلاً من الدفاع عن القيم الأخلاقية (بغض النظر عن ماهيتها) أو أن تقدم السياسات الدولية يدور حول القوة النسبية بدلاً من العدالة التي هي المشكلة. فالحقيقة أن فهماً "واقعياً" أو جاداً للعلاقات الدولية ينبغي ألا يشغل نفسه بصياغة حكم أخلاقي عن هذه الحقائق. إن فهماً واقعياً لسياسة القوة قد يفسر لماذا لم نحرز تقدماً حقيقياً نحو نظام عالمي قادر على تحقيق حقوق الإنسان التي أرسيت

في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948؛ لكن لا يمكنه إخبارنا إن كان أو لم يكن علينا التحرك قدماً لتحقيق هذا الهدف. فحقيقة الأمر، أنه لا يوجد لدى الواقعية المفردات النظرية للتعامل مع السؤال؛ وهو سؤال تتم متابعته على المستوى القومي، والإقليمي، والدولي.

الانتقاد السادس، وهو الانتقاد الذي يتكلم عن المؤسساتية الليبرالية الجديدة التي سنناقشها في الفصل الرابع، يدور حول أن الواقعية تركز فقط على جانب واحد في السياسة الدولية وتقصي ما سواه. فالواقعيون يعتبرون أن جوهر العلاقات الدولية هو سياسات القوى الكبرى، و"السياسات العليا" لتنافس الدول، والحرب والعدوان. صحيح أن هذا يمثل الجزء الأساسي من العلاقات الدولية؛ لكنه ليس الجانب الوحيد الذي نحتاج للنظر إليه. كما أن المنظور الواقعي يشجع المغالطة بأن دراسة العلاقات الدولية هي دراسة الأمن. فحسب المنظور هذا، نجد أن العلامات الفارقة للحياة الدولية هي بالحقيقة التنافس والحرب. لكن إذا ما وسعنا مجال دراستنا ليضم العلاقات الاقتصادية، والنمو الدولي أو القانون الدولي، عندئذٍ ستكون اكتشافاتنا مختلفة.

ثمة نقطة أخيرة وأكثر عمومية تشمل أشكال النقد هذه وتأخذها إلى مستوى نقدي أكثر تجريداً. ففي الأدب الأكاديمي المعاصر يأخذ المنظرون النقديون البنية النظرية الأساسية للواقعية؛ ويبينون كيف أن الواقعية تقوم على مجموعة من الأسس التي لا يمكن الدفاع عنها والتي تمنح بعض الأفكار التي هي موضع جدل حاد امتيازاً وعلى نحو يحميها من التمحيص النقدي. معظم النظريات لها أسس؛ وهذا مصطلح نقدي يشير إلى الافتراضات الأساسية حول طبيعة العالم وكيف يمكننا معرفته (يستخدم الفلاسفة كلمتي علم الوجود وعلم المعرفة في هذا المقام). والادعاء الذي أدى إلى ثورة نظرية باتجاه نظرية نقدية، وبنائية، وما بعد الحداثة هو أن طبيعة العالم أو السياسات الدولية ليست هي التي قادتنا إلى الاعتقاد بأن العلاقات الدولية هي واقعية التكرار، والأنانية، والفوضى، والصراع بين الدول؛ بل هي الطريقة التي أكد من خلالها الواقعيون

على "حقائق" العلاقات الدولية التي تتجاوز التمحيص النقدي. ولسوف نخضع هذا الادعاء لمزيد من التمحيص والتفصيل في الفصل 5.

هل تمثل هذه أسباباً وجيهة لعدم اعتماد منهج واقعي في العلاقات الدولية؟ إن تجاهل الواقعية يعني تجاهل بعض البصائر الهامة في إدارة القضايا الدولية. والمشكلة تكمن في أن بعض النظريات (والمنظرين) تصيبهم الحماسة ويدلون بادعاءات أكبر مما يحق لهم قولها. ففي عالم من العلاقات الدولية المستقطبة بشكل حاد الواقعيون فيه مقابل المثاليين، هناك نزعة للتعامل مع النظرية الواقعية على أنها نظرية عالمية شاملة بدلاً من كونها تبسيطاً ذا بصيرة أو نموذجاً. يمكن للواقعية أن تخبرنا الكثير عن سياسات القوة؛ لكنها (أو ينبغي أن) تصمت في العديد من جوانب العلاقات الدولية الأخرى. والادعاء بأن العلاقات الدولية هي دراسة علاقات القوة بين الدول، فقط لا غير، إنما يقصي كثيراً ما هو موضع اهتمام دارس العلاقات الدولية. مع ذلك، فإن دارس العلاقات الدولية الذي يتجاهل هذه العلاقات سيفقد بكل وضوح شيئاً ما بالغ الحيوية.

موضوعات للنقاش للنقاش

1. ما هي المبادئ الجوهرية للواقعية؟
2. صف الفروقات الأساسية بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية.
3. لماذا يختلف مورجنثاو ووولتز حول استقرار توازن القوى في نظام ثنائي القطبية؟
4. أي الانتقادات الرئيسة للواقعية تجده مقنعاً ولماذا؟

قراءات إضافية

تضم معظم المقررات الدراسية فصلاً عن الواقعية. نقترح عليك التركيز على النصوص الأساسية هنا.

1 What are the core principles of realism? 2 Describe the key differences between classical and structural realism.

3 Why do Morgenthau and Waltz differ on the stability of the balance of power in a bipolar world? 4 Which of the main criticisms of realism do you find compelling and why?

Thucydides (1972) History of the Peloponnesian War, (trans. R. Warner, Harmondsworth: Penguin. Machiavelli, N. (1988) The Prince, ed. Q. Skinner and R. Price, Cambridge: Cambridge University Press. Hobbes, T. (1996) Leviathan, ed. R. Tuck, Cambridge: Cambridge University Press. A specialist textbook, such as Boucher, D. (1998) Political Theories of International Relations, Oxford, Oxford University Press, will help you in to this complex and rich literature

Carr, E.H. (1939) The Twenty Years' Crisis 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations, London: Macmillan. Waltz, K. (1979) Theory of International Politics, New York: McGraw-Hill. Morgenthau, H.J. (1948) Politics among Nations: The Pursuit of Power and Peace, Chicago, IL: University of Chicago Press. Mearsheimer, J. (2001) The Tragedy of Great Power Politics, New York: W.W. Norton.

الفصل الرابع

الليبرالية

الأساسيات

كان للواقعية تأثير هائل على دراسة العلاقات الدولية؛ لكن هناك أيضاً خصومها ونقادها السياسيون والنظريون. بعضهم يقول إنها متشائمة سياسياً، ومثيرة للجدل أخلاقياً، واختزالية منهجياً. وطالما هناك واقعيون، هناك أشكال نقد لها وبدائل لذلك التراث. في الفصول الباقية من هذا الكتاب كثير من العمل الذي سنستكشفه ينبع من ردة فعل مضادة للنظرة الواقعية حول حدود وإمكانات السياسات الدولية. في الفصول 5 و6 و7 نبحث تحليلات للعلاقات الدولية تؤكد على الاعتماد المتبادل والعولمة وتلك النظريات النقدية التي لا تقبل العالم كما هو؛ إنما تحاول التفكير بطرق لتغييره. وكما رأينا مما سبق فإن هيمنة الواقعية أتت على حساب الطوباوية؛ فالطوباوية والمثالية مصطلحان استخدما بمعنى ازدرائي لوصف المناهج الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية. ورغم أنها حذفت من قائمة الطوباوية، تمثل الليبرالية البديل التاريخي للواقعية؛ لا يزال يُعتقد أنها تقدم بصائر هامة حول ممارسات السياسات الدولية.

تُعد الليبرالية، شأنها شأن الواقعية، تراثاً واسعاً يتكون من وجهات نظر مختلفة وغالباً ما تكون متناقضة. ترتبط الليبرالية في مقررات العلاقات الدولية الدراسية أساساً بالصفة الدولية لليبراليين في فترة ما بين الحربين مثل ويلسن، وكذلك بعمل المؤسسين الليبراليين الجدد مؤخراً مثل كوهين وناي (راجع الفصل 1). لذلك، توصف الليبرالية بعبارات فضفاضة على أنها تعتمد على ادعاءات حول تأثير الاعتماد المتبادل، وفوائد التجارة الحرة، والأمن الجماعي،

ووجود انسجام حقيقي في المصالح بين الدول. في النظرية السياسية أو الفلسفة السياسية، تُدرس الليبرالية وفق شروط مختلفة إلى حد كبير. هناك، تُقدم الليبرالية بوصفها مجموعة من المقولات المعيارية أو الأخلاقية حول أهمية الحريات والحقوق الفردية. وفي الأعمال الحديثة حول الفقر العالمي، والعدالة الاقتصادية، والتدخل الإنساني، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، يظهر العنصر المعياري لليبرالية مرة أخرى بوصفه جزءاً هاماً من الحجة الليبرالية (راجع الفصل 8). بالتالي، فإن فهم أساسيات الليبرالية يتطلب فهماً لتاريخ المؤسساتية الليبرالية وفهماً بأخلاقيات الليبرالية على حد سواء.

تاريخ الليبرالية الفكري

نادراً ما يُقدم للدارسين مقدمة كافية عن تاريخ الليبرالية الفكري لأن الليبرالية المعيارية وضعت جانباً لفترة طويلة في العلاقات الدولية. إذ غالباً ما يتم تجاهل دراسة مجموعة القيم والأخلاق أو يعتقد أنه من الأنسب دراستها في مقررات مختلفة مثل النظرية السياسية التي نادراً ما تكون إلزامية لدارسي العلاقات الدولية. يعود السبب في ذلك جزئياً لأن الواقعية رفضت الأخلاق على أساس أن لا علاقة لها بالدراسة الصحيحة للعلاقات الدولية- القوة. مع ذلك فإن الادعاء بأن العلاقات الدولية هي مجرد، أو حتى بشكل أساسي، دراسة القوة هو في حد ذاته يمثل جدلاً صعب المراس. الليبرالية، بعبارات فضفاضة جداً، هي سلسلة من الحجج توضح لماذا علينا دراسة جوانب أخرى في السياسات الدولية مثل القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والتعاون الاقتصادي أو العدالة. تصف الليبرالية أشكال التراث الفكرية الغنية والمتنوعة جداً التي تعزو القيمة الحقيقية للنزعة الدولية في الفكر السياسي والدولي. وتلعب الأخلاق بالنسبة للمفكرين الأساسين في هذا التراث دوراً أساسياً في تفكيرنا السياسي ذلك أنه في نهاية المطاف الأفراد، وليس الدول، هم الأهم في العلاقات الدولية (كما في كل أشكال الحياة). للنظريات التي تقع ضمن هذا التراث الواسع أسباب مختلفة جداً لنزعتها الدولية؛ كما أن نتائج مختلفة جداً تنتج عن مواقفها. ينادي بعض

الليبراليين بالتطور التقدمي للقانون الدولي؛ في حين ينادي بعضهم الأخر بإعادة ترتيب مؤسسات العالم السياسية وفق خطوط ديمقراطية وعالمية؛ في حين يدفع فريق ثالث باحترام أكبر باتجاه حقوق الإنسان، والعدالة الاقتصادية العالمية؛ وما يزال هناك فريق آخر ينادي بالسوق الحرة. لذلك، فإن رفض كل الحجج الليبرالية بوصفها طوباوية يعني رفض نطاق معقد من الحجج التي تظهر في تاريخ الأفكار المتعلقة بالفكر الدولي والسياسي.

لوك والقانون الأخلاقي في الحالة الطبيعية

يمكن للحجج الكلاسيكية التي تشكل الأساس للعديد من المواقف ضمن هذا التراث أن تكون مختلفة جداً. والحقيقة أثناء البحث عن *شاهد*، نجد أن العديد من المقدمات عن الليبرالية يضم نظرية القانون الطبيعي عند لوك، والنظرية السياسية عند عمانئويل كانت، والنفعية عند جيرمي بينتام. يرى لوك أن قانون الطبيعة (القانون الأخلاقي) موجود قبل السياسة لأنه هبة الله (لوك 2 § 6). وحقيقة أن الله جعلنا متساويين تعني أن بإمكاننا معرفة المبادئ الأساسية للسياسة مثل الحقوق الطبيعية في أن نكون أحراراً من أي سلطة لم نُستشرْ في اختيارها أو أن تكون لنا ملكية خاصة بنا. هذا القانون مطلق ويتفوق على الضرورة السياسية. إن مقولة لوك تردد صدى عبارة كانت سائدة جداً في القرن السابع عشر؛ أي أن القانون الأخلاقي يسبق السياسة ويتفوق عليها. حسب لوك، للطبيعة قانونها الذي يحكمها. إن وصف لوك لقانون الطبيعة مدهش؛ إنه ما يزال فوضوياً لكن الأمر بعدم قتل الآخرين ما يزال معمولاً به. لمَ لا؟ هذه هي الطريقة التي غالباً ما نفكر بها بالقوانين الأخلاقية. فهي تظل فاعلة حتى عندما لا يكون هناك من يطبقها. لذلك، يرى لوك أن فوضوية قانون الطبيعة يلازمها ما يدعوه بطريقة مفهومة نوعاً ما بـ"أشكال المضايقة". وأشكال المضايقة هذه (مثل الافتقار لتفسير ملزم لقانون الطبيعة أو الافتقار لقوة تنفذه) يمكن التغلب عليها سياسياً لكن *فقط وفق شروط يفرضها القانون الأخلاقي*. ليبرالية لوك هذه

استخدمت للدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك إعادة التوزيع العالمي للثروة من القلة الأغنياء إلى الفقراء جداً على أساس أنه لا حق ببساطة للأغنياء في الاستحواذ على الثروة.

بينتام والقانون الدولي

لقد كان منهج جيرمي بينتام مختلفاً تماماً؛ وبينتام شخصية رائدة في المدرسة الفلسفية المعروفة بالمدرسة النفعية. يرى النفعيون أنه ينبغي أن نطلق بأحكامنا السياسية اعتماداً على شيء يمكننا قياسه. إذ يمكننا تصنيف الأشياء تبعاً لما إذا كانت تهدف لإنتاج الفائدة، أو المزايا، أو المتعة، أو الخير أو السعادة ... أو ... لتمنع حدوث الشر، أو الألم، أو التعاسة (بينتام 1789: المقدمة)؛ بالتالي، علينا تنظيم حياتنا السياسية لإنجاز "السعادة الأكبر عند العدد الأكبر" أو الوصول بالفائدة إلى حدها الأعظمي. بالنسبة ليبنثام، يوفر مفهوم النفعية مضموناً لأصناف مثل الخير والشر أو الصواب والخطأ. ويرى بينتام أنه في الوقت الذي تكون فيه الأمم حيوية جداً (على الدول الحفاظ على فائدة الأفراد والدفع بها قدماً)، فإن مشروع بناء قانون دولي ينبغي أن يضحي بقيم الفائدة الوطنية الذاتية لصالح قيم "السعادة الأكبر لكل الأمم مجتمعة" (المقالة الأولى: أهداف القانون الدولي

http://www.la.utexas.edu/research/poltheory/bentham/pil.e01.htmlLaw: //www.la.utexas.edu/research/p oltheory/bentham/pil.e01.html.

راجع أيضاً جانيس 1984: 415). وفي المقالة الرابعة من "مبادئ القانون الدولي" وعنوانها "خطة لسلام عالمي أبدي"، يطالب بينتام، من بين أشياء أخرى، بمحكمة دولية وبصلاحيات تماثل صلاحيات محكمة العدل الدولية الدائمة التي أسست تحت رعاية عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة. وهو يرى أن المحكمة هي حل واضح للتكاليف المثيرة للضحك في حال اللجوء إلى الحرب لحل النزاعات؛ كما يرى أن ذلك لا يغير شيئاً في النظام العالمي أو سيادة الدول. ليس هناك أي اقتراح بأن تصبح المحكمة سلطة ذات سيادة

وسيطرة بحد ذاتها؛ لكن بمجرد القيام بأحكامها ونشرها من المحتمل جداً أن يؤدي ذلك إلى فرق جوهري في الحاجة إلى اللجوء للقوة. والحقيقة، يرى بينتام أنه لو قارنت بين تكاليف الحرب بوصفها حلاً للنزاع وبين الأحكام القضائية للغرض نفسه، ستجد أنه ليس من الصعب إجراء الحسابات وإيجاد الفارق (المقالة الرابعة: خطة لسلام عالمي أبدي، الاقتراح الثالث عشر)

(http://www.la.utexas.edu/research/poltheory/bentham/pil/pil.e04.html

كانت والاتحاد الدولي

من بين كل نظريات عصر النهضة، تشكل نظرية كانت المحك الخاص بالنطاق الأوسع لمقولات الليبرالية المعاصرة. إذ يرى كانت أن علينا واجباً مطلقاً للتعامل مع البشر بوصفهم مخلوقات أخلاقية مستقلة. كما أن الوصايا الأخلاقية قطعية وليست نفعية- إننا نتصرف بأخلاقية لأن ذلك واجب علينا وليس لأن ذلك يجلب لنا الفوائد. ويرى كانت أن علينا واجباً أخلاقياً لبناء حياتنا السياسية والاجتماعية (بما في ذلك السياسة الدولية) بطريقة توفر الشروط الأساسية التي تجعل هذا الهدف الأخلاقي ممكناً. كما يطالب عمله بنظرية أخلاقية نقدية؛ ويقترح حلاً سياسياً للحالة الفوضوية في القضايا الدولية. وقد طُورت نظريته في السنوات الأخيرة لتوفر مبرراً للحقوق الفردية، وحجة أخرى لأهمية المؤسسات الديمقراطية بالنسبة للسلام، وكذلك حججاً في صالح التوزيع العالمي (الاقتصادي) للعدالة.

يعد كانت هو الأشهر من بين كل الفلاسفة المنادين بالعالمية cosmopolitan : وهذه الكلمة مشتقة من كلمتين يونانيتين بمعنى عالم (cosmos) ومدينة (polis)؛ وتشير إلى الفكرة القائلة بأن هناك أو ينبغي أن يكون هناك مجتمع بشري عالمي (أخلاقي أو سياسي). الحجة التي قدر أن يكون لها تأثير كبير على العلاقات الدولية هي أنه ينبغي أن يكون هناك حل سياسي أو مؤسساتي لمشكلة الفوضى العالمية. كما شكّل الافتراض المسبق بأن الحرية الفردية

(الاستقلالية) أساسية بالنسبة لكل أشكال التفكير العملية والأخلاقية اللب من فلسفة كانت الأخلاقية. وإذ يرى كانت أن علينا واجباً أخلاقياً مطلقاً لا لبس فيه يتمثل في احترام الآخرين؛ وأن الفشل في ذلك هو مصدر الصراع.

بالنسبة لكانت، أسباب الصراع الأساسية هي عدم الاستقرار والجور (الظلم) المتأصل في الحالة الطبيعة؛ وبالتالي، فإن إرساء السلام يعني التغلب على قانون الطبيعة. هنا، بالطبع، قام كانت بالتشخيص نفسه بالنسبة للداء الأساسي الذي تعاني منه العلاقات الدولية تماماً كما فعل الواقعيون. فالفوضوية هي التي تسبب الحروب؛ ويذهب الواقعيون للقول إنه لا يوجد أي شيء يمكن أو يجب فعله للتلطيف من أثر هذه الفوضى. إذاً، لماذا يعتقد كانت أنه بإمكاننا بل يجب علينا التغلب على هذه الفوضى في الوقت الذي لا يرى الواقعيون ذلك؟ يعود ذلك جزئياً، لأن كانت والليبراليين الآخرين يعتقدون أن العقل سيسود في نهاية المطاف. يمكننا مقارنة هذا بشكل مفيد بالنظرة الواقعية- الهوبزية من أن الخوف، وليس العقل، هو الذي سيسود. هذا يعني المقارنة بين تفاؤلية الليبرالية وتشاؤمية الواقعية؛ إذا كان، ينظر إلى السياسة الدولية ولوقت طويل على أنها واقعة في مصيدة دورة من الخوف، وعدم الثقة، والحروب المتكررة. لكن التركيز على ذلك يعني خلط السبب بالنتيجة. فالفوضى تتسبب بالخوف وعدم الثقة. لكن يمكن لنظام سياسي عادل وقانوني أن يكسر تلك الدورة مما يكشف عن مجموعة متجانسة من المصالح. يعد برنامج كانت لتحقيق سلام أبدي مخططاً موجزاً لهذا النظام. فعلى المستوى المحلي، نحن نطالب بمؤسسات سياسية جمهورية حيث يمنح المواطنون كأفراد مكانة متساوية فيها. أما على الصعيد الدولي، فيمكننا إنهاء قانون الغاب/ الطبيعة بالدخول في كونفيدرالية من الدول الجمهورية وفق قانون الأمم. كما يمكننا عالمياً تأسيس قانون عالمي للأمم تحصل من خلاله هذه الأمم على حقوق محددة عالمياً. في نهاية المطاف، كما يرى كانت في عام 1795، ستدرك ذلك شعوب أوروبا المتعبة من الحروب؛ وتبدأ ببناء كونفدرالية من الدول الجمهورية مع نظام عالمي أوسع ينهي الحرب فيما بينها.

وهكذا، كما يمكن للمرء القول فعلت ذلك في بناء الاتحاد الأوروبي وإقامة أفضل نظام للحكم يحفظ حقوق الإنسان في الوجود. السبب الأخر وراء رؤية كانت للسلام عبر السياسة هو أن الأمر بالتخلي عن قانون الطبيعة لم يكن نفعياً فقط؛ بل كان واجباً أخلاقياً صريحاً. فإنهاء قانون الطبيعة يعني تأسيس الظروف السياسية التي بوسع البشر وفقاً لها العيش طبيعياً، واحترام حقوق الآخرين جميعاً؛ وبذلك يتم التخلص من أسباب الصراع الأساسية.

الفكرة بأن الأفراد مهمون أخلاقياً هي فكرة نعرفها جميعاً. فقبل أي شيء، هي أساسية بالنسبة لفكرة حقوق الإنسان التي تشكل جوهر السياسات الدولية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي حال كانت الحقوق الفردية عالمية حقاً ومطلقة، عندئذٍ لا شيء يبرر الأفعال والمؤسسات التي تهدد هذه الحقوق. بالطبع، هناك أوقات أو ظروف لا يمكننا فيها احترام هذه المعايير الأخلاقية؛ لكن الأخلاق تظل المرشدة لنا في التصرف. وليس هناك أي مشكلة حقيقية في القول إن الأبادة الجماعية أو انتهاكات حقوق الإنسان الكبرى الأخرى هي خطأ مهما تكن الظروف؛ لكن ينطوي ذلك على أن لدينا أسباباً لتقييم البشر، والاعتقاد بأنهم ينبغي ان يكونوا أحراراً من دكتاتورية الاضطهاد السياسي، وطبقاً للحجج الكانتية الجديدة الأكثر حداثة، أحراراً حتى من استعباد الفقر والمرض (راجع الفصل 8). وإذا اعتمدنا ذلك بجد، نجد أن علينا واجباً لبناء المؤسسات التي تضمن هذه الحرية. ذلك يمثل، بالحقيقة، موقفاً أخلاقياً وقانونياً واضحاً في ممارساتنا السياسية المعاصرة. إذن، لماذا علينا أن نقبل أن تكون القوة وليس الأخلاق مرشدنا في السياسة الدولية؟

الليبرالية اليوم

هناك الكثير مما يمكن كسبه من الاستغراق بالعمل الجاد في أعمال كل من لوك وبينتام وكانت (الإطار 4.1). وما يزال هناك الكثير مما يمكن كسبه من دراسة ثابتة للأفكار الليبرالية الموسعة في العلاقات الدولية (راجع

بوشر 1998؛ براون 2002، وكيين 2005). على أية حال، لا يمكن لمرشد أساسي لليبرالية أن يقوم بأكثر من مجرد تبيان كيف أن تراث الليبرالية الكلاسيكي يغذي أشكال الجدل المعاصرة. يمكننا تقسيم الليبرالية المعاصرة إلى معسكرين. الشكل الأول يرتكز على الادعاءات البنيوية في أن المؤسسات الليبرالية تؤثر في العلاقات الدولية بطرق محددة. هنا نجد مجمل النظرية الليبرالية الخاصة بالعلاقات الدولية بما في ذلك "فرضية السلام الديمقراطية" المشهورة، والشكل الأكثر بروزاً من لليبرالية فيما يخص العلاقات الدولية، وكذلك المؤسساتية الليبرالية الجديدة. أما الشكل الثاني فهو الليبرالية المعيارية أو الكونية؛ ويشمل أدباً متنامياً حول الحرب العادلة والتدخل الإنساني وتوزيع العدالة.

الإطار 4.1 الليبرالية في تاريخ الأفكار

جون لوك	رسالتان حول الحكم1688	قانون الطبيعة	الحقوق الاقتصادية والحقوق الإنسانية
جيرمي بينتام	مدخل إلى مبادئ وأخلاقيات التشريع، 1789 مبادئ القانون الدولي، 1789	النفعية	القانون الدولي
عمانوئيل كانت 1724 -1804	السلام الدائم، 1795 أساس ميتافيزيقيا الأخلاق، 1785	المثالية العابرة للحدود الجغرافية. الأمر الملزم	العالمية كونفدرالية الدول الجمهورية

فرضية السلام الديمقراطية

يعلق ميشيل دويل تعليقاً مشهوراً على أحد بصائر كانت ليدافع عما أصبح يعرف بفرضية السلام الديمقراطية. يرى دويل وهو يكتب في عام 1983:

> **أن تقاليد الاحترام المتبادل قد شكلت أساساً تعاونياً للعلاقات بين الديمقراطيات الليبرالية بصورة مؤثرة وملحوظة. *ومع أن الدول الليبرالية قد خاضت حروباً عنيفة عدة مع دول غير ليبرالية، إلا إن الدول الليبرالية المدنية دستورياً لم تدخل في حروب مع بعضها البعض بعد.***

(دويل 1983أ: 214. التوكيد في الأصل ممثلاً بالخط المائل)

إن تعليق دويل ادعاء تجريبي يعتمد على اثنتين من أفكار كانت الجوهرية. الأولى، أن المؤسسات الجمهورية تحد من الطموحات شبه الحربية عند الدول إلى حد لا تذهب عنده الدول الليبرالية إلى الحرب إلا لأسباب ليبرالية وجيهة (دويل 1983أ: 230). فالصفة الليبرالية الداخلية للدولة تعني أن هناك احتراماً متأصلاً داخلياً يحفظ الحقوق والحريات الفردية. علاوة على ذلك، فإن موافقة المواطنين مطلوبة لإعلان الحرب؛ وبما أن المواطنين هم الذين سيدفعون تكاليف الحرب دماً ومالاً فمن المحتمل جداً أن يكونوا مترددين. إن هذين العاملين يساعدان على شرح لماذا الدول الليبرالية أقل ميولاً للحرب من إمارات أوروبا الحديثة. ثانياً، في مجتمع الدول الليبرالية، لا يوجد هناك سبب مقنع لشن الحرب على دولة ليبرالية أخرى؛ لأن الدول الليبرالية تتقاسم مبادىء سياسية وأخلاقية محددة؛ وإذا ما اعتبرت دولة الأخرى دولة عادلة أو جيدة، عندئذٍ لا يوجد سبب للتصرف بعدائية تجاهها. الفكرة هي أن الرسالة الأخلاقية والسياسية عند كانت في **السلام الدائم** (1795) هي أكثر من مجرد نظرية جميلة. إن البنية المؤسساتية للدولة الليبرالية يجعلها "مختلفة واقعياً" (دويل 1983أ: 235).

لقد أنتجت هذه الحجة عدداً كبيراً من الدراسات التجريبية عن العلاقات بين الدول الديمقراطية. والتوكيد على أن نمط العلاقات بين الدول الديمقراطية

يبين أنها لا تشن الحرب بعضها على البعض الآخر قد وصُف بأنه "قريب جداً لما يشبه قانوناً تجريباً في العلاقات الدولية" (ليفي 1989: 270؛ مستشهدٌ به في شان 1997: 60). وبدخول المزيد والمزيد من الدول في نطاق الديمقراطية، تصبح هذه الملاحظة أكثر أهمية حتى. ولقد شقت فرضية السلام الديمقراطية طريقها إلى خطابات صناع السياسة الأقوياء أمثال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون (أوين 1994: 87)؛ كما أُقِر بأنها تحدٍ حقيقي للواقعية (ميرشيماير 2001: 367). وبأبسط العبارات، إذا ما أمكن تأسيس فرضية السلام الديمقراطية على أنها حقيقة، عندئذٍ يصبح الإدعاء الواقعي بأن الفوضى الدولية هي السبب البنيوي الأساسي للصراع زائفاً. بالطبع، قد يكون الحال أن الدول الديمقراطية لم تذهب للحرب مع بعضها البعض *بعد*. ويجب أن نكون يقظين أيضاً من الحث على استخدام هذه المعلومات التجريبية لفرض الديموقراطية عبر العالم أو للغزو من أجل الليبرالية (دويل 1983ب: 324). ومع ذلك، إن هذا الشكل من الليبرالية أساسي في العلاقات الدولية المعاصرة.

المؤسساتية الليبرالية الجديدة

على أية حال، إن الشكل السائد من الليبرالية في حقل العلاقات الدولية يقوم بادعاءات بنيوية تتجاوز حتى فرضية السلام الديمقراطية؛ إذ تعرض المؤسساتية الليبرالية الجديدة علماً سياسياً للاعتماد المتبادل الدولي، ووصفاً للعلاقات بين اللاعبين من الدول وغير الدول في البيئة الفوضوية للسياسات الدولية. والسبب الرئيسي وراء تأهل هذه المدرسة الفكرية للقب ليبرالي هو أن أعضاءها يرون أن لدى السياسات الدولية فرصاً أكبر للتعاون الدائم. وفي الدفاع عن رأيهم، يتحدى المؤسساتيون الليبراليون الجدد بعض التصورات الأساسية عند الواقعية؛ إلا أنه، وكما سنرى، لدى المؤسساتية الليبرالية الجديدة الكثير مما تتشاطره مع الواقعية الجديدة.

الفكرة الجوهرية التي تمثل دافع الليبرالية الجديدة هي الاعتماد المتبادل المركب. والاعتماد المتبادل المركب مصطلح يصف:

عالماً يساهم فيه اللاعبون من غير الدول مباشرة في السياسات الدولية؛ كما لا توجد فيه هرمية واضحة للقضايا؛ ولا تمثل فيه القوة وسيلة فعالة في السياسة.

(كيوهين وناي 1977: 24).

كل من هذه الادعاءات مهم، إذ أن الادعاء الأول يتحدى التحليل الذي يعتبر الدولة هي الأساس عند الواقعية؛ ويجادل أن هناك في الواقع "قنوات متعددة" للتفاعل السياسي. هذا يعني أنه ينبغي على علم مناسب للعلاقات الدولية أن يبحث في دور المنظمات الدولية مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الشبكات والمعايير المؤسسة سابقاً عند محاولة تحديد النتائج في القضايا العالمية. لنأخذ، على سبيل المثال، القدرة على التأثير بالنتائج. إن واقعياً جديداً مثل وولتز سيسألك أن تقيّم القوة النسبية للدول أو توزيع القدرات فيما بينها- والفكرة هي أن مصالح القوة الأعظم هي التي ستسود. من الناحية الأخرى، سيسألك المؤسساتيون الليبراليون الجدد أمثال كوهين وناي (1977) أن تنظر إلى

***القدرات التابعة تنظيمياً*، مثل قوة التصويت، والقدرة على تشكيل الائتلافات، والتحكم بشبكات النخبة: أي، القدرات التي تتأثر بالمعايير، والشبكات، والمؤسسات المرتبطة بالمنظمة الدولية.**

(كوهين وناي 1977: 55، التوكيد في الأصل، ويمثله الخط المائل).

تمثل "المنظمة الدولية" هنا تفسيراً منافساً لبنية السياسات العالمية، أي نمطاً نموذجياً يمكن مقارنته بشكل مفيد أكثر بالنموذج الذي يقترحه وولتز. الادعاء الثاني المتعلق بغياب هرمية القضايا هو على القدر نفسه من الأهمية. تهتم المؤسساتية الليبرالية الجديدة بـ"السياسات الدنيا" (القضايا الاقتصادية والاجتماعية) إضافة لما يسمى بـ"السياسات العليا" (القضايا الأمنية). كما تمثل العلاقات الدولية التي تتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية جزءاً كبيراً من

العلاقات الدولية؛ هذا النوع من العلاقات السياسية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للدول. فالدولة التي تقدم الأمن على حساب التعاون الاقتصادي (أي الدولة التي تتصرف بطريقة تتماشى مع توقعات الواقعي) ليست نادرة جداً وحسب، بل قد تخسر أيضاً الكثير على مستوى الفرص التعاونية الرابحة. الادعاء هنا هو أن نظرية الواقعيين الجدد على خطأ بما يتعلق بما يحفز الدولة على التصرف (لأنها تؤسس هرمية من القضايا الأولوية فيها للسياسات العليا مقارنة بالسياسات الدنيا)؛ وأن هيمنة الواقعية تمنع التعاون حيال القضايا الاقتصادية والاجتماعية (لأن الدول تصبح شريكة في التفكير بحسب الواقعية). الادعاء الأخير ينبثق عن هذه الأفكار الأساسية. وإذا ما أخذنا الاعتماد المتبادل المركب في الاعتبار، فمن الواضح أن القوة العسكرية ليست على علاقة حاسمة بكل جوانب العلاقات الدولية. والادعاء بأن الواقعية تستثني هذه الصفات الهامة من القضايا الدولية؛ وأنها بفعلها ذلك تزيد من حدة طبيعة الصراع للعلاقات الدولية بشكل غير مفيد على الإطلاق. ولسوف نقوم بتفحص دور اللاعبين من غير الدول في الفصل 5.

بالتالي، فإن ما يميز المؤسساتيين الليبراليين الجدد عن الواقعين الجدد هو الادعاء بأن الاعتماد المتبادل الدولي، المدعوم بالمؤسسات الدولية القائمة، يعني أن هناك حيزاً كبيراً للتعاون في القضايا الدولية. بالطبع، يبدو ذلك في حالة تباين صارخ مع النظرة القائلة بمركزية الدولة التي ترى حتمية الصراع كما شاهدنا عند الواقعية الجديدة. على أنه من الصعب البحث في السياسات بين أمم الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى من دون الاعتراف بأهمية اللاعبين من غير الدول. السؤال المحوري هو "إلى أي مدى تدعم المؤسسات الدولية التعاون بدلاً من الصراع؟" هل يمكننا القول إن الدولة التي تحاول تحقيق مصالحها المطلقة عبر التعاون مع الآخرين هي أكثر عقلانية؟ وإن الجدل الكبير بين الواقعين الجدد أمثال ميرشيماير والمؤسساتيين الليبراليين الجدد أمثال كوهين يطور بالحقيقة هذه النقطة. كل منهما يدعي أن بحوزته دليلاً عملياً يدعم أقواله. وعلى الرغم من هذا الفرق الواضح بين مقاربات الواقعيين الجدد والمؤسساتيين

الليبراليين الجدد، فإن هذا الشكل من النظرية يشترك مع الواقعية الجديدة في أفكار عديدة أكثر مما يشترك مع الليبرالية التقليدية. (كوهين 1988؛ جيرفس 1999). يقبل المؤسساتيون الليبراليون الجدد الأفكار الرئيسية العديدة التي توفر أساس الواقعية الجديدة؛ إنهم يقبلون بالنظرة بأن العلاقات الدولية فوضوية. ويقبلون أيضاً أن الدولة ذات السيادة هي اللاعب الأهم على الإطلاق. كما يقبلون أيضاً الادعاءات المعرفية للواقعية الجديدة؛ وبالتالي يقبلون منهجيتها؛ ما يعني أنهم يقبلون تفسيراً تجريبياً لما هو موجود، وكيفية الشروع في اكتشافه. هذا يعني أن ما يعد دراسة فكرية مناسبة في العلاقات الدولية ينبغي أن ينسجم مع النموذج العلمي للملاحظة والتجربة. وكما كان الحال مع الواقعية الجديدة، كان لذلك تأثير مباشر في استبعاد الأسئلة الأخلاقية عن مجال البحث. وذلك بهدف واحد هو وصف العالم بدقة علمية- توليد نظريات قابلة للاختبار يمكن مقارنتها بالعالم. وإذا ما أُخذ ذلك بعين الاعتبار، كيف يمكن للمؤسساتيين الليبراليين الجدد أن يروا مثل ذلك العالم المختلف لدى الواقعيين الجدد؟ فكما يلاحظ جيرفس (1999):

> **إن بعضاً من هذا الفرق يعكس القضايا التي تحللها المدارس الفكرية. فالمؤسساتيون الليبراليون الجدد يركزون على مواضيع الاقتصاد السياسي العالمي، والبيئة؛ في حين أن الواقعيين أكثر ميلاً لدراسة الأمن الدولي وأسباب الحروب وسلوكها ونتائجها. وهكذا، مع أنه يصح القول إن الإنسان يرى مزيداً من الحروب في العالم الذي يحلله الواقعيون مقارنة بالعالم الذي يحلله الليبراليون الجدد، فإن مرد ذلك جزئياً، على الأقل، لأنهما يدرسان عالمين مختلفين.**

(جيرفس 1999 : 45)

أحد استنتاجات هذا المنحى الفكري هو أنه لا يمكنك تبني مقاربة ليبرالية حصراً أو مقاربة واقعية حصراً في دراسة العلاقات الدولية دائماً. هناك أوقات تحتاج فيها للبصائر التي يعرضها الطرفان. ذلك يدفعنا للقول بأن المؤسساتيين الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد يتشاطرون مقاربة واحدة في دراسة العلاقات الدولية، ولكنهم ينظرون إلى جوانب مختلفة من السياسات الدولية إنها مضامين أبعد؛ إذ أصبح من المألوف أن التفكير بـ"الجدل الكبير الثالث"، بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد على أنه جدل ضمن المنحى الفكري الواحد وليس جدلاً بين مدرستين فكريتين مختلفتين. حيث تتقاسم المدرستان الفكريتان منهجاً عقلانياً علمياً قُدر له أن يهيمن على العلاقات الدولية بوصفها حقلاً علمياً. على أية حال، وكما ادعى الليبراليون الجدد فإن الواقعيين عرضوا صورة ناقصة لما ينبغي أن ندرسه في العلاقات العامة، كما ادعت مجموعة أخرى من المفكرين أن هذه التوليفة الجديدة (الجمع بين الواقعية والليبرالية الجديدة) تستثني بشكل مصطنع بعض القضايا الهامة من دراسة العلاقات الدولية وتطرح افتراضات تحرف طريقة فهمنا عن حدود وإمكانات السياسة الدولية. لقد قدم الواقعيون بعض الافتراضات المحددة (الدولة بوصفها اللاعب المهم الوحيد، وأولوية السياسات العليا على السياسات الدنيا) التي تبدو أنها أعمتهم عن أهمية المنظمة الدولية في كبح سلوك الدولة أو تقييده. وبشكل مشابه، ترى مجموعة من المفكرين النقديين أن الافتراض بأنه ينبغي دراسة العلاقات الدولية علمياً وجنباً إلى جنب مع تفسير عقلاني وضعي لما يمكن أن يعد حقيقة علمية موضوعية يلغي نطاقاً من البصائر الهامة في العلاقات الدولية. في الفصل 6 سندرس إسهامات النظرية النقدية، ونظرية ما بعد الحداثة، والنظرية الأنثوية في دراسة العلاقات الدولية؛ كما نبين كيف أن المقاربات المختلفة لموضوعك تقدم بصائر مختلفة وهامة في القضايا الدولية؛ بصائر تجاهلتها التوليفة الجديدة (الجمع بين الواقعيين والليبراليين الجدد).

العالمية

هناك في اللب من الحجج العالمية التزام معياري بالعالمية والفردية. والعالميون ليسوا ليبراليين بالضرورة؛ فالحقيقة هناك عروق عديدة هامة من العالمية تمتد إلى الماركسية، والاشتراكية. مع ذلك، تتقدم العالمية الليبرالية بشكل متزايد للهيمنة على أشكال النقاش حول العولمة، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي، والعدالة العالمية. الشكل الرئيسي الذي تأخذه العالمية الليبرالية هو الكانتية الجديدة. وقد أخذت الكانتية الجديدة سمات حجج كانت الأساسية ثم مضت لتفحص طبيعة العدالة العالمية. في عمل لـ كانت بعنوان **السلام الدائم** اقتصرت العدالة العالمية على توفير شروط حسن الضيافة العالمية. هذه الفكرة تطورت في الكانتية الجديدة لتفحص أسئلة حيوية هامة عن العدالة الدولية. إذ يسأل في هذا المقام مفكرون أمثال جون رولز، وثوماس بوج، وتشارلز بيتز، وأونورا أونيل عن ماهية الالتزام الأخلاقي بمعاملة كل البشر الآخرين على أنهم أحرار أو أنهم يشكلون غاية بحد ذاتهم؛ بدلاً من أن يكونوا وسائل لتحقيق غاياتنا (وتلك إحدى الطرق التي يصف بها كانت رؤيته للقانون الأخلاقي) وهو ما يلزمنا بالتعامل مع قضايا مثل الفقر العالمي والمجاعة، أو حقوق من لا دولة لهم مثل اللاجئين، كذلك طبيعة ونطاق حقوق الإنسان العالمية. إن الأسئلة المدروسة هنا مهمة للسياسات الدولية؛ حيث يبني العالميون حججاً أخلاقية ويدافعون عنها تركز على حقوق الأفراد (وعلى واجب الأفراد والتجمعات البشرية في احترام تلك الحقوق). فعلى سبيل المثال، يبين توماس بوج، معتمداً على كانت، أنه لدينا سلسلة من الالتزامات الواضحة لاحترام كرامة الأفراد وقيمتهم. وهذا لا جدل حوله نسبياً لأنه متضمن في إعلان حقوق الإنسان العالمي. ففي المادة 28 من الوثيقة نفسها تم الاتفاق على أن "لكل فرد الحق في العيش في كنف نظام اجتماعي ودولي يضمن الالتزام بالحقوق والحريات التي يتضمنها هذا الإعلان". ومع ذلك، فإن النظام الدولي الذي له القول الفصل فيما يتعلق بحركة اللاجئين، والسياسة البيئية، والعدالة الاقتصادية للدول ذات السيادة يخفق بشكل مريع في هذا

الجانب. تمثل عالمية بوج التراث بمعنى أنها تعرض نقداً حقيقياً للنظام العالمي السائد. ويطالب بوج بشكل محدد بتوزيع السلطة السيادية على مستويات ما دون الدولة والوطنية والإقليمية والدولية لكي تساعدنا على الالتزام بشكل أكثر فعالية بواجباتنا الأخلاقية تجاه فقراء العالم (بوج 2002).

بشكل مشابه، لدى النفعية صوت واضح في المجادلات المتعلقة بالعدالة الاقتصادية العالمية وبالعولمة. يقدم عمل بيتر سنجر المشهور بعنوان " المجاعة والوفرة والأخلاق" (سنجر 1972)، و"الأخلاق العملية" (سنجر 1979)، وعمله الأحدث "عالم واحد: أخلاق العولمة" (سنجر 2000) مداخلات قوية في المجادلات الهامة هذه. إذ يبدأ بحثه (1972) بما يبدو قياساً لا إشكال حوله قُصد منه إلقاء الضوء على الطريقة التي يستجيب بها الأغنياء للمجاعة. مع ذلك، وباستمرار سنجر في توضيحه، نحصل من نقطة البداية الأساسية هذه حول النفعية على مضامين عالمية قوية:

> **إن كنت أسير بمحاذاة بحيرة ضحلة وشاهدت طفلاً على وشك الغرق فيها، ينبغي عليّ الخوض فيها وإنقاذ الطفل. وسنيطوي ذلك على أن تصبح ملابسي موحلة؛ لكن لا أهمية لذلك؛ في حين أن من المفترض أن يشكل موت الطفل شيئاً مريعاً.**
>
> **على أن المظهر الذي لا جدال فيه للمبدأ الذي ذكرناه آنفاً للتو خادع. فلو تم العمل به، حتى في صيغته المقيدة، فإن حياتنا، ومجتمعنا، وعالمنا سيتغير جوهرياً.**

(سنجر 1972: 230- 231)

نقطة سنجر هنا هي أن من الواضح تماماً أنه عندما يكون بوسعنا فعل الخير بتكلفة قليلة أو لا تذكر بالنسبة لنا، فعلينا فعله. فسنجر في سياق بحثه يبين أن إعطاء المال للجياع البنغاليين ليس من أفعال الصدقة؛ بل، شأنه شأن إنقاذ الطفل الغريق بتكلفة أن تصبح ملابسنا موحلة، هو واجب علينا. وبشكل مشابه، يبين سنجر في مكان أخر أن من الواضح على ما يبدو أن مع "مزيد

ومزيد من القضايا التي تحتاج لحل عالمي، فإن النطاق الذي تصبح فيه أي دولة قادرة على تقرير مستقبلها بشكل مستقل يتضاءل أكثر وأكثر" (سنجر 2002: 198).

تمثل الليبرالية العالمية تحدياً واضحاً للواقعية؛ إذ إنها ترفض الافتراض الواقعي بأن بقاء النظام بين الدول هو جوهر العلاقات الدولية؛ كما ترفض أيضاً الادعاء الواقعي أن القوة هي الموضوع المناسب الوحيد في دراسة العلاقات الدولية. ولقد عنى ذلك مدى التحدي الذي وجهته النظرية العالمية للعقيدة الواقعية في العلاقات الدولية وهو أن العلاقات الدولية فشلت للعديد من السنوات في أخذ هذه الممارسة بعين الاعتبار. ببساطة، هي لم تنسجم مع نموذج العلم الاجتماعي؛ وبالتالي، كان يعتقد أنها غير قادرة على توفير الدليل الصلب والقوي الذي تتطلبه أي نظرية مفيدة في العلاقات الدولية. ولكن لدرجة ما، تغير ذلك منذ بداية تسعينيات القرن العشرين. إذ انبعثت النظرية المعيارية من جديد؛ وبات للنظرية العالمية صوت مسموع ضمن النقاش. مع ذلك، مازال الوضع يؤكد أن الواقعية والنظرية العالمية لا تتقاسمان أرضية مشتركة يمكنهما توحيد جهودهما على أساسها.

هل من حل وسط بين الواقعية والليبرالية؟

إن إحدى أكبر المعضلات في الجدل بين الواقعيين والليبراليين هي الميل لأن يكون هناك إما استقطاب حاد في المواقف أو أن يعمل الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد ضمن منحى فكري مشترك. السبب في أن ذلك يشكل معضلة هو أنه يبدو واضحاً تماماً أن فهماً شاملاً للسياسات الدولية يتطلب بصائر من الواقعية والليبرالية. إن الاستقطاب في العلاقات الدولية بين معسكري الواقعيين والليبراليين هو نتاج عاملين مترابطين، على الأقل. الأول، هناك، في أي محاولة لبناء نظرية لها قوة تفسيرية هامة نزعة للمبالغة أو التوكيد الشديد على الأفكار التي تدعم نظريتك المفضلة. ومن المؤكد أن الواقعيين والليبراليين الذين

درسناهم، على حد سواء، يدركون جميعاً أن لنظرية الطرف الأخر مزايا إيجابية. مع ذلك، ومن أجل تطوير فرضية قابلة للاختبار أو توضح الحجج الأخلاقية الأساسية، تضيع هذه المسلمات في السعي لأن يكون الجدل واضحاً ودقيقاً، أو الرغبة في كسب الجدل. ثانياً، لو قُدم تطور العلاقات الدولية بوصفه سلسلة من المجادلات بين المدارس المختلفة (راجع الفصل 1)، لأصبح استقطاب المواقف مغروساً بعمق في البنية الفكرية للحقل المعرفي. هناك الكثير مما يمكن كسبه من الانخراط المبدئي بأشكال الجدل بين الواقعية والليبرالية. على أية حال، ينبغي أن تمارس النقد في نظرتك لكل من الحجج الليبرالية والواقعية على حد سواء، كما ينبغي التفكير بهما على أنهما وجهتا نظر مختلفتان تماماً عن العالم. هذه الفكرة الأخيرة غاية في الأهمية للمقاربات النقدية المعاصرة في العلاقات الدولية؛ في الفصل 6 سننظر إلى محاولات للتخلي عن توليفة الواقعية الجديدة الممزوجة بالليبرالية الجديدة العقلانية وبناء نظريات تجريبية عن العلاقات الدولية. أما الآن، فسنعرّفك على تراث واحد من الفكر العالمي حاول إيجاد حل وسط بين بصائر الواقعية والليبرالية.

أما مقاربة "المجتمع الدولي" في نظرية العلاقات الدولية، والتي غالباً ما يشار إليها بـ"المدرسة الإنجليزية" (جونز 1981) أو المدرسة الغرواشية (وايت 1991) فهي موجودة خارج جدالات علم الاجتماع الأساسي الذي يهيمن على الدراسات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية. يتميز تاريخها الغني بمحاولاتها تجنب الاستقطاب الموجود في أشكال الجدل بين الواقعيين والليبراليين، وبالتزامها بدراسة ما يدعوه هيدلي بول، أحد أهم المساهمين في تراث المدرسة، بـ"المجتمع الفوضوي" (بول 1995: 74- 94). يقر منهج المدرسة الإنجليزية كما يوحي هذا المصطلح بأن الفوضوية سمة بنيوية في العلاقات الدولية؛ لكنه يقر أيضاً أن الدول ذات السيادة تشكل مجتمعاً يستخدم مفاهيم النظام والعدالة في لغته وحساباته. بالتالي، يبحث المنهج عن توازن بين القوة والقانون الدولي، وبين سياسات القوى الكبرى وانتشار القيم العالمية. تكمن قوة المنهج العظيمة في رفضه الانشغال بالالتفاتة

المنهجية الوضعية إلى العلاقات الدولية؛ بل بدلاً من تبني علم اجتماعي وضعي في دراسة القضايا الدولية، يقدم مقاربة "تعددية منهجية" لدراسة العلاقات الدولية اعتماداً على دراسة التاريخ والفلسفة والقانون (بوزان 2001: 472). ويرى البعض أن هذا المنهج المفتوح في دراسة العلاقات الدولية هو مقتله لأنه لا يؤسس نموذج بحث مستقيم يمكن اختباره في العالم بطريقة علمية (فينمور: 2001).

لا يرفض منظرو المجتمع الدولي بصائر هوبز أو كانت؛ بل يعملون عليها، محاولين إيجاد طرق للربط فيما بينها (رافضين الادعاءات التي تفضي إلى بصائر حصرية في عالم العلاقات الدولية الحقيقي)، وكذلك دمج عمل المحامين الدوليين الكلاسيكيين أمثال هوغو غروتيس وإيمريش فتيل أيضاً. لقد تتبع بول هذا الاختلاف ليجده عند هؤلاء المفكرين الذين يشكلون أسلاف المدرسة الإنجليزية. بينما يرتبط غروتيس بالجناح "المتحد" من المدرسة الذي يتفاءل تفاؤلاً هاماً حول اتحاد الدول كما هو الحال عند كاتبي القانون الدولي. من الكتاب المعاصرين في هذا الجانب من المدرسة نيكولاس ويلر الذي ينادي في عمله بعنوان **إنقاذ الغرباء** بمعيار جديد للتدخل الإنساني في المجتمع الدولي (بول 1969؛ ويلر 2000). تختلف اتحادية غروتس عن عالمية كانت؛ والحقيقة أشار كانت إلى غروتيس في عمله **السلام الدائم**، وكذلك إلى المشرعين العالميين الآخرين، بـ"المؤاسين البائسين" وذلك بسبب الطريقة التي كيفوا بها استخدام الحرب وفق شروط محددة. يرتبط اسم فاتيل (وهو بائس آخر من المؤاسين البائسين) بالجانب "التعددي" الأكثر محافظة للمنهج. ويرى التعدديون في المدرسة الإنجليزية أنه بينما يمكن للدول الاتفاق على جوانب محددة في المجتمع الدولي، فإن صفة القانون الدولي نفسه تحد من قدرة الدولة على تطويره إلى أبعد من مجرد تأسيس الأساسيات لمجتمع دولي فاعل. تزداد أهمية هذه النقاشات بشكل متزايد في دراسة العلاقات الدولية. وبرد المجموعة الدولية على حرب الإبادة في كوسوفو وراوندا، ثم الحرب على الإرهاب، فمحاكمة رؤساء الدول السابقين المتهمين بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تصبح الأفكار حول التدخل الإنساني

والتطور الإيجابي للقانون الدولي أساسية. غير أننا سنعود إلى هذا الموضوع في الفصل 8.

الخلاصة: التوصل إلى اتفاق حول نظرية العلاقات الدولية

قدم الفصلان 3 و4 مجرد الأساسيات فقط لنظرية العلاقات الدولية؛ حيث يقدم كل مذهب بصائر جوهرية فيما يتعلق بالسياسة الدولية؛ مع ذلك تقدم هذه المذاهب وجهات نظر متضاربة حول العالم. كيف يمكننا التعامل مع ذلك في هذه المرحلة المبكرة من الانشغال بالسياسة الدولية؟ الإجابة البسيطة هي تأجيل الحكم حتى تكون في موقع أقوى يمكّنك من اتخاذ قرار حول أي مجموعة من الحجج تعتقدها الأهم. أما الآن، فعليك ببساطة التركيز على التوصل إلى فهم نقدي لكل تراث أو مدرسة. هذا سيمكّنك من تقدير ما تحاول الدراسات التي ستصادفها فعله؛ ولسوف يضعك في موقع قوي لفهم ما يدور تحت السطح في الحجج المتعلقة بالأحداث العالمية والسياسة الأمنية والأجنبية أو السياسة الاقتصادية عند اللاعبين الأساسين. الآن نحن نكتب، والقضايا الأساسية هي ارتفاع درجة الحرارة العالمية، والحاجة لتفعيل اتفاق كيوتو بالكامل، والحرب على الإرهاب، ومقاربة الأمم المتحدة للتعامل مع تجارب الطاقة النووية في الشرق الأوسط، وتقديم مرتكبي الجرائم الدولية للمحاكمة، وتوسيع الاتحاد الأوروبي، وزيادة الطلب على الطاقة وزيادة تكاليفها، والحاجة للتدخل الدولي في أفريقيا. فإذا نظرت إلى هذه القضايا بعين نقدية، لا كمحاولة فقط لجمع معلومات حول الحقائق، إنما بنظرة لفهم المواقع المختلفة في النقاش، ستجد أمثلة واضحة عن أفكار الواقعيين والليبراليين أيضاً. كما أن البصائر الأعمق التي تحصل عليها في القضايا التي تواجهها في السياسات الدولية، قد لا تقدر بثمن بخصوص تقدمك في العلاقات الدولية.

مواضيع للنقاش

1.ما هي الفروقات الأساسية بين الليبرالية البنيوية والليبرالية المعيارية؟

2.ما هي قيم الليبرالية العالمية الجوهرية؟

3.بأي معنى تُعتبر نظرية الاعتماد المتبادل المعقدة نظرية ليبرالية؟

4.ما هي فرضية السلام الديمقراطية؟

5.إلى أي مدى تعتقد أن بإمكان المدرسة الإنجليزية أن تشكل طريقاً ما بين الليبرالية والواقعية؟

قراءات إضافية

هناك في معظم المقررات الدراسية فصل عن الليبرالية أو المثالية. أما هنا فننصحك بقراءة بعض النصوص الكلاسيكية التي تشكل جوهر أشكال النقاشات. وكبداية، ينبغي عليك قراءة المقالة القصيرة لـ كانت التي تشكل المحك لكثير من الليبرالية المعيارية:

A specialist textbook will help here, for example: Boucher, D. (1998) Political Theories of International Relations from Thucydides to The Present, Oxford: Oxford University Press.

ON DEMOCRATIC PEACE THESIS Doyle, M. (1983a) 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs', Philosophy and Public Affairs 12 (3): 205–235. Doyle, M. (1983b) 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs Part 2', Philosophy and Public Affairs 12 (4): 323–353.

ON LIBERAL INTERNATIONALISM Keohane, R. and Nye, J. (1977) Power and Interdependence: World Politics in Transition, Boston, MA: Little, Brown. Keohane, R. (1988) 'International Institutions: Two Approaches', International Studies Quarterly 32 (4): 379–396.

ON CONTEMPORARY COSMOPOLITANISM Kant, I. (1983 [1795]) Perpetual Peace, trans. T. Humphrey, Indianapolis, IN: Hackett. O'Neill, O. (1991) 'Transnational Justice', in D. Held (ed.) Political Theory

Today, Cambridge: Polity Press. Pogge, T. (2002) World Poverty and Human Rights: Cosmopolitan Responsibilities and Reforms, Cambridge: Polity Press.

ON THE ENGLISH SCHOOL Bull, H. (1969) 'International Theory: The Case for a Classical Approach', in K. Knorr and J.N. Rosenau (eds) Contending Approaches to International Politics, Princeton: Princeton University Press, pp. 20–38. Buzan, B. (2001) 'The English School: An Underexploited Resource in IR', Review of International Studies 27: 471–488.

الفصل الخامس

تحدي الفوضوية

بناء سياسة عالمية

لقد أطلعناك من الفصول 1 حتى 4 على الأصول النظرية للعلاقات الدولية بوصفها حقلاً معرفياً؛ وأشرنا إلى أن إحدى النظريات، وهي الواقعية، قد أصبحت المدرسة المهيمنة في دراسة العلاقات الدولية ضمن الدوائر الأكاديمية (الجامعات)، كذلك في العمل الأكثر توجهاً سياسياً عند محللي الدفاع، والتكتيكيين العسكريين، وراسمي السياسات الخارجية. وبأشكال مختلفة، يبدو أن الواقعية تمثل وجهة نظر مباشرة عن السياسات الدولية؛ إذ إنها تتسق بدقة مع المنافسات العالمية الموجودة بين الدول التي تملأ صفحات الصحف العالمية ومحطات التلفزة. على أية حال، كان من أبرز الانتقادات التي وجهت للواقعية هي أنها نظرية تركز على دور الدولة المحوري لدرجة أنها أغفلت دور مجموعة كاملة من المنظمات المختلفة في تحدي وجود الفوضوية. وبالتالي، فإن قسماً كبيراً من هذا الفصل سيركز على الأهمية المتزايدة لمجموعة مما يسمى بـ"اللاعبين من غير الدول" أو "لاعبين عبر الدول"، مثل الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات غير الحكومية، على دراسة العلاقات الدولية. لقد أصبحت هذه المنظمات ذات تأثير متزايد في السياسات الدولية؛ وغالباً ما يؤدي وجودها إلى طرح قضايا جديدة على جدول السياسات الدولية- مثل مواضيع الاقتصاد والتجارة، والمواضيع البيئية، وحقوق الإنسان والعديد من القضايا الأخرى. علاوة على ذلك، غالباً ما أدى ظهور

هذه القضايا على جدول أعمال السياسات الدولية إلى تلاشي الفرق التقليدي بين السياسات المحلية والسياسات الدولية (أو ما يسمى السياسات "العليا" والسياسات "الدنيا").

يساعد فحص دور اللاعبين من غير الدول في العلاقات الدولية على تعزيز نقد الواقعية الذي تطور في الفصول السابقة. وكما رأينا سابقاً، فإن التصور بأن الدول كانت موجودة دائماً؛ وأن هذه الدول ذات سيادة، ولها حدود جغرافية محددة، وهي لاعبة عقلانية، نوع من المثالية نادراً ما وجد بالحقيقة. فالدول لم تكن قط الوحدات الأساسية والوحيدة للتنظيم السياسي؛ ونادراً ما كان لها سيطرة تامة على ما تعتبره أراضيها؛ وكما رأينا في 4، فإن فكرة الفعل العقلاني خاضعة لكثير من عوامل التقييد لدرجة أنها تصبح عديمة الفائدة كمفهوم له أي قيمة تحليلية.

لقد استُخدم مصطلح "اللاعب - اللادولة" عامة بوصفه عبارة شاملة للدلالة على عدد وفير من المنظمات المختلفة النشطة حالياً ضمن السياسة الدولية. مع ذلك، يمكن، أحياناً، لمصطلح اللاعب - اللادولة أن يؤدي إلى الارباك. إذ قد لا تكون بعض المنظمات المحددة، أحياناً، مستقلة عن الدول؛ في حين أن المنظمات الحكومية الدولية- مثل الأمم المتحدة، على سبيل المثال، هي منظمات لديها عضوية مؤلفة من الدول، وتهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول بطريقة ما. يقترح البعض، على سبيل المثال، أن المنظمات المؤلفة من عضوية الدول (مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) ينبغي أن تسمى منظمات "*فوق الدولة*" - لأن الدول مازالت وحدات البناء التي تبنى منها هذه المنظمات. وهناك أيضاً مشكلة أخرى تتعلق بمصطلح اللاعب اللادولة هي أنه ينطوي على مضمون مؤداه أن الدول مازالت هي المهيمنة وأن اللاعبين الأخرين هم ثانويون؛ وبالتالي، يُكرر موقف الواقعيين في أن الدول هي اللاعب الأساسي في السياسة الدولية. لقد اقترح ويليتس (2005: 427) أنه قد يكون من الأجدى استخدام مصطلح "اللاعب العابر للدولة" لوصف المجموعات والمنظمات المختلفة من غير الدول التي تلعب دوراً

سياسياً عالمياً مهماً. أما النظر إلى ما بعد الدولة، وإدراك اللاعبين المختلفين الكثر ومجموعات المصالح التي تشكل شبكة العلاقات المعقدة على المستوى الدولي فإن ذلك يمكّننا من إدراك كيف أن الطبيعة العابرة للدولة لدى العديد من هؤلاء اللاعبين في العلاقات الدولية تشكل بحد ذاتها تحدياً لفكرة السياسات *الدولية* المعتمدة على مركزية الدولة.

على أية حال، إن استخدام مصطلح اللاعب العابر للدولة ليس واضحاً فكما سنرى في هذا الفصل، ثمة بعض المنظمات المحددة إقليمياً (الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال أو منظمة دول جنوب شرق أسيا)؛ ومنظمات أخرى، مثل بعض المنظمات غير الحكومية هي منظمات محلية أساساً مرتبطة بفضاءات عابرة للدول عبر شبكات من النشاطات. لذلك، عوضاً من القلق كثيراً حول المصطلحات، سنقوم بعرض النقاط الرئيسة التي يمكننا الاستفادة منها في هذا الفصل وهي أولاً، فهم درجة تعقيد التفاعلات بين مجموعة كاملة من اللاعبين المختلفين في السياسة الدولية؛ ثانياً، فهم التفاعلات بين هؤلاء اللاعبين المختلفين على أنها تفاعلات *سياسية*- وهي تساهم في بناء أشكال فهم جديدة لأماكن وجود القوة والسلطة في عالم اليوم.

المنظمات الدولية

تعنى العلاقات الدولية منذ فترة طويلة بدور المنظمات ما بين الحكومية- حيث أُعتبرت هذه المنظمات المؤلفة من الدول جزءاً من حلبة السياسات الدولية أو "السياسات العليا". جذور المجادلات حول دور المنظمات ما بين الحكومية في السياسات الدولية تعود إلى مطلع القرن العشرين وذلك في نظرية العلاقات الدولية عند المثاليين الذين رأوا دوراً محدداً لها ممثلاً في الحفاظ على علاقات سلمية بين الدول. أحد أشهر المفكرين المثاليين هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ودرو ويلسون الذي طالب، بعد أن شهد مجزرة الحرب العالمية الأولى، بإنشاء "عصبة الأمم" التي كانت ستعمل بوصفها ضابطاً كابحاً لقدرة الدول العدوانية

والعسكرية. في الإطار 5.1 ستجد اقتباساً من خطاب ويلسن الذي ضم "الأربع عشرة نقطة" فقد كان ويلسن يعتقد أن منظمة تمثل مصالح كل الدول ستعمل على تشريع الالتزام بالأمن الجماعي (دول تعمل سوية لضمان علاقات سلمية دولية). وغالباً ما ينظر إلى عصبة الأمم على أنها إخفاق تام نظراً لعجزها عن الوقوف ضد صعود الفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين. على أية حال، إن الالتزام بالمنظمات الدولية متعددة الأطراف تم تعزيزه بتأسيس الأمم المتحدة في عام 1944. لقد تأسست الأمم المتحدة بوصفها منظمة تساعد على حفظ السلام بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ كما صيغ ميثاقها بحيث تتكون من عضوية دول العالم كلها- وبالتالي، هناك التزام بفكرة تعددية الأطراف- كل الدول تعمل سوية عبر منظمات دولية وتلتزم بقوانين/قواعد السياسات الدولية للتوصل إلى حلول مشتركة. لقد كانت تعددية الأطراف فكرة قوية مؤثرة ومحورية لتأسيس كل من عصبة الأمم، والأمم المتحدة كما يمكن رؤية ذلك بوضوح من الاقتباسات المأخوذة من خطاب ويلسن وميثاق الأمم المتحدة في الإطار 5.1.

الإطار 5.1 تعددية الأطراف والمنظمات الدولية

(أ) نقاط ويلسن الأربع عشرة (من خطابه الذي ضم 14 نقطة والذي ألقاه في 8 كانون الثاني 1918.

ينبغي تشكيل جمعية عامة بمواثيق محددة بغرض توفير ضمانات متبادلة بخصوص الاستقلال السياسي ووحدة الأراضي الجغرافية للدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

المصدر: http://www.yale.edu/lawweb/avalon/wilson14htm

(ب) المادة (1) من ميثاق الأمم المتحدة (الموقع في 26 حزيران من عام 1945)

إن أهداف الأمم المتحدة هي:

1. الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين؛ ولضمان ذلك: اتخاذ إجراءات جماعية فعالة لمنع واستئصال ما من شأنه أن يهدد السلام؛ ومنع الأعمال العدوانية أو الانتهاكات الأخرى للسلام؛ وإحداث ذلك بالطرق السلمية وبما ينسجم

ومبادئ العدالة والقانون الدوليين؛ و تسوية أو موائمة النزاعات الدولية أو الحالات التي قد تؤدي إلى انتهاك السلام؛

2. تطوير علاقات صداقة بين الدول اعتماداً على احترام مبدأ الحقوق المتساوية وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ واتخاذ الإجراءات المناسبة الأخرى لتعزيز السلام الدولي؛

3. تحقيق تعاون دولي لحل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية، أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية؛ وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون أي اعتبار للعرق، أو الجنس، أو اللغة أو الدين؛ و

4. أن يكون هنالك مركز للتنسيق بين أعمال الأمم كافة لتحقيق هذه الغايات المشتركة.

المصدر: ميثاق الأمم المتحدة، المتوفر على
http://www.un.org/aboutun/charter

لكل دولة عضو في الأمم المتحدة صوت ضمن جمعيتها التمثيلية- الجمعية العامة. لكن القوة الحقيقية للمنظمة تكمن في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. يعكس مجلس الأمن علاقات القوة غير المتكافئة الموجودة بين الدول- حيث تحصل الأمم الأقوى على الإطلاق في العالم بعد الحرب العالمية الثانية (أو على الأقل الدول التي كانت قوية بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية) على مقاعد دائمة في مجلس الأمن. وهذه الدول هي روسيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والصين؛ وبوصفها أعضاء دائمة، لديها سلطة نقض القرارات. ويعد مجلس الأمن الذراع الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي لديه القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (وفق مواد ميثاق الأمم المتحدة). وتعرف القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بقرارات مجلس الأمن. وتضم الأمثلة عن قرارات اتخذها مجلس الأمن القرار 1441، الذي

طالب العراق بـ"تنفيذ تعهداته بنزع أسلحته" في التحضير للحرب على العراق (التي لم يصادق عليها بقرار من مجلس الأمن، من حيث المبدأ). وتضم قرارات أخرى القرار 794 (عام 1992) الذي سمح بالتدخل العسكري في الصومال دعماً لعمليات الإغاثة الإنسانية؛ والقرار 1325 (لعام 2000) الذي طالب الدول بالاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المرأة في حفظ السلام في المجتمعات الخارجة من الصراعات لتوها.

على أن الأمم المتحدة ليست معنية بمواضيع السلام والأمن فقط؛ لكنها تلعب أيضاً دوراً هاماً في القضايا الاقتصادية والاجتماعية عبر المجلس الاقتصادي الاجتماعي المعروف بـ (ECOSOC) (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة). وما عليك إلا أن تلق نظرة على صفحات الأنترنت التابعة للأمم المتحدة الأمم المتحدة (www.un.org) حتى تُذهل بالكم الهائل في عدد الأجهزة والمؤسسات التي تنضوي تحت مظلة (ECOSOC). إضافة لذلك، هناك عدد من منظمات الأمم المتحدة المختلفة المنخرطة في القضايا الاجتماعية- الاقتصادية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، ومكتب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF). هذه المنظمات تتلقى تمويلها مباشرة من قبل الأمم المتحدة وأيضاً من تبرعات خيرية. وهناك أيضاً عدة وكالات متخصصة هي جزء من نظام "الأمم المتحدة"، لكنها تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلالية عن (ECOSOC). وفي الحقيقة، إن العديد من هذه المنظمات يعتبر تابعاً لنظام الأمم المتحدة اسمياً فقط. فعلى سبيل المثال، قد تتحكم الأمم المتحدة بميزانيتها؛ وترفع من مواردها المالية؛ وتدير برامجها. وتضم هذه الهيئات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (IMF) إضافة لمنظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

الدور الهام الذي تلعبه المنظمات الدولية في القضايا الاقتصادية الدولية نشهده أيضاً في وجود ثلاث منظمات بالغة التأثير. فبالإضافة لتأسيس الأمم المتحدة، تم في أربعينيات القرن العشرين تأسيس مجموعة كبيرة من المؤسسات

الاقتصادية لتسيطر بشكل كامل على فعالية الاقتصاد العالمي، تضم هذه المجموعة: البنك الدولي (WB)، وصندوق النقد الدولي، والغات (GATT) التي أصبحت في عام 1995 منظمة التجارة الدولية (WTO). سنناقش هذه المنظمات بمزيد من التفصيل في الفصلين 7 و8؛ ولكنها تعرف مجتمعة بمؤسسات "بريتون وودز"(Bretton Woods) بعد المؤتمر الذي عقد في عام 1944 في نيوهامبشاير؛ حيث أسست لأول مرة. تذكر وجهة نظر ليبرالية حول مؤسسات بريتون وودز أن هذه المنظمات ساعدت على تطوير إطار متعدد الأطراف من القوانين للسيطرة على الاقتصاد الدولي. وبهذا المعنى، فإن ظهور مؤسسات مالية قوية متعددة الأطراف كهذه الموجودة الآن قد تم تصوره وفق شروط إعادة رسم خريطة القوة والسلطة في السياسة الدولية- كجزء من نظام حكم العالم (وذلك مصطلح سنعود لمناقشته لاحقاً في هذا الفصل).

يرى الواقعيون، على أية حال، أن وجود المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة الدولية ليس بوسعها فعل سوى القليل لتحدي وجهة نظرهم حول السياسة العالمية- إذ ليس من المحتمل أبداً أن تلتزم الدول القوية بقرارات الأمم المتحدة أو قوانين منظمة التجارة الدولية إلا عندما تحقق مصالحها. والقرار الأشهر هو قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في عام 2003 الذي اتخذ بما يتناقض تماماً وإجراءات الأمم المتحدة. لكن يمكننا أيضاً الإشارة إلى أمثلة أخرى مثل الطريقة التي تجنبت بها دول الاتحاد الأوروبي الالتزام بقوانين منظمة التجارة الدولية بما يتعلق بتحرير الزراعة. بل وأكثر من ذلك، أن قوة اتخاذ القرار في الأمم المتحدة تكمن في أيدي مجموعة صغيرة من الدول (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن)؛ وأن العديد من مؤسسات بريتون وود تهيمن عليها مصالح الدول الغنية. فعلى سبيل المثال، قوة تصويت الدول في البنك الدولي تتناسب طرداً وحجم الأموال التي أودعتها في المنظمة. وثمة انتقاد عام يوجه لمؤسسات بريتون وودز وهو أنها منظمات تستخدمها الدول الغنية للتحكم بالدول الأفقر في نصف الكرة الجنوبي، مما يجبرها على تبني سياسات اجتماعية واقتصادية محددة مقابل

المساعدة المالية. وبالتالي، يشير الواقعيون إلى أنه على الرغم من الخطاب متعدد الأطراف، فإن الصراع القديم بين الدول هو نفسه مستمرٌ خلف واجهة عالمية مزيفة. لكن على الرغم من أشكال القلق عند الواقعين، من المهم الإشارة إلى أن وجود المنظمات الدولية بحد ذاته يتحدى الطريقة التي نفكر بها حيال السياسات الدولية- ceause إذ إن العديد من الدول ملتزم بتعددية الأطراف، ويبقى ذلك مفهوماً قوياً وهاماً لا يمكن تجاهله عند مناقشة العلاقات الدولية اليوم.

المنظمات الإقليمية

إن نمطاً محدداً من المنظمات الدولية أضحى ذا أهمية خاصة لمفكري العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة هو ظهور منظمات ملتزمة بالاندماج الإقليمي. وغالباً ما تأخذ هذه المنظمات شكل مناطق حرة للتجارة حيث تتفق دول ضمن منطقة محددة على إلغاء بعض القيود على التجارة والاستثمار فيما بينها. وقد تترافق مشاريع الاندماج الإقليمي أيضاً بتخفيف القيود على الأفراد الراغبين في العمل في الدول الأخرى ضمن الإقليم، وظهور العملة الموحدة، والمؤسسات السياسية المشتركة، وحتى السياسات المشتركة بما يخص الأمن والسياسة الخارجية. وقد يكون الاتحاد الأوروبي المثال الأفضل المعروف والمنظمة الإقليمية المؤسسة جيداً- إذ تتصف بكل الصفات المذكورة آنفاً بدرجات مختلفة. هناك، على أية حال، مجموعة كبيرة من المنظمات الإقليمية الأخرى منها الآسيان (منظمة دول جنوب شرق آسيا)، وميركوسر (منطقة تجارة حرة تضم البرازيل، الأرغواي، الأرجنتين، فنزويلا، الباراغوي)، ونافتا (منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا).

أحد جوانب الجدل حول الإقليمية يتعلق بالطريقة التي تتحدى بها أشكال الحكم والمنظمات الإقليمية أشكال الفهم التقليدية للسلطة والقوة في السياسات الدولية. فعلى سبيل المثال، استُقدمت فكرة الحكم متعدد المستويات (ماركس وهو 1996) لتغلف بهتان السيادة الذي وقع في فضاءات مثل الاتحاد الأوروبي. ومفهوم الحكم متعدد المستويات على صلة مباشرة بمناقشة كيف أنه ضمن

حكومات محددة كالمملكة المتحدة، يحدث هناك تنازل في السلطة السياسية إلى مستويات دون الدولة أو دون الإقليم (في ويلز واسكتلنده) وذلك جنباً إلى جنب مع القوة المتنامية لأشكال الحكم الإقليمية على المستوى الأوروبي.

كذلك ظهر بشكل متزايد اهتمام بالأبعاد السياسية الخارجية والأمنية عند المنظمات الإقليمية، على شكل كتابات غالباً ما تناقش المدى الذي تستطيع فيه هذه المنظمات الإقليمية اتخاذ قرار جماعي- على سبيل المثال، هل بوسع الاتحاد الأوروبي أن تكون لديه سياسة أمنية مشتركة بالطريقة نفسها التي لديه سياسة زراعية مشتركة؟ أحد الاقتراحات هو الاعتماد على أشكال الفهم البنائية في العلاقات الدولية للقول بأنه من المحتمل أن تظهر المخططات الأمنية المشتركة في السياقات الإقليمية بسبب الطريقة التي يمكن بها استخدام المعايير والأفكار لبناء الكيانات الإقليمية. وهذه فكرة سندرسها مفصلة في حالة دراسة الآسيان الموجودة في الإطار 5.2.

المنظمات غير الحكومية

على الرغم من الاعتراف بأهمية (أو عدم أهمية) المنظمات الحكومية الدولية ومناقشتها ضمن العلاقات الدولية منذ مطلع القرن العشرين، إلا أن الأهمية المنوطة بدراسة اللاعبين عابري الدول المستقلين عن الدول ربما كانت ظاهرة أكثر حداثة. يرمز إلى المنظمات غير الحكومية اختصاراً بـ NGO؛ وتنشط هذه المنظمات غير الحكومية اليوم بما يتعلق بقضايا متنوعة جداً مثل قطع الغابات المطرية، والتلوث، والنشاطات الدينية، والتدخل الإنساني أوقات الحرب والكوارث الطبيعية، وحقوق الإنسان العالمية، والأحداث الرياضية والثقافية الدولية. وبما أنها عاملة في كل جزء من أصقاع الأرض، فالمنظمات غير الحكومية أكثر من مجرد مجموعات ضغط تحاول التأثير في السياسات المحلية؛ إن لها دوراً تلعبه في السياسات الدولية- إما لأنها تنخرط في قضايا ذات أهمية دولية؛ وإما لأنها جزء من منظمات أكبر تعمل عبر مجموعة من الدول المختلفة؛ أو

أنها جزء من شبكة عالمية تعتمد على منظمات محلية تتابع قضايا ذات أهمية عالمية (سالمون 1994).

الإطار 5.2 آسيان: بناء تعاون وتجمع بشري إقليمي

أُسست منظمة آسيان، وهي منظمة دول جنوب شرق أسيا، في عام 1967 من الدول الأتية: أندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند. وقد تطورت لاحقاً إلى واحدة من أقوى المنظمات الإقليمية وأشدها فاعلية في العالم النامي. إذ انضم لاحقاً إلى هذه المنظمة المكونة من خمس دول أساساً كل من بروناي (1984)؛ ثم بعد نهاية الحرب الباردة، انضمت إليها فيتنام (1995)، ولاوس (1997)، ومينمار (1997)، وكمبوديا (1999). في البداية، أسست المنظمة ليكون لها دور سياسي محدود؛ أي: لتكون منبراً لمناقشة المواضيع والمشاكل المشتركة. لكنها حاولت لاحقاً لأن تكون خطة اندماج اقتصادي؛ حيث اتفقت دول الآسيان في عام 1991 على تأسيس منطقة التجارة الحرة لدولها المعروفة بـ(AFTA)؛ وتحركت المنظمة تدريجياً لتحقيق هذا الهدف.

تعدُّ آسيان أكثر من مجرد خطة اندماج اقتصادي إقليمي: إذ تطورت لتصبح لاعباً فاعلاً في السياسات الدولية. فعلى سبيل المثال، أثبتت الآسيان أنها فاعلة جداً وذلك في منتدى دولي أوسع ألا وهو الـ (APEC) (منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ). والأبيك منظمة تضم مجموعة كبيرة من الأعضاء من مختلف الأنحاء المطلة على المحيط الهادئ. لقد حرصت آسيان على عقد اجتماعاتها الوزارية الدورية في إحدى الدول الأعضاء كل عامين؛ ولأن الدول المضيفة تستطيع وضع جدول أعمال اجتماع الأبيك، فإن ذلك منح آسيان درجة كبيرة من التأثير ضمن دول الأبيك- لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد قُدر للمنظمة أن تلعب دوراً هاماً في المسائل الأمنية على مستوى إقليمي. ففي عام 1994، تمت مناقشة إطار الإقليم الأمني لما بعد الحرب الباردة في منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) الذي جمع بين 18 دولة بما في ذلك روسيا، والصين، واليابان، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وكان ذلك

حدثاً مهماً إذ كان يعني أن آسيان قادرة على التحكم بجدول الأعمال بفعالية بما يتعلق بالقضايا الأمنية الإقليمية بدلاً من أن تهيمن على النقاش الصين والولايات المتحدة (ستبس 2004).

أحد أسباب أهمية مناقشة آسيان في سياق هذا الفصل هو أن وجودها قد لعب دوراً في إعادة صياغة مفاهيم الدول الأعضاء لـ "مصالحها القومية" وطرقها في رسم السياسة الخارجية. وهناك مسألة غالباً ما نوقشت بما يتعلق بـ آسيان وهي الطريقة التي طورت بها المنظمة ثقافتها الفريدة التي تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء. وغالباً، ما يشار إلى ذلك بـ "طريقة آسيان" (أكاريا 2001). وكما قيل إن آسيان عززت علاقة سلمية ومستقرة وبناءة بين أعضائها بفضل عدد من العوامل المختلفة. أولاً، هناك التزام بين كل الدول الأعضاء بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها. ومع أن هذه الصفة عند آسيان لا تختلف على ما يبدو عن الواقعية التقليدية، إلا أن من المهم أن ندرك أنها بالحقيقة مختلفة عنها. إن ما تفعله هذه الدول هو الاتفاق سوية في منتدى متعدد الأطراف على احترام سيادة كل عضو للآخر. وبالتالي، فإن هذه الفكرة مختلفة عن المفهوم الواقعي من أن السيادة هي شيء يمكن للدول حمايته بشكل مناسب عبر القوة أو التهديد باستخدامها فقط. ثانياً، علقت الدول الأعضاء أهمية على اتخاذ القرار بالإجماع على المستوى الإقليمي. وغالباً ما وضح الزعماء أن الالتزام بالعمل بالإجماع يعود إلى الاعتماد على أفكار جنوب شرق أسيا الثقافية الفريدة من نوعها _ في هذه الحالة، أفكار متجذرة في مجتمع القرية الجاوي الذي يؤكد على الثقة والالتزام المتبادل بدلاً من المواجهة (على سبيل المثال، منعت دول آسيان قطعياً استخدام القوة فيما بينها) (نارين 2002). فضلاً عن ذلك، يعكس العمل بالإجماع أيضاً الروابط الشخصية الحميمة والعلاقات المتبادلة بين الزعماء السياسيين والبيروقراطيين الكبار في الإقليم. وفي الحقيقة، نادراً ما شوهدت النزاعات بين القادة علناً؛ وقد تبنت المنظمة منهجاً عملياً تماماً في عملية اتخاذ القرار، حيث يتفق القادة على الأطر العامة ويعملون تدريجياً على تأسيس

مؤسسات أو عقد اتفاقيات قوية. لذلك، يقال إن آسيان قد تطورت إلى منظمة بهوية إقليمية فريدة؛ وأن ذلك عزز من مكانتها في القضايا الدولية. وغالباً ما يوظف مثال آسيان للإشارة إلى قصور وجهات نظر الواقعية في العلاقات الدولية- استبدال التوكيد الشديد على الدولة و"المصلحة الوطنية" بالتركيز على الهوية الإقليمية بوصفها أساساً لاتخاذ قرار بشكل جماعي. (أيتون وستبس 2006).

إن المنظمات غير الحكومية الأكبر والأغنى فقط هي القادرة عموماً على الانخراط في أعمال خارج حدودها- وتضم هذه منظمات مثل السلام الأخضر، والعفو الدولية، والصليب الأحمر، وأطباء بلا حدود. وغالباً ما يشار إلى هذه المنظمات الكبيرة المنظمة دولياً بالمنظمات الدولية غير الحكومية. وإذا ما أخذنا "السلام الأخضر" بوصفها مثالاً عن هذه المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى (تنظم المنظمة حملات لحماية البيئة)، فإننا سنعمل الآن على توضيح بعض الطرق التي استطاعت من خلالها هذه المنظمات الدولية غير الحكومية التأثير في السياسات العالمية. لاسيما، أننا سنركز على الدور الذي لعبته هذه المنظمات ومداه في تحدي وجهة النظر الواقعية القائلة بأن الدول تبقى أقوى اللاعبين في السياسات الدولية.

تضم الحملات التي تقودها منظمة السلام الأخضر أعمالاً موجهة مباشرة لحماية البيئة، وللفت الانتباه إلى الممارسات المدمرة من حيث المبدأ على البيئة عند كل من الدول والشركات. وعلى غرار العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، تعتمد منظمة السلام الأخضر على أسلوب "تشنيع" سمعة الحكومات ذات السجلات المتدنية بما يتعلق بالبيئة. والنجاح الذي استطاعت به "السلام الأخضر" توظيف مثل هذه الأساليب يوضح كيف أنه يمكن للقوة والتأثير في السياسات الدولية ألا يُستمد فقط من القدرات العسكرية أو الثروة الاقتصادية، وإنما أيضاً من "السلطة الأخلاقية" عند بعض اللاعبين. غالباً، ما تكون الدول

مهتمة جداً بتأثير نشاطات المنظمات غير الحكومية مثل "السلام الأخضر". وقد بدا ذلك واضحاً في عام 1985 عندما زرعت المخابرات السرية الفرنسية قنبلتين في سفينة تابعة للسلام الأخضر باسم "Rainbow warrior" مما أدى إلى غرقها. نتيجة لذلك، كان على الحكومة الفرنسية، في نهاية المطاف، دفع ما قدره 8.16 مليون دولار أمريكي تعويضاً لمنظمة "السلام الأخضر". والحقيقة، أن واقعة "السلام الأخضر" تشير أيضاً إلى شيء مهم جداً في السياسات الدولية المعاصرة_ كيف أصبحت المنظمات غير الحكومية لاعبة مهمة بشكل لا يصدق في السياسات البيئية الدولية؛ مما يتحدى فكرة أن النشاط السياسي الدولي هو في حلبة "الدول فقط". (روستيلا 1997؛ نيويل 2006).

كما يمكننا أيضاً رؤية تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسات الدولية من خلال اعتراف المنظمات الدولية بها؛ إذ خولت المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها منح المنظمات غير الحكومية صفة "المكانة الاستشارية" حيال العديد من القضايا المتنوعة. فعلى سبيل المثال، لمنظمة السلام الأخضر مكانة استشارية في هيئة الأمم المتحدة المكلفة بإدارة الشحن الدولي، ومنظمة الملاحة الدولية منذ 1991 (رغم محاولات الدول الأعضاء في منظمة الملاحة الدولية لإلغاء مكانة السلام الأخضر الاستشارية في المنظمة). كما أن البنك الدولي أصبح يدرك بشكل متزايد أهمية دمج (وغالباً بشكل نقدي نوعاً ما) أصوات المنظمات غير الحكومية في نشاطاته- مع أنه لم يصل إلى الحد الذي وصله المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بهذا الخصوص؛ وقد عبر النقاد عن قلقهم حيال الافتقار للمحاسبة ضمن مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (وودز 2001).

لم يتنامَ تأثير المنظمات غير الحكومية في الآونة الأخيرة فحسب، إنما ازداد عددها الكبير بسرعة أيضاً. ويعود ذلك لمجموعة من العوامل، أولاً، إن دمقرطة عدد من الدول عبر العالم منذ نهاية الحرب الباردة قد خلقت فضاء أكثر ترحيباً للمنظمات غير الحكومية ربما لم تكن لتسمح به الأنظمة الاستبدادية. ثانياً،

هناك العديد من الدول الضعيفة أصبحت تعتمد بشكل متزايد على المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مهام كانت من مهام الدولة سابقاً. وغالباً ما يكون الوضع كذلك عندما تواجه الدول محناً اقتصادية وإنسانية كبيرة. فعلى سبيل المثال، تقدم المنظمات غير الحكومية في العديد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى خدمات صحية واجتماعية مهمة في التجمعات المصابة بوباء الإيدز. علاوة على ذلك، أُجبرت الدول في العالم النامي على تقليص كبير في نفقات الخدمات الصحية والاجتماعية لتسديد القروض الأجنبية؛ وقد حلت المنظمات غير الحكومية مكانها؛ كما تحملت المسؤولية بما يتعلق ببعض الأدوار الاجتماعية والصحية المحددة. وثالثاً، إن كلاً من النمو والتأثير المتزايد لقطاع المنظمات غير الحكومية يتعلقان بالتبدلات التقنية- وخاصة أوجه التقدم في تقنيات الاتصالات. لقد وفرت الإنترنت (شبكة الاتصالات العالمية) للعديد من المنظمات غير الحكومية الصغيرة وسيلة للتواصل وتشكيل شبكات مع منظمات أخرى في أصقاع أخرى من العالم تشاطرها هدفاً مشتركاً؛ وأوصلت رسالتها إلى جمهور أوسع عبر العالم. كما ظهرت شبكات ضخمة من التحالفات بين منظمات غير حكومية متنوعة في العقود الأخيرة. مثال على ذلك نشاطات المجموعات المختلفة المتنوعة المنخرطة في الحملات لإيقاف العمل في الظروف السيئة للمعامل الصغيرة للألبسة على نطاق عالمي (كونور 2004). تضم المجموعات العاملة حول هذا الموضوع جمعيات حماية المستهلك، ومجموعات الضغط المنادية بالتجارة العادلة، والمجموعات الدينية، والمنظمات الدولية للتنمية، والاتحادات التجارية في دول العالم الغنية والفقيرة، والمجموعات النسائية من بين مجموعات أخرى. ويمكن رؤية مثال آخر من هذا النوع من الشبكات بين الحركات الاجتماعية في توحد العديد من المجموعات النسائية والناشطين في الحملات للدفع بقضية العنف ضد المرأة لأن تصبح إحدى قضايا حقوق الإنسان. لقد نسقت المجموعات النسائية حملاتها بنجاح؛ ونجحت في تسليط الضوء على القضية في العديد من منابر الأمم المتحدة المختلفة واجتماعاتها خلال تسعينيات القرن العشرين (بنش 1995؛ ميري 2006).

إن تشكيل هذه الأنواع من الشبكات أصبح أمراً شائعاً بشكل متزايد؛ وإن عبارة *المجتمع المدني العالمي* غالباً ما تستخدم لتلخيص هذه العمليات المتنوعة. لاحقاً سنعود كي نلقي نظرة على بعض هذه الحركات الاجتماعية/المنظمات غير الحكومية عندما نتفحص ظهور ما يسمى الحركة "ضد العولمة" في الفصل السابع.

إن الأمثلة المذكورة آنفاً_ منظمة السلام الأخضر، والحملات ضد مصانع الألبسة الصغيرة ذات ظروف العمل السيئة_ مهمة لسبب آخر أيضاً؛ فقد طرحت قضايا تتجاوز حدود العلاقات الدولية التقليدية في جدول الأعمال. لقد لعبت الحملات حول المواضيع البيئية العالمية أو حقوق العمال في الاقتصاد العالمي دوراً في توسيع وتحدي حدود الحقل المعرفي. وقد أُجبرنا على إعادة التفكير بالطريقة التي وصفت بها العلاقات الدولية وفق شروط المدرسة الواقعية على أنها صراع للقوة والثروة بين الدول/الأمم المتنافسة. وأن هذه الاعتبارات الجديدة يمكن ملاحظتها أيضاً نظراً لأن لها بعداً معيارياً هاماً- إنها تدفعنا لأن نفكر بنوع العالم الذي نود العيش فيه. علاوة على ذلك، هذه المواضيع ترغمنا على مواجهة التمييز المصطنع بين السياسة "الدولية" و"المحلية". ففي نهاية المطاف، تنطوي قضايا مثل الإنتاج العالمي، وحقوق العمال، والقضايا البيئية العالمية على تفاعل معقد بين اللاعبين وتلك القضايا موجود داخل حدود الدول وخارجها. إذ غالباً ما تطالبنا المنظمات البيئية بـ "التفكير محلياً والتصرف عالمياً"_ ومثل هذه العبارة توجز بدقة أن التركيز على "الدولي" وحده لم يعد كافياً لفهم العلاقات الدولية.

الشركات متعددة الجنسيات

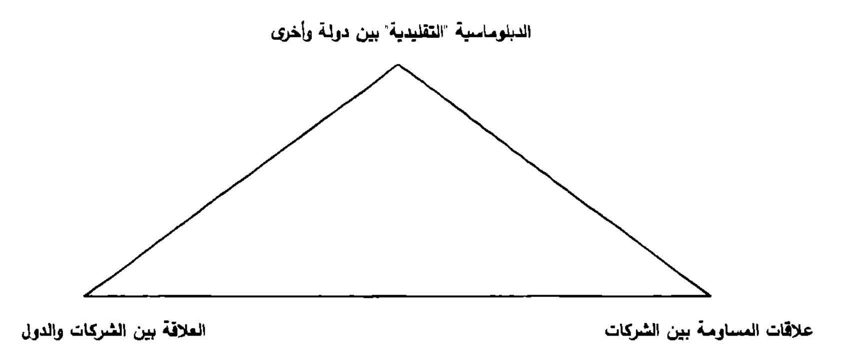
إن واحداً من أهم اللاعبين المعترف بمكانته في السياسات الدولية إنما هو الشركات متعددة الجنسيات. والشركات متعددة الجنسيات شركات لديها ممتلكات (مصانع، مكاتب، الخ) في أجزاء من العالم خارج الدولة التي أُسست فيها بداية. يشار إلى فروع الشركة فيما وراء البحار بفروعها. وقد ظلت

الشركات متعددة الجنسيات سمة من سمات الاقتصاد العالمي لقرون- حيث نظمت شركات النفط، على سبيل المثال، منذ وقت طويل على أسس متعددة الجنسيات؛ وكانت منذ زمن طويل لاعباً هاماً في السياسات الدولية. إلا أن الشركات متعددة الجنسيات لم تشهد نموها الأسرع على الإطلاق إلا بنمو قطاع التصنيع العالمي منذ ستينيات القرن العشرين، عندما توسعت الشركات فيما وراء البحار بحثاً عن مصادر جديدة للأجور الرخيصة في العالم النامي (هيلد وآخرون 1999).

من المعترف به، على نطاق واسع، أن الشركات متعددة الجنسيات قوية اقتصادياً؛ وقد أصبح من الممارسات المعيارية في الأدب مقارنة الدخل السنوي للعديد من الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات بالدخل القومي للدول. على أية حال، وكما يشير هيلد وآخرون (1999)، فإن مقارنة بسيطة من هذا النوع لا تخبرنا بالكثير عن العلاقات المتبادلة المعقدة بين الدول ورأس المال متعدد الجنسيات؛ إذ إن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم قوتها الاقتصادية بطرق مختلفة لمساومة الدول (وكذلك مساومة بعضها بعضاً)؛ إذ يقول البعض إن الشركات متعددة الجنسيات كانت قادرة على إرغام الدول في العالم النامي على تخفيض معايير حقوق العمال؛ أو تحجيم حقوق الاتحادات التجارية في مسعى لضمان استثمار داخلي للشركة. في حين يشير البعض الآخر إلى الطرق التي تتمتع من خلالها الشركات متعددة الجنسيات بقوة ضغط كبيرة- التأثير بسياسات الحكومات تجاه مواضيع مثل التغير المناخي، والأغذية المعدلة وراثياً، أو حتى القرارات المتعلقة بقرار شن الحرب أو عدمه. لكن في الوقت ذاته علينا الإقرار أن قوة الشركات متعددة الجنسيات تنبع في كثير من الأحيان من حقيقة أن الدول قد مكّنت الشركات من أن تصبح عالمية بتخفيف القيود والأنظمة الاقتصادية والمنافسة في اقتصادياتها جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

يرى ستبفورد وسترينج (1991: 2) أن العلاقة بين الدول والشركات أخذت شكل "مثلث". تظهر الدبلوماسية في عالم اليوم في ثلاثة تقاطعات مختلفة يوضحها الشكل 5.1. أولاً، هناك التفاعلات الدبلوماسية "التقليدية" بين

الدول- مثل المفاوضات التجارية، والاتفاقيات الثنائية، وقرار الحرب أو محاولات تجنب الدخول في الحرب. تبقى هذه التفاعلات التقليدية بين الدول مكوناً مهماً في المشهد السياسي التقليدي (النقطة المهمة هنا هي أن الدول لم تزل لاعبة أساسية في السياسات الدولية، لكنها لم تعد اللاعب الوحيد المهم). ثانياً، يمكننا الإشارة إلى العلاقات بين الدول والشركات. على سبيل المثال، يمكن للشركات الضغط على حكومات الدول لاتخاذ منحى محدد، أو قد تبحث الدول عن طرق لتقييد نشاطات الشركات متعددة الجنسيات، أو قد تتخذ إجراءات مثل الإصلاح الضريبي أو قيود على نشاطات الاتحادات التجارية بوصفها وسائل لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة (مثلاً عندما تؤسس الشركات متعددة الجنسيات فروعاً لها في الدول الأخرى). أخيراً، إن الأهمية المتزايدة للاندماجات والتحالفات بين الشركات متعددة الجنسيات تعني أيضاً أن حتى العلاقات بين الشركات لها نتائج سياسية عالمية مهمة. المهم حقاً بالنسبة لنموذجه في الدبلوماسية المثلثية هو أنها تعتبر أن هذه العلاقات الثلاث المتبادلة سياسية. أي بعبارة أخرى، حتى المفاوضات بين الشركات متعددة الجنسيات (على سبيل المثال، الاندماج أو التحالف بين الشركات) لها نتائج سياسية مهمة بالنسبة للعالم الذي نعيشه اليوم؛ وهي قضية بحث مهمة لمفكري العلاقات الدولية شأنها شأن المساومات الدبلوماسية التي تحدث بين الدول.



الشكل 5.1 الدبلوماسية المثلثية ستبفورد وسترينج

القوة الخاصة والسلطة: النظر إلى ما بعد الشركات متعددة الجنسيات

لقد قيل إن تزايد قوة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية ما هو إلا انعكاس للخصخصة المتزايدة للسلطة في السياسات الدولية اليوم. هذه الفكرة مفادها أن الدول قد سلمت عملياً بعضاً من قوتها لمجموعة من اللاعبين الأقوياء اقتصادياً من غير الدول- خاصة الشركات. مثال على ذلك هو ظهور ما يسمى بالشركات العسكرية الخاصة التي توفر عناصر أمن مدربة وعساكر للدول (شير 1998). إن استخدام الشركات العسكرية الخاصة مرتبط عامة بالدول الضعيفة المثقل كاهلها بالصراعات والحروب في أفقر أصقاع العالم- على سبيل المثال، ارتبط اسم الشركات العسكرية الخاصة بالصراعات في سيراليون، وبوبا غينيا الجديدة. لكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الشركات العسكرية الخاصة بكثافة أيضاً؛ حيث تميز احتلال العراق باستخدام متزايد للعقود غير المباشرة للعمل العسكري للشركات الخاصة.

وفي تقصي دور القطاع الخاص في السياسة الدولية، من المهم ملاحظة أن اثنتين من أكثر الصناعات ربحاً _ الأسلحة غير القانونية والمخدرات_ غالباً ما يكون مسيطراً عليها من قبل مجموعات من لاعبين خاصين دوليين غير شرعيين؛ حيث أن مدى فاعلية النشاطات الإجرامية المنظمة تزايد بشكل مرعب في القرن العشرين. ومن الممكن الآن التحدث عن الجريمة المنظمة بوصفها ذات طبيعة "عابرة للدول". فهناك عدد كبير من المنظمات الإجرامية- يضم الأكبر والأشهر منها- المجموعات الإجرامية المنظمة الإيطالية مثل المافيا في صقلية (المعروفة أيضاً باسم Cosa Nostra وتعني شيئنا في الإيطالية)، ومافيا كامورا الإجرامية التي تعمل قريباً من نابولي، وبورويوكودان اليابانية، وتريادز الصينية؛ وكارتيلات المخدرات الضخمة في جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، وظهور "المافيا الروسية" (غالباً ليست روسية أبداً لكن جورجية وأكرانية وشيشانية العناصر).

إن ما تتشاطره هذه المنظمات الإجرامية مع الشركات غير الحكومية والشركات التي ناقشناها مسبقاً في هذا الفصل هو أنها بدأت تخطو خطاها نحو العالمية _ أصبحت لاعبة عالمية. غالباً ما تتبع النشاطات الإجرامية المنظمة الشتاتَ العرقي حيث ينتقل الناس إلى أصقاع بعيدة؛ لكنها تبحث عن تحالفات فيما وراء البحار. لذلك يرى غاليوتي (2001) أنه غالباً ما تتخذ المنظمات الإجرامية بعض صفات الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يعكس "تجارة شرعية في نظرتها العالمية المتزايدة وميلها نحو التعددية الدولية" (غاليوتي 2001: 208).

المنظمات الإرهابية العالمية

إن النقاش حول اللاعبين غير القانونيين في العلاقات الدولية يبقى ناقصاً إذا ما أغفلنا ذكر المنظمات الإرهابية. فالعنف السياسي ضد الأهداف المدنية كان ومازال سمة من سمات السياسات الدولية والمحلية؛ إلا أن الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول في عام 2001 هي التي جعلت دراسة المنظمات الإرهابية العالمية على رأس قائمة جدول أعمال العلاقات الدولية. فأحداث الحادي عشر من أيلول أوضحت للعالم أن السياسات الدولية لم تكن مجرد صراعات بين الدول- إذ يمكن لمنظمة كالقاعدة أن تلحق دماراً، وفي الحقيقة كثيراً من الدمار، في أقوى دولة اقتصادياً وعسكرياً في العالم مقارنة بأي "دولة عدوة" أخرى. غالباً ما يشار إلى القاعدة بأنها منظمة إرهابية عالمية أو دولية. أحد الأسباب وراء ذلك هو الطريقة التي يُنظر بها للإرهاب على أنه "عالمي" بشكل متزايد (كرونين 2002)؛ وينظر إلى المنظمة على أنها شبكة عالمية تعمل عبر الحدود الدولية؛ وتستفيد من تقنيات التواصل الحديثة. تعتبر القاعدة أيضاً منظمة إرهابية ذات تركيز عالمي بحسب أهدافها. ففي الوقت الذي عملت به العديد من المجموعات الإرهابية الأخرى ضمن فهم للسياسة الدولية باعتبار أن الدولة هي اللاعب الأهم على الإطلاق- على سبيل المثال، مجموعات مثل إيتا في اسبانيا

التي هي مجموعة انفصالية تحاول تأسيس دولتها- ينظر إلى المجموعات الإرهابية العالمية على أنها تتحدى جوهر النظام الدولي المعتمد أساساً على وجود الدول. بالطبع، لم تكن القاعدة المنظمة الإرهابية الأولى التي لديها مثل هذه الأهداف والأغراض ذات التركيز الدولي- بل يمكننا الإشارة، على سبيل المثال، إلى المنظمات الشيوعية والفوضوية في القرنين التاسع عشر والعشرين التي كانت تعتنق أفكاراً مشابهة (جينسن 2001).

إحدى المشاكل بالنسبة لدارس العلاقات الدولية عندما يتعلق الموضوع بالإرهاب هي أنه من الصعب جداً، في أغلب الأحيان، التحديد بدقة ماهية المنظمة الإرهابية بالحقيقة (هل يختلف الإرهابي عن المقاتل من أجل الحرية؟) (تشومسكي 2002). في الواقع، يرى البعض أنه يمكن حتى للدول أن تنخرط في أعمال إرهابية- إذ أن الاغتيالات، والقتل الجماعي، وخطف الطائرات، والتفجيرات، وحوادث الخطف، والترهيب الشديد كلها تقوم بها الدول. وتلعب الدول أيضاً دوراً هاماً في دعم المنظمات الإرهابية مما يؤدي إلى بهتان الخط الفاصل بين الدول واللاعبين من غير الدول (بيمان 2005). بالتالي، يمكننا أساساً أن نرى أن البحث في المنظمات الإرهابية في العلاقات الدولية يطرح عدة أسئلة حول دور الدولة في السياسات الدولية وهو ما لا يمكنها معالجته بشكل مناسب ضمن إطار المدرسة الواقعية.

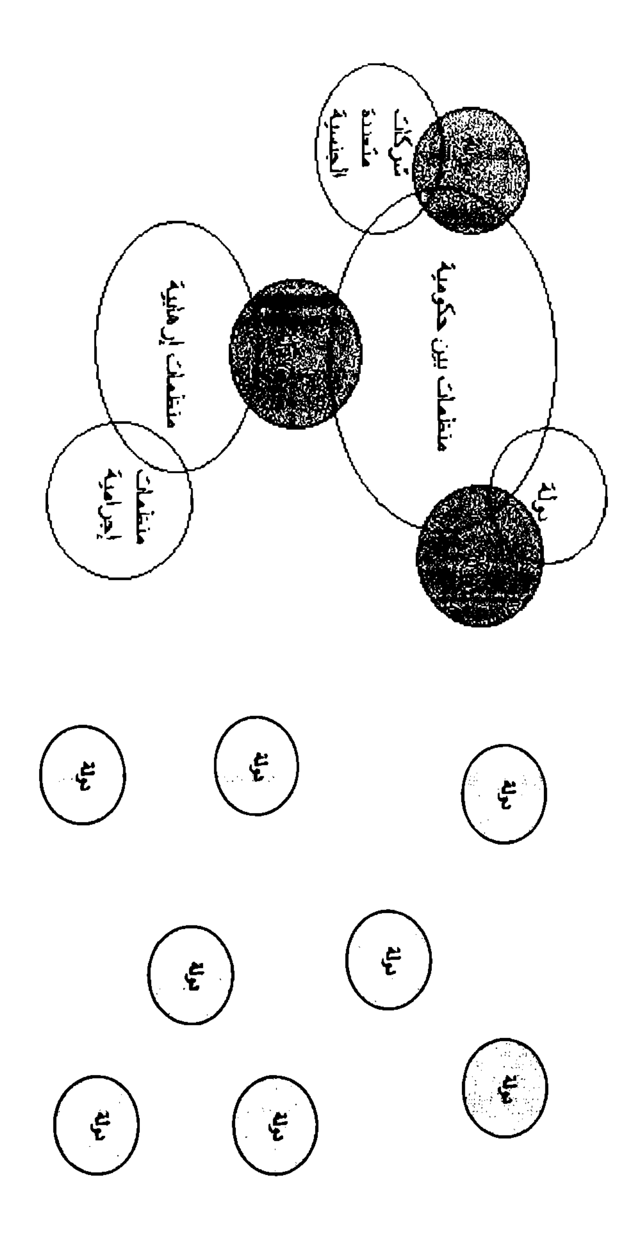
تحدي مركزية الدولة: إعادة صياغة فهم السياسة العالمية

بعدما قمنا بإلقاء نظرة على كل اللاعبين المختلفين عابري الدول الذين بحثناهم باقتضاب في هذا الفصل، دعنا نفكر الآن بدقة أكبر كيف أدى ظهور هؤلاء اللاعبين العالميين إلى تحدي الواقعية وإضعاف مكانتها في السياسات الدولية. بداية، هناك النقطة الواضحة تماماً وهي أن ظهور هؤلاء اللاعبين المختلفين يمثل تحدياً لوجهة النظر القائلة إن الدولة هي اللاعب الأهم على الإطلاق في السياسات الدولية. ثانياً، مع أن العديد من المنظمات قد لا تمتلك نفس مصادر القوة والثروات كالدول، إلا أنها تتحدى فكرة الدولة- السيادة

(المبدأ الذي يؤسس الدولة_الأمة كلاعب مستقل بسلطة سياسية مطلقة ضمن النظام الدولي) لأن نشاطاتها تتجاوز بسهولة الحدود الدولية؛ وبسبب ذلك غالباً ما تتفادى تحكم الدولة بها. فعلى سبيل المثال، قد ترغب الدولة بتنظيم نشاطات شركة متعددة الجنسيات تتسبب بتلوث بيئي ضمن حدودها؛ ولكنها تخشى إن قامت بذلك أن تنتقل الشركة إلى دولة أخرى تكون فيها القيود على الشروط البيئة أقل صرامة. مثال أخر هو أننا قد نجد دولة تقمع نشاطات العصابات الإجرامية؛ لكنها قد تجد من المستحيل تقريباً تتبع نشاطات هذه المجموعات في إدارة أعمالها بسبب الطريقة التي تغسل فيها هذه العصابات تمويلها في مواقع بعيدة عن المراكز. أخيراً، يقال أيضاً إن تطوير شبكات ضخمة من العلاقات المتبادلة في السياسات الدولية، وظهور مراكز جديدة للسلطة والقوة بما يتجاوز الدولة يمثل تحدياً ليس فقط لأفكار أن السياسات الدولية تصنع من قبل دول ذات سيادة، لكن أيضاً تتحدى فكرة الفوضوية التي تحتل موقعاً أساسياً في تحليل المدرسة الواقعية.

نعرض في الشكل 5.2، على سبيل المثال، صورتين مختلفتين للنظام العالمي؛ نرى في الجهة اليسرى وجهة النظر الواقعية التي تتألف فيها العلاقات الدولية من مجرد دول ذات سيادة (وهذه الدول تتصادم بعضها ببعض مثل كرات "البلياردو"). في حين نرى في الجهة اليمنى صورة مختلفة تماماً تتألف فيها العلاقات الدولية من مجموعة من اللاعبين المختلفين الذين يعملون ضمن حدود الدولة وخارجها. وتصور العالم على شكل شبكات متشابكة من اللاعبين يمكّننا من فهم أكثر تعقيداً للعالم من مجرد كرات بلياردو متصادمة عند المدرسة الواقعية (ريس-كابن 1995؛ ديكن وآخرون 2001).

ما رأينا في هذا الفصل هو أن هناك مجموعة من اللاعبين في السياسات الدولية؛ لكن كيف يمكننا محاولة إعادة تصور السياسة العالمية لتأخذ في الحسبان كل هؤلاء اللاعبين المختلفين؟ لقد صادفنا مسبقاً بعض المفاهيم التي



الشكل 5.2 صورتان للاعبين في السياسات الدولية

تقدم طرقاً جديدة في التفكير حول السياسات الدولية- على سبيل المثال، الحكم متعدد المستويات والدبلوماسية المثلثية. سنقوم الآن بالانتقال للبحث في أكثر الطرق شيوعاً في تصور سياسات دولية مكونة من لاعبين مختلفين متعددي المستويات.

الاعتماد المتبادل المركب والتفكير بالمؤسسات

النقاشات حول اللاعبين من غير الدول في السياسة الدولية يمكن رؤيتها في العمل المبكر **للمؤسساتيين الليبراليين الجدد** أمثال روبرت كوهين وجوزيف ناي (راجع الفصل 4). ففي بداية سبعينيات القرن العشرين، قدم كل من كوهين وناي (1971) أفكاراً عن "العلاقات العابرة للدول" ركزت على الدور الهام الذي بدأ يلعبه بشكل متزايد اللاعبون من غير الدول في القضايا الدولية. هذه الكتابات كتبت في فترة من التاريخ الدولي حين بدأ ذوبان الثلج في العلاقات بين قطبي الحرب الباردة الأساسيين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي). لكن مع نهاية سبعينيات القرن العشرين، ومع ارتفاع درجة حرارة الحرب الباردة، كانت هناك إعادة توكيد على طرق تفكير أكثر واقعية تتمحور حول مركزية الدولة في السياسة الدولية. مع ذلك، والأكثر أهمية أن عمل هذين المؤسسين الليبراليين الجديدين لم يكن أبداً على تناقض مع النظريات التي تؤكد على مركزية الدولة؛ ذلك لأنهما سلما بأنه على الرغم من ظهور مجموعة من اللاعبين عابري الدول، إلا أن الدولة بقيت اللاعب الأهم على الإطلاق في السياسات الدولية. نبعت أهمية اللاعبين عابري الدول من كونهم لعبوا دوراً في التخفيف من حدة الفوضى - بمعنى أنهم ساهموا في خلق بيئة سياسية دولية تتسم بـ "الاعتماد المتبادل المعقد" بين لاعبين من الدول وغير الدول، قيل إنه سيساهم في جعل الدول قادرة على التعاون فيما بينها (وهو ما سمي بـ "التعاون ضمن الفوضى"). غير أن الأهمية التي ينيطها كوهين بالمؤسسات الدولية في تعزيز التعاون سنناقشها في الاقتباس الموجود في الإطار 5.3.

في كتابه "**المؤسسات الدولية وقوة الدولة**" (1989أ)، يشرح كوهين فكرته بأن السياسة الدولية مبنية على مؤسسات- وأن هذه المأسسة هي التي ستعزز آفاق تعاون الدول بعضها مع البعض الآخر. ويستعرض كوهين ثلاثة أنماط مختلفة من المؤسسات. الأول، المؤسسات الرسمية. هذه المؤسسات الرسمية ليست مجرد منظمات حكومية دولية مثل الأمم المتحدة أو آسيان؛ بل إنها تضم أيضاً تنوعاً واسعاً من اللاعبين عابري الدول مثل المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات. المجموعة الثانية من المؤسسات هي ما يسميه كوهين بالأنظمة. والأنظمة هي أساساً تجسيد لحل مشكلة دولية تتعلق بقضية محددة حيث تتفق مجموعة من اللاعبين من الدول وغير الدول حول قضايا محددة مثل الانتشار النووي، والتجارة الدولية، أو تغير المناخ. أخيراً، يرى كوهين أن للتقاليد أيضاً (أساليب فعل الأشياء) صبغة مؤسساتية- وهكذا، بالنسبة لكوهين، فإن تقاليد التبادل في القضايا الدولية (يمكن للدولة أن تتوقع أنها ستتلقى معاملة تتناسب مع أفعالها) لها سمة مؤسساتية. والحجة هي أن هذه التقاليد هي وحدات البناء الأساسية في أساس المؤسسات الرسمية والأنظمة.

الإطار 5.3 أهمية المؤسسات عند روبرت كوهين

كان يعتقد أن المؤسسات الدولية تستحق الدراسة لأنها واسعة الانتشار وهامة في السياسات الدولية، ولأن من الصعب فهم طريقة عملها وتطورها. لكنني ألفت الانتباه إليها أيضاً على أسس معيارية. إن لدى المؤسسات الدولية *المقدرة المحتملة* لتسهيل التعاون، وبدون التعاون الدولي، أعتقد أن مستقبل جنسنا سيكون كئيباً حقاً. على أن التعاون ليس دائماً حميداً؛ لكن بدون التعاون، سنضل الطريق تماماً. كذلك بدون مؤسسات، سيكون هناك قليل من التعاون؛ وبدون معرفة بكيفية عمل المؤسسات- وما الذي يجعلها تعمل جيداً- من المحتمل أن تكون هناك أعداد أقل وأسوأ من المؤسسات مقارنة بالانتشار الواسع لتلك المعرفة.

روبرت كوهين، **المؤسسات الدولية وقوة الدولة** (1989أ: 174، التوكيد في الأصل)

فكرة القرون الوسطى الجديدة

مع أن كوهين يقدم لنا تصنيفاً وصفياً لمجموعة من اللاعبين المختلفين، إلا أنه يبقى ملتزماً بفكرة أن الدولة كانت وستبقى اللاعب الأهم في السياسة الدولية. بهذا المعنى، تبقى دراسة كوهين قاصرة نسبياً في المدى الذي يمكّنها من تحليل الطبيعة المتغيرة لمشهد العلاقات الدولية. لذلك حاولت وجهات نظر أخرى الإحاطة بالمدى الذي تتم من خلاله إعادة صياغة القوى في العلاقات الدولية اليوم. ما تقترحه وجهات النظر هذه هو أن القوة ليست شيئاً ينبغي أن نقرنه بالدول فقط. ففي سبعينيات القرن العشرين، بدأ مفكر المدرسة الإنجليزية هيدلي بول التفكير بهذه المشكلة؛ وقدم عدداً من السيناريوهات المختلفة عن كيفية احتمال تطور السياسات الدولية. وقد أطلق على أحد هذه السيناريوهات سيناريو القرون الوسطى الجديدة- وهي النظرة القائلة إن السياسات الدولية ربما أصبحت تشبه المنظمة المتشابكة وغير المحددة جغرافياً للسلطة السياسية في القرون الوسطى (بول 1977: 254- 225). ففي فترة القرون الوسطى، كان ذلك يعني أشياء مثل سلطة الكنيسة (لاعب من غير الدول) ووجود إمارات وإمبراطوريات ودول- مدن متداخلة. بالتالي تقترح نظرة القرون الوسطى الجديدة أن العالم ربما أصبح يشبه ذلك الوضع حيث أن هناك منظمات دولية، ومنظمات إقليمية، ومجتمعاً مدنياً عالمياً، وحكومات إقليمية ومحلية تمارس السلطة فيما يتعلق بقضايا مختلفة.

لقد لفت بول انتباهنا لعدد من السمات التي تتسم بها السياسة الدولية والتي يمكن أن تتطور لتغير العالم من عالم تتمركز فيه القوة والسلطة في الدول أساساً إلى عالم توجد فيه مصادر متداخلة ومتعددة للقوة والسلطة. إذ لفت الانتباه أولاً إلى الاندماج الإقليمي لعدد من الدول (وذلك ضمن أوروبا بشكل ملحوظ)، كذلك إلى تشظي أو تفكك بعض الدول نتيجة الانفصال (بول 1977: 264- 268). ولقد كان بول مهتماً أساساً بالحالات التي لا يؤدي فيها الانفصال إلى خلق دول جديدة- من هنا يشكل تفويض السلطة السياسية الذي حدث في المملكة المتحدة في ويلز واسكتلنده مثالاً جيداً على ذلك.

ثانياً، قُدم الانتعاش في العنف الدولي الخاص على أنه تحد لسلطة الدولة وقوتها (بول 1977: 268- 270). إذ يشير بول بشكل خاص للعدد المتصاعد للمجموعات الإرهابية. مع ذلك فإن العدد المتزايد للشركات العسكرية الخاصة هو الذي بدأ يشكل تهديداً أكبر حتى لسلطة الدولة؛ ذلك لأن التعريفات الكلاسيكية للدولة تزعم أن للدولة صلاحية كاملة في استخدام العنف بشكل مشروع في كل من المجال المحلي والدولي. بالتالي، ما يمكننا رؤيته هنا هو التخلي عن هذا الجانب الأساسي من سيادة الدولة لصالح اللاعبين الخاصين من غير الدول.

ثالثاً، يشير بول إلى تزايد عدد الشركات العابرة للدول؛ ورابعاً أيضاً، إلى دور التقنية في توحيد العالم (وبالتالي التقليل من أهمية الأفكار في أننا نعيش في وحدات دول محددة جغرافياً). من هنا فإن ما يقدمه لنا هو صورة للسياسة العالمية تختلف خلافاً شديداً مع الرؤية الواقعية للعلاقات الدولية التي مركزها الدولة. عندما طرح بول هذه الأفكار في سبعينيات القرن العشرين، تم النُظر إليها على أنها أحد السيناريوهات المحتملة (سيناريو شعر الكثيرون أنه لن يأتي بالكثير من الاستقرار للسياسة الدولية؛ وبالتالي من غير المحتمل أن يمثل مستقبلاً محتملاً). مع ذلك، انتشرت هذه الأفكار في السنوات الأخيرة إلى حد كبير (لينكليتر 1998؛ وفريدريكس 2001). وليس ذلك بالمدهش؛ إذ أن جميع النزعات المذكورة آنفاً والتي لاحظها بول أصبحت كلها مهمة بشكل متزايد لكي نفهم السياسة الدولية اليوم.

الحكم العالمي

غالباً ما ينظر إلى الأفكار المتعلقة بالاعتماد المتبادل المعقد وفكرة القرون الوسطى الجديدة على أنها أفكار أساسية بالنسبة لظهور حقل مهم للدراسة في العلاقات الدولية- الحكومة العالمية. وغالباً ما يتم استخدام مفهوم الحكومة العالمية ليشمل الطبقات المتعددة من السلطة الموجودة في عالم تتزايد درجة تعقيده (روزناو 1995). مع ذلك، فإن مصطلح الحكم العالمي هو أيضاً مصطلح

فضفاض يعني أشياءً مختلفة تماماً عند مجموعات مختلفة من البشر. والحقيقة، شأنه شأن العولمة (وهو مفهوم سنناقشه بمزيد من التفصيل في الفصل 7) نقول إن الحكم العالمي أساساً مفهوم موضع جدل شديد.

بالنسبة للعديد من المفكرين، الحكم العالمي مفهوم يستخدم أساساً بحسب الحاجة لإصلاح قوى المنظمات الحكومية الدولية وتوسيعها في عالم يتعولم ويتعقد بشكل متزايد كما يواجه فيه النظام العالمي أشكال تهديد متعددة. أما بالنسبة للآخرين، فيُستخدم المفهوم للنظر بالطريقة التي يلتقي فيها التفاعل المعقد بين الدول، واللاعبين- بين- الحكومات، واللاعبين من غير الدول للتعامل مع قضايا ذات أهمية عالمية. يعد عمل روبرت كوهين غاية في الأهمية والتأثير بالنسبة لهذه المجموعة من المفكرين؛ لا لأنه يقدم أفكار الاعتماد المتبادل المعقد والتعاون في ظل الفوضوية- بل أيضاً لأنه، كما رأينا في الإطار 5.3، ملتزم بفكرة أن التعاون ينتج عنه نتائج إيجابية. وهكذا، في كلتا الحالتين، يُنظر إلى الحكم العالمي على أنه خطوة جيدة وإيجابية- إعادة صياغة للقوة والسلطة في عالم سياسة يمكنه أن يلعب دوراً في مساعدة شعوب العالم على ابتكار حلول لمجموعة متنوعة من المشاكل العالمية (مثل ديون "العالم الثالث"، والفقر العالمي، والانحطاط البيئي، والتغير المناخي).

على أية حال، هناك العديد من المفكرين الذين يتبنون وجهة نظر أقل سلامة نيةً فيما يتعلق بالحكم العالمي بوصفه مفهوماً لحل المشاكل؛ فقد استخدم المنظر النقدي روبرت كوكس، على سبيل المثال، مصطلح "الحكم العالمي" للإشارة للطريقة التي يتحد بها اللاعبون الأقوياء من الشركات (مثل الشركات متعددة الجنسيات)، وبعض الحكومات، أو عناصر ضمن الحكومات، ومجموعة من اللاعبين غير الحكوميين لدعم نموذج من "العولمة" يدعم ويحمي مصالح العولمة الرأسمالية. يقترح كتاب مثل كوكس بأن الحكم العالمي قد يكون طريقة مفيدة لفهم إعادة صياغة القوة والسلطة في السياسة الدولية- ولكن ليس بالضرورة أن يكون ذلك شيئاً يستفيد منه الجميع

بالطريقة التي يقترحها كتاب أمثال كوهين. والحقيقة، يرى كوكس أن التحرر التدريجي من وهم العولمة الرأسمالية ضمن المجتمع المدني قد يشكل، في الواقع، الأساس الذي ستبنى عليه إعادة صياغة جذرية أو حتى ثورية للسياسة العالمية.

الخلاصة

في هذا الفصل حاولنا أن نقدم لك نسقاً واسعاً من الأفكار المختلفة؛ إذ بدأنا أولاً بالنظر في العلاقات بين الدول، والمنظمات الإقليمية وما بين الحكومية، قبل أن نتحول إلى النظر في تحدي قوة الدولة وسلطتها الذي يأتي من مجموعة من اللاعبين من غير الدول. ما ينبغي أن يوحى لك هذا النقاش به هو أن العلاقة بين الدول واللاعبين من غير الدول/ وبين الحكومات هي غاية في التعقيد. لكن ما لا نطرحه مباشرة في هذا الفصل هو الحجة بأن الدولة لاعب غير مهم في السياسة الدولية. فالحقيقة، أن هدف النقاش الذي طرحناه في القسم الأخير من هذا الفصل هو محاولة عرض فكرة مفادها أن ما يحدث هو إعادة صياغة للقوة السياسية في سياسة دولية مازالت الدول تلعب فيها دوراً مركزياً (مع أنه مختلف نسبياً).

أحد الموضوعات الذي يمكن استنباطه من هذا النقاش هو أنه لا يمكنك، بشكل مفيد، الحصول على عالم "دولي مستقل" في السياسة. ولقد قُدمت لنا وجهة نظر كل من الواقعيين والواقعيين الجدد، خاصة، فكرة أن "الدولي" هو عالم من السياسات الدولية يختلف عن السياسات المحلية بسبب غياب السلطة (أو كما يسمونها "الفوضوية"). وكما يرى روبرت كوكس، ينبغي تصور النظام الدولي على أنه مركَّب دولة- مجتمع تتقاطع فيه مستويات من التحليل المحلية والدولية.

مواضيع للنقاش

1. ما هي تعددية الأطراف؛ وهل تعتقد أنها تبقى مبدأً مهماً في السياسة الدولية اليوم؟
2. حسب وجهة نظرك، ما هي العوامل الرئيسة خلف التجمعات الإقليمية المتزايدة في السياسة الدولية اليوم؟
3. ما هي المواضيع وأشكال الجدل الجديدة التي تعتقد أن المنظمات غير الحكومية قد أدخلتها في جدول أعمال السياسة الدولية؟
4. هل تعتقد أن الشركات متعددة الجنسيات أقوى من الدول؟
5. أي وجهات النظر النظرية التي عُرضت في هذا الكتاب حتى الآن تعتقد أنها تقدم لنا الفهم الأفضل لدور اللاعبين من غير الدول في القضايا الدولية؟

قراءات إضافية:

Nicholson, M. (2002) International Relations: A Concise Introduction, second edition, Basingstoke: Palgrave Macmillan. See Chapter 3, 'Beyond the State: Non-State Actors in the Modern World', pp. 34–49. Willetts, P. (2005) 'Transnational Actors and International Organisations in Global Politics' in J. Baylis and S. Smith (eds) The Globalization of World Politics, third edition, Oxford: Oxford University Press, pp. 425–450. Risse-Kapen, T. (1995)Bringing Transnational Relations Back In: Non-state Actors, Domestic Structures and International Institutions, Cambridge: Cambridge University Press

Keohane, R. (1989) International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory, Boulder, CO: Westview Press.

THE UNITED NATIONS Weiss, T., Forsythe, D. and Coate, R. (2004) The United Nations and Changing World Politics, fourth edition, Boulder, CO: Westview Press.

REGIONALISM Stubbs, R. and Underhill, G. (eds) (2000) Political Economy and the Changing Global Order, second edition, Oxford: Oxford University Press. See section 3, 'Regional dynamics', pp. 231–296.

GLOBAL CIVIL SOCIETY Glasius, M., Kaldor, M. and Anheier, H.

(eds) (2006) Global Civil Society 2005/6, London: Sage.

MULTINATIONAL CORPORATIONS Stopford, J. and Strange, S. (1991) Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Share, Cambridge: Cambridge University Press.

TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME Galeotti, M. (2001) 'Underworld and Upperworld: Transnational Crime and Global Society', in D. Josselin and W. Walace (eds) Non-state Actors in World Politics, Basingstoke: Palgrave, pp. 203–217.

TERRORISM Booth, K. and Dunne, T. (eds) (2002) Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order, Basingstoke: Palgrave MacMillan, pp. 128–137.

GLOBAL GOVERNANCE O'Brien, R. and Williams, M. (2004) Global Political Economy: Evolution and Dynamics, London: Palgrave MacMillan. See Chapter 11, 'Governing the Global Political Economy'. Wilkinson, R. (2005) The Global Governance Reader, London: Routledge.

الفصل السادس
نقد السياسات الدولية

ترافق تطور العلاقات الدولية الواقعية بتطور سلسلة من أشكال النقد للسياسة الدولية. فمع أن المدرسة الواقعية تعتمد نظرة للسياسة الدولية الدولة فيها هي اللاعب الرئيس، كما رأينا في الفصل 5، مثلاً، إلا أن الواقع أكثر فوضوية. إذ تتفاعل مجموعة متنوعة من اللاعبين عابري الحدود مع الدول، ومع بعضها بعضاً، بطرق تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. إن التفكير بدور اللاعبين عابري الحدود هو مجرد طريقة واحدة من عدة طرق يمكننا من خلالها التفكير ببديل عن طريقة الفهم عند المدرسة الواقعية للسياسة الدولية. في هذا الفصل سنحاول تفصيل بعض القضايا التي ناقشناها في الفصل 4؛ حيث نبين لك كيف أن منظّرين مختلفين للعلاقات الدولية أتوا ببدائل عن النظرة الواقعية في السياسات الدولية.

هناك تنوع في الآراء النظرية المختلفة ضمن الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية. ومن المفيد التفكير بهذه النظريات المختلفة على أنها ترسم "صوراً" مختلفة تماماً للسياسة الدولية. كلها تنظر إلى الشيء نفسه، إلا أن كل منّظر يؤكد على أشياء مختلفة وفق منظوره الخاص للعلاقات الدولية. دعنا نناقش بعض النظريات الأهم في العلاقات الدولية والتي قمنا بالاطلاع عليها مسبقاً في هذا الكتاب حتى الآن: الواقعية، والمثالية، والمدرسة الإنجليزية. ومع أن هذه المدارس الثلاث المختلفة تعنى جميعها بفهم طبيعة السياسة الدولية، إلا أنها تأتي بتفسيرات مختلفة تماماً (راجع الإطار 6.1).

الإطار 6.1 "صور" السياسة العالمية

الواقعية العالم مكون من دول- أمم ذات سيادة موحدة تعمل في بيئة تنافسية تعتمد فيها الدولة على نفسها لحماية مكتسباتها (الفوضوية). تتصرف الدول بعقلانية لصالحها العام كي تزيد من قوتها وبالتالي تضمن بقاءها. إن المصالح السياسية للدول (القوة) ينبغي دائماً أن تكون في المقدمة في علاقة الدولة مع الدول الأخرى؛ والطريق للقوة محدد دائماً بالقدرات العسكرية للدولة. وبما أن السياسة الدولية مكونة من دول وذات مصالح قوة تنافسية، هناك قدر محدد من الحتمية في أن تخوض الدولة حرباً مع دولة أخرى.

المثالية على الفرد، وليس الدولة، أن يكون في قلب نظرية السياسة الدولية. بالتالي، الدول "شرٌ لا بد منه"؛ ووجود دول عديدة غير ديمقراطية لا تمثل شعبها سيمهد الطريق للحرب بل ويغذيها.

الأفراد عاقلون؛ وهم يحاولون تحقيق المنفعة الأكبر لأنفسهم- يرغبون دائماً بجعل الأشياء جيدة قدر الإمكان لأنفسهم. لذلك، هم يتشاطرون "مصالح منسجمة" متجذرة في أنفسهم. تضم هذه المصالح أشياءً مثل الحريات الفردية، وحقوق الإنسان، وفرصاً للعمل لكسب الثروة. لذلك، فإن الدول المؤسسة على مبادىء الديمقراطية والتجارة الحرة تجعل مصالح الأفراد تنعكس في العلاقات بين الدول. في نهاية المطاف، من غير المحتمل أبداً أن تخوض هذه الدول الديمقراطية، الليبرالية اقتصادياً (تجارة حرة) حرباً مع بعضها بعضاً لأن ذلك سيتعارض مع "انسجام مصالح" الفرد.

المدرسة الإنجليزية يقترح مناصرو المدرسة الإنجليزية وجهة النظر القائلة إن الدول لاعبة هامة في السياسة الدولية؛ تعمل وفق شروط الفوضوية؛ لكنها يمكن أن توجد جنباً إلى جنب ضمن سياق مجتمع الدول. لقد تطور مجتمع الدول هذا تاريخياً؛ وهو يشير إلى المعايير المتنوعة للسلوك الدولي، والقوانين الدولية، والعلاقات المتضاربة بين الدول التي تشكل العلاقات فيما بينها؛ وتجلب بعض النظام للسياسة الدولية

لدينا هنا ثلاث "صور" مختلفة تماماً للسياسة الدولية. النظرة الواقعية التي تؤكد على أهمية دور الدولة في القضايا الدولية- تصور الدول بوصفها باحثة عن القوة وتعمل من أجل "الصالح الوطني". حسب النظرة هذه، هناك مجال ضيق جداً لمناقشة الأخلاق والقيم؛ إذ تفعل الدول ما عليها فعله كي تضمن بقاءها. بالمقارنة، يركز المثاليون انتباهنا على الفرد؛ حيث يطرحون أسئلة معيارية عن وجوب كيفية تطور العلاقات الدولية لضمان سيادة العلاقات الدولية السلمية. أخيراً، حاولت المدرسة الإنجليزية تطوير موقف يقع بين المقاربتين السابقتين، توضح فيه كلاً من الطبيعة السيادية للدولة وكذلك الحاجة للتفكير بهذه الدول على أنها تتصرف في سياق ما ندعوه "المجتمع الدولي".

لكن لا تقتصر الاختلافات بين النظريات المختلفة للعلاقات الدولية على نوع الصورة التي يرسمونها للسياسة الدولية؛ إذ أن هناك أيضاً فروقات بالطريقة التي يرسمون بها صورهم- الأدوات والوسائل التي يستخدمونها ليصوروا لنا نظرتهم عن العالم. ولذلك، عندما ننظر إلى الفروقات بين النظريات، علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار موضوع المنهجية والأدوات والوسائل التي يستخدمها المفكرون كي تساعدهم في الوصول إلى تفسيراتهم/ تحليلاتهم للسياسة العالمية. والحقيقة، هذا موضوع هام لأن بعضاً من أحدث، وأجد أشكال النقد للمدرسة الواقعية قد ركز على الأسئلة المنهجية (كيف يصل الواقعيون إلى حججهم).

منهجيات في العلاقات الدولية

تتبنى النظريات الثلاث التي أجملناها آنفاً ما يمكن أن يسمى مقاربة منهجية تقليدية- وهي منهجية تعتمد على انخراط المرء بالموضوع والخروج منه بتحليل دقيق مدروس يعتمد على فهم عميق للتاريخ والفلسفة (بول 1969). في سياق القرن العشرين، أصبح عدد من منظري العلاقات الدولية غير راضين عن هذا التراث التقليدي في البحث- أرادوا تطوير نظريات أكثر صرامة، أي نظريات يمكن اختبارها والتأكد من مصداقيتها تماماً مثل التجربة العلمية.

يمكن رؤية التحول التدريجي نحو منهج أكثر "علمية" أو وضعية في العلاقات الدولية للمرة الأولى في كتابات مفكرين واقعيين أمثال مورجينثاو وي. هـ. كار. إذ رأى مورجينثاو أن علم السياسة "تحكمه قوانين موضوعية متجذرة في الطبيعة البشرية" (مورجينثاو 1985 [1948]: 4). يفترض ذلك جدلاً أن السياسة هي أساساً علم، أي أن المبادىء الأساسية التحتية للسلوك السياسي يمكن اكتشافها بتبني منهجية أكثر موضوعية وعلمية في دراسة هذه الظواهر الاجتماعية. لذلك، حاول مورجينثاو في كتابه **"السياسة بين الأمم"** تطوير نظرية عامة للواقعية مبنية على دراسة منتظمة وتجريبية للسياسة الدولية. وعلى الرغم من أن مورجينثاو وافق، بالتأكيد، على بحث عن قوانين يمكن تعميمها في السياسة الدولية ويمكنها مساعدتنا على فهم العلم المادي_ إلا إن نظرياته لا تُفهم عادة على أنها موافقة مطلقة وواضحة لأنواع المنهجيات التجريبية التي ذاع صيتها أثناء ما سمي "الثورة السلوكية" في ستينيات القرن العشرين. يمكن ربط عمل مورجينثاو بشكل أكبر بالتراث المنهجي الكلاسيكي. ففي نهاية المطاف، يعتمد عدد كبير من أفكاره المتعلقة بالطبيعة البشرية بشكل أكبر على تصورات ميتافيزيقية عن الطبيعة البشرية، وعلى قراءة دقيقة للتاريخ، أكثر من اعتبارها محاولة حقيقية لموضوعية علمية.

غير أن باحثين أمثال كينث وولتز هم من تبنى بشكل أكثر وضوحاً منهجاً لابتكار نظريات للعلاقات الدولية تعرف بـ التجريبية/ الوضعية- المقدرة من خلال تطبيق مبادىء علمية على تحديد حقائق مفيدة حول العالم الاجتماعي الذي يخضع لاختبار صارم. كان وولتز واقعياً، لكن بتطبيقه مبادىء تجريبية على موضوع العلاقات الدولية، فقد أعاد صياغة الواقعية وبسطها، موجداً بذلك ما يعرف اليوم باسم الواقعية الجديدة (راجع الفصل 3). ومع أن كينيث وافق مورجينثاو على أن الموضوعية مطلوبة، وأنه يجب الاستفادة من منهج علمي؛ إلا أنه بوصفه واقعياً (من أتباع المذهب الواقعي الجديد) جديداً خالف الفكرة القائلة بأنه يمكننا بناء فهمنا للعلاقات الدولية على دراسة الطبيعة البشرية (وولتز

1959). فالإنسانية بالنسبة للواقعي الجديد هي موضوع جانبي غير مهم_ لأن علينا فهم "القوانين" العلمية العاملة في العلاقات الدولية (أي المبادىء العامة التي يمكن الحصول عليها بعملية موضوعية من الاختبار والتأكد من مصداقيتها). لقد كان السياق الأوسع لهذه التطورات الواقعية الجديدة المطالبةَ الصاخبةَ في عدد من الحقول الأكاديمية بتطوير برنامج بحث أكثر علمية أثناء الفترة التي أصبحت تعرف بالثورة السلوكية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين (جاكسن وسيرنسون 2003: 229- 233).

لقد اجتذب منظور الواقعية الجديدة الكثير من الاهتمام لأنه عرض نظرية (بسيطة) للعلاقات الدولية وفرت بدورها نموذجاً عاماً لشرح كيفية عمل السياسة الدولية. وأثناء حقبة الحرب الباردة، بدا أن الواقعية الجديدة قدمت تفسيراً ممتازاً لعملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية عند كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. ووفقاً لمنطق الواقعية الجديدة، لا نحتاج للنظر إلى داخل الدول لفهم سلوكها (يشار إلى ذلك بنظرة "الصندوق الأسود" للدولة). تعتمد نظرة الصندوق الأسود هذه للدولة على اقتراح وولتز أنه يمكننا "علمياً" فهم العلاقات الدولية فقط بالبحث في سلوك "الوحدات" (الدول). إذ إن النظام العالمي الفوضوي يولدُ مناخاً من عدم الثقة يجبر كل الدول على ألا تثق بمقاصد ونوايا الدول الأخرى. بالتالي، تبحث الدول عن ضمانة في الحصول على مزيد من القوة بما يردع الدول الأخرى. هذا التوصيف للسياسة الدولية بدا أنه يتناسب تماماً مع حقيقة الحرب الباردة. فأثناء الحرب الباردة، كانت هناك دولتان مختلفتان تماماً، الولايات المتحدة الأمريكية- دولة ديموقراطية ليبرالية رأسمالية- والاتحاد السوفيتي الشيوعي، مع ذلك اتبع كلاهما سياسة خارجية متشابهة بصورة عامة وسياسة دولية ذات مناخ من عدم الثقة بين الدولتين وحلفاء كل منهما.

بعض الدول المعينة بالطبع أكثر قدرة من غيرها على تتبع مسار الحصول على مصادر القوة هذه. بالتالي، لتعزيز مكانتها في السياسة الدولية بالنسبة

للدول الأخرى، قد تسعى الدول الضعيفة لتشكيل تحالفات مع دول أخرى (رغم أن ثقة هذه الدول بحلفائها تبقى بالحقيقة محدودة). هناك عدد مختلف من أشكال التحالف، لكن يرى الواقعيون الجدد أن حالة من ثنائية القطبية (عندما يكون هناك مركزان أساسيان للقوة في النظام العالمي أقام كل منهما تحالفات مع دول أضعف) تجلب معها قدراً كبيراً من الاستقرار للنظام العالمي لأنها تنطوي على قدر من توازن القوة في السياسة الدولية. كما رأى الواقعيون الجدد أن توازن القوى بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة قد جلب الاستقرار والنظام للسياسة الدولية.

وعلى ما يبدو قدمت الواقعية الجديدة التفسير الأفضل لفهم السياسة الدولية أثناء الحرب الباردة. والحقيقة، بحلول سبعينيات القرن العشرين، رفض المفكرون المعاصرون الأكثر تأثراً بالليبرالية المناهج الفلسفية الكلاسيكية عند المثالية لصالح نظرية ليبرالية للعلاقات الدولية قبلت الصفات البنيوية للفوضوية في صياغة سلوك الدول؛ ودعمت منهجاً علمياً في محاولة فهم السياسة الدولية. الاختلاف الحقيقي الوحيد بين الواقعيين الجدد وهؤلاء المؤسساتيين الليبراليين الجدد (الفصل 4) هو أن الأخيرين رأوا أن هناك دوراً للمؤسسات (على سبيل المثال، المنظمات الدولية والاتفاقيات والطرق الراسخة في التعامل في العلاقات الدولية) في تخفيف تأثيرات بنية السياسة الدولية الفوضوية على تصرف الدول. وكما رأينا في الفصل 1، فإن هذه الهيمنة للموقف الوضعي متجذرة في الواقعية الجديدة عند الوولتزية والتي قادها أول ويفر (1996: 163 - 164) للقول إن الجدل بين الواقعيين الجدد والمؤسسين الليبراليين الجدد الذي حدث في ذلك الحقل خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لم يكن سوى "توليفة من الجدد (الواقعيين) والجدد (الليبراليين)". من حيث الجوهر، لم يكن ذلك جدلاً أبداً - فقد حددت الواقعية الجديدة متغيرات النقاش الفكري في العلاقات الدولية؛ وكل ما كان بوسع المفكرين الليبراليين فعله هو إثارة الجدل حول دور المؤسسات والمعايير الدولية في الوقت الذي سلموا فيه بالمزاعم العامة للمنحى الفكري عند الواقعيين الجدد.

على أية حال، بحلول ثمانينيات القرن العشرين، كان هناك منحى منهجي جديد يتشكل ضمن حقل العلاقات الدولية الأكاديمي. إذ ظهرت هناك مجموعة متنوعة من المفكرين اهتم عملهم نقدياً بالمشاكل المنهجية التي طرحها المنهج العلمي. وقد طرح هؤلاء المفكرون (غالباً ما يشار إليهم مجتمعين بما بعد العلميين) أسئلة كالتالي:

- إلى أي مدى يمكننا حقاً أن نأتي بـ "حقائق" تجريبية قابلة للاختبار يمكننا التأكد من مصداقيتها في السياسة الدولية. (أي، البحث في فرضية التجريبية المعرفية- وأن نرى العالم طبقاً لبعض الحقائق المعينة التي يمكننا التأكد من صحتها.)
- هل من الممكن حقاً ابتكار نظرية بطريقة علمية محايدة. (أي، هل يبتكر المنظّر حقاً نظريات على أساس التساؤل العلمي؛ أم أن مكانة المنظر الاجتماعية الخاصة- طبقته الاجتماعية، وعرقه، وجنسه، الخ- تؤثر بشكل ما بالطريقة التي يرى بها العالم؟)
- هل تطمس الادعاءات التي تدعي الحيادية التامة المدى الذي تخدم فيه النظريات مصالح المجموعات الأقوى ضمن المجتمع؟ (أي، هل تقوم النظريات بمزاعمها الحيادية بتقديم مجموعة من الأفضليات على حساب مجموعة أخرى هي صالحة على حد سواء وبالقدر نفسه؟)

أمثلة عن مدرسة ما بعد الوضعية

إن ما تحاول النظريات ما بعد الوضعية فعله هو تقديم شكل أكثر تأملية للبحث النظري؛ إنها تطرح أسئلة معرفية (كيف يمكننا التسليم بنظريات محددة على أنها الأفضل- أو الأقرب إلى "الحقيقة" من غيرها؟)، كذلك أسئلة وجودية (لماذا نقبل أصنافاً محددة من التحليلات على أنها ثابتة/طبيعية؟) ثم أسئلة معيارية (هل للنظرية دور في إحداث التغيير، أو طرح تساؤلات أخلاقية الخ؟). ولا تمثل ما بعد الوضعية موقفاً سياسياً متماسكاً- "إنها تقدم نفسها بوصفها مظلةً

فضفاضة نسبياً تحاول التوفيق بين نسق مربك من المواقف الفلسفية التي لا تتصل مع بعضها بعضاً إلا من بعيد" (لابيد 1989: 239). على أية حال، تمت عدة محاولات لرسم أوجه الشبه الرئيسية الموجودة في تيار ما بعد الوضعية الفكري (لابيد 1989). وتتضمن أوجه الشبه هذه: رفض النظريات الكبرى للعلاقات الدولية يتجذر في التزام علمي بمعرفة موضوعية يمكن تعميمها على العالم؛ والاهتمام بالتوضيح كيف أن معرفة العالم متجذرة دائماً بمنظور المنظّر؛ والالتزام بتعددية أكبر في الأساليب المنهجية لبناء نظرية أكثر "تأملية" للسياسة الدولية (نظرية يعترف فيها الباحث بمواقفه الذاتية في علاقته مع المادة قيد البحث). على أية حال، وكما يلاحظ سميث (2000) فإن هذه "المناهج التأملية تنزع لأن تكون أكثر توحداً في معارضتها للواقعية والوضعية أكثر من أن تكون لديها أي فكرة مشتركة عما يمكن استبدال هاتين النظريتين به" (سميث 2000: 383). هنا، نوضح معالم ثلاثة أشكال من المذاهب الفكرية تُربط عادة بحقبة ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية: النظرية النقدية، وما بعد الحداثة، والنسوية، ورابعاً، المدرسة البنائية التي تحاول رسم ممر يقع بشكل ما بين الوضعية وما بعد الوضعية.

ومع أن ظهور المنهج الوضعي (والواقعية الجديدة بشكل خاص) في ستينيات القرن العشرين غيّر إلى حد كبير من علم العلاقات الدولية، إلا إن حقبة ما بعد الوضعية كانت أقل تأثيراً بمعنى أنها لم تستطع إجبار المفكرين الكبار على إعادة التفكير ببعض أفكارهم الرئيسية. إذ غالباً ما قوبل العاملون في تراث ما بعد الوضعية بالشك، والريبية؛ وهو الشيء الذي لاحظه منظر العلاقات الدولية ستيف سميث في الإطار 6.2.

الإطار 6.2 موقف ستيف سميث من ما بعد الوضعية

بمجرد تأسيسها بوصفها انعكاساً للفطرة السليمة، تصبح النظريات فعالة بشكل لا يصدق لأنها لا ترسم الخطوط العريضة لما يمكن معرفته؛ إنما أيضاً لما يمكن الحديث عنه أو اقتراحه بشكل معقول. يجازف أولئك الذين يسبحون

ضد تيار المياه الآمنة بأكثر من مجرد الحكم على نظرياتهم بأنها غير صحيحة؛ بل إن موقفهم الأخلاقي أو المعنوي برمته قد يصبح عرضة للسخرية أو يعتبر خطراً لأن افتراضاتهم النظرية قد يحكم عليها بعدم الواقعية. بالتالي، فإن تعريف الفطرة السليمة هو الفعل النهائي للقوة السياسية. بهذا المعنى، فإن المعرض للخطر في المجادلات المعرفية هو على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للممارسة السياسية. فالنظريات ببساطة لا تشرح أو تتنبأ؛ بل إنها تخبرنا بالامكانيات المتوفرة للفعل والتدخل الإنسانيين؛ إنها لا تعرّف قدراتنا التفسيرية فحسب، إنما أيضاً آفاقنا العملية والأخلاقية.

ستيف سميث "**الوضعية وما بعدها**" في س. سميث، ك. بووث و م. زاويلسكي (محررون) النظرية الدولية: **الوضعية وما بعدها** (1996: 16)

النظرية النقدية

لقد كان عمل مجموعة من "المنظرين الدوليين النقديين" مؤثراً للغاية بمعنى أن عملهم وضع هموم الناس العاديين ضمن اهتمامات حقل العلاقات الدولية. إن ما يتشاطره جميع المنظرين النقديين هو الاهتمام بالسياسات التحررية- إحداث تغييرات جوهرية للمجموعات الأقل حظاً في المجتمع وذلك بالتخلص من البنى الاجتماعية الهرمية. لذلك، من المحتم أن يكون العديد من المنظرين النقديين مدينين بأفكارهم لعمل كارل ماركس فيلسوف القرن التاسع عشر/ والاقتصادي السياسي الذي كتب عن تبعية وخضوع الطبقة العاملة (البروليتاريا) في المجتمع الرأسمالي. إلا إن عملهم أيضاً يُصنف بما بعد الوضعية لأنهم يولون اهتماماً للطريقة التي تصاغ بها النظرية، والطرق التي تستطيع من خلالها مجموعات قوية من الناس الدفع بالنظريات التي تناسب مصالحهم أكثر لكي تكون في المقدمة.

فالمنظر النقدي روبرت كوكس ميز في مقال في عام 1981 بين نمطين من النظرية: "نظرية حل المشكلة" و"النظرية النقدية". تأخذ نظرية حل المشكلة العالم كما هو؛ وترى أن غرض النظرية هو دراسة العالم (كما هو) لابتكار طرق تجعل المؤسسات المتنوعة والعلاقات الاجتماعية التي تكوّن السياسة الدولية تعمل بسلاسة وفعالية. بالمقارنة، تقف النظرية النقدية بمعزل عن النظام السائد في العالم وتسأل كيف وصل ذلك النظام إلى الوجود (كوكس 1981: 129). إنها لا تقبل العالم كما هو؛ إنما تسأل عن كيفية تشكل المؤسسات والعلاقات الاجتماعية المختلفة؛ وإن كان بالإمكان تحويلها. من الواضح أن الواقعية والواقعية الجديدة هما نظريتا حل مشاكل؛ فهما لا يحثاننا على التفكير نقدياً بالكيفية التي يعمل بها العالم، إنما يؤسسان شرعيتهما على الاقتراح بأنهما يزوداننا بالتفسير الأكثر "واقعية" للسياسة الدولية. كما أن المنهج الواقعي لا تاريخي (لا يتغير) - إنه يعتمد على الافتراض بأن الدول هي اللاعبة الأساسية في السياسة العالمية؛ في حين أن مفهوم الدولة بحد ذاته، كما رأينا في الفصلين 1 و2، هو اختراع حديث نسبياً.

تطرح النظرية النقدية أسئلة تتعلق بالبنية الاجتماعية للمعرفة؛ وهذه فكرة مفادها أن ما نقبله بوصفه "معرفة" يعكس عملية يقبل من خلالها المجتمع ادعاءات معرفية محددة على أنها أفضل أو "أكثر صدقاً" من أخرى. ولقد كتب كوكس على نحو بشكل معروف بأن "النظرية هي دائماً *لشخص ما ولغرض ما*" (كوكس 1981: 128، التوكيد في الأصل). وهكذا، حاول كوكس تحدي الافتراض بأن "العالم" الاجتماعي يمكنه دراسة العالم بموضوعية وبطريقة لا تطغى فيها اهتماماته الشخصية على العمل الذي ينفذه. لكن الأهم في ذلك كله هو أن كوكس يرى أن هناك بعض النظريات المحددة تصبح مقبولة بوصفها معيارية أو " وجهات نظرية "فطرية" عن السياسة؛ في الوقت الذي تعمل فيه تلك النظريات، بالحقيقة، لخدمة مصالح الأقوى في المجتمعات. والدلالة هنا هي أنه لا يمكننا أبداً الحصول على تحليل سياسي حيادي للظواهر

الاجتماعية. بل الحقيقة، إن تقديم تفسيرات للظواهر الاجتماعية بعبارات حيادية غير مسيسة هو بحد ذاته فعل من أفعال القوة السياسية (هتكنز 1999). يمكن انتقاد التحليل الاقتصادي على وجه الخصوص وفق هذه الأسس. إذ بتقديم "الاقتصاد" بوصفه مجالاً مستقلاً عن المجتمع الذي يحتاج لتطبيق نظريات "علمية" تقنية متقدمة جداً لفهمه، فإن بمقدور صناع القرار تقديم إصلاحات اقتصادية محايدة سياسياً- في حين أنه بالحقيقة، عندما تنفذ سياسات مثل تقليص الإنفاق على الخدمات العامة أو تقليص حقوق النقابات العمالية (إصلاحات تبرر نمطياً لتحقيق فعالية اقتصادية) فإن ذلك قد يخدم تماماً مصالح الأقوياء (أغنى الأغنياء) في المجتمع.

وبتفكيره بنظريات العلاقات الدولية، قد يطرح المنظر النقدي أيضاً أسئلة تتعلق بالكيفية التي تخدم بها العلاقات الدولية الواقعية مصالح النخبة المهيمنة. الواقعية نظرية من نظريات العلاقات الدولية كانت مؤثرة بشكل كبير في دوائر السياسات الخارجية؛ ولقد تم التسليم بها بوصفها نظرية "الفطرة السليمة" عن العالم. مع ذلك فإن فكرة الواقعي بأننا بحاجة للقوى العظمى لتوفير الاستقرار في النظام العالمي ما هي إلا حجة لتبرير الوضع القائم، بقدر ما هي نظرية لشرحه. فضلاً عن ذلك، إذا كان منطق الواقعية هو القول بأن على كل الدول الاستثمار في إطار قدراتها العسكرية- قد يناسب ذلك جيداً دولاً غنية مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هل بوسع دولة مثل تنزانيا المثقلة بالديون الدولية، وإحدى أفقر دول العالم، أن تتبع مثل هذه السياسة؟ ما نحن بحاجة لطرحه هو، هل يستفيد القوي من استمرار "خرافة" المنظّر الواقعي في السياسات الدولية؟

يستمد العديد من المنظرين النقديين إلهاماً خاصاً من عمل مفكر ماركسي إيطالي يدعى أنتونيو غرامشكي. حاول غرامشكي، وهو يكتب في إيطاليا في مطلع القرن العشرين، تفسير السبب وراء استمرار الطبقات العاملة في دعم النظام الرأسمالي، مع أن ذلك على ما يبدو أدى إلى قدر كبير من الفقر

والحرمان. ثم لماذا لم تشارك هذه الطبقات العاملة في سياسة ثورية قد تؤدي إلى الإطاحة بالنظام؟ لقد قدم غرامشكي مفهوم *الهيمنة* لكي يفسر كيف أصبح النظام الرأسمالي مقبولاً باعتباره النظام الاقتصادي الأفضل على الإطلاق. لا تنطوي الهيمنة على عنصر قسري فقط (كيف لعب العنف السياسي من قبل الدولة دوراً في ردع العصيان)؛ لكنها تعمل أيضاً بالرضى (الطريقة التي أضحى من خلالها ينظر إلى قيم الطبقات الاجتماعية الأغنى على أنها قيم "الفطرة السليمة"). بالتالي، فإن مفهوم الهيمنة يتعلق بالأشكال الدقيقة من الضبط والتلاعب الإيديولوجي التي تم تخليدها فيما سمي بالمجتمع المدني (عبر أشياء مثل النظام التربوي والكنيسة ووسائل الإعلام)؛ والتي عملت على دعم البنى الاستغلالية والقمعية التي تكمن وراء النظام الرأسمالي.

ولقد حاول كتاب مثل روبرت كوكس وستيفن جيل (غالباً ما يشار إليهما بالغرامشكيين الجدد) تطبيق مفهوم الهيمنة هذا على المستوى العالمي؛ كما قدما فكرة أن تطور الهيمنة العابرة للدول قيد الحدوث. هذه الفكرة سنبحثها ثانية في الفصل 7؛ لكن الفكرة الأساسية هي أن لرأس المال العالمي مكانة خاصة؛ وقد عزز القوة في الاقتصاد العالمي اليوم. يرى كوكس أن فكرة مركزية الدولة عند المدرسة الواقعية تطمس المدى الذي لا تقتصر فيه ممارسة القوة في السياسة الدولية على الدول فحسب، بل تظهر في ممارسة القوة على أيدي "قوى اجتماعية". وإن تأثير طبقة عالمية متزايدة من الرأسماليين على المؤسسات الدولية وضمنها، وعلى الدول، والشركات متعددة الجنسيات هو مثال عن فكرة القوة لدى القوى الاجتماعية في السياسة الدولية. كما تغلف فكرة الهيمنة بلطافة فكرة أخرى هي أن هذه التجمعات الاجتماعية القوية، التي لا تحدها الحدود الجغرافية، قادرة على إعادة إنتاج هيمنتها السياسية عبر الجمع بين الإكراه والرضى.

وفي شرح كيفية مواجهة نظام هذا العالم المهيمن، يستخدم كوكس ثانية مفهوماً عند غرامشكي- مقاومة الهيمنة. فلكي تقلب نظاماً مهيمناً، ينبغي أن

تكون هناك أيديولوجية بديلة تدعمها مجموعات اجتماعية من طبقات مختلفة. والمثال المعاصر عن مقاومة الهيمنة العالمية، كما يقترح الغرامشكيون الجدد، يمكن العثور عليه فيما يسمى بحركة "مقاومة العولمة" (راجع الفصل 7) (إيسكل ومايكوسكا 2005). كذلك يطور الغرامشكيون الجدد نظرية تحررية في العلاقات الدولية من خلال مفهوم مقاومة الهيمنة (نظرية ملتزمة بقلب الهرميات القمعية التي تعمل على وضع مجموعات محددة من الناس في أسفل السلم الاجتماعي). بالتالي، تشكل النظرية النقدية عند الغرامشكيين الجدد أكثر من مجرد "نقد" للأشكال المعاصرة من التفكير في السياسات الدولية- إنها تقدم لنا أيضاً رؤية بديلة أو، بالعودة إلى الفكرة التي قدمناها في بداية هذا الفصل، "صورة" عن العلاقات الدولية: نظرية تحررية للتغيير الاجتماعي على مستوى عالمي متجذرة في تفحص أوجه الربط بين القوى الاجتماعية والأيديولوجية والهيمنة والرأسمالية.

ما بعد الحداثة

ما بعد الحداثة (تعرف أيضاً بما بعد البنيوية) هي من عدة أوجه النظرية ما بعد العلمية بامتياز. إنها منهج يعتمد، قبل أي شيء، على طرح أسئلة حول ادعاءات معرفية؛ كما تركز على كشف أشكال الربط بين خلق المعرفة والقوة. ذلك اهتمام يعكس عمل فيلسوف ما بعد الحداثة فوكو الذي درس الطريقة التي تخلق بها القوة والمعرفة واحدتهما الأخرى (كل منهما تدعم الأخرى). وهكذا، بالنسبة لما بعد الحداثي، شأنه شأن المنظّر النقدي، فإن المعرفة وفهمنا للعالم ليسا أمرين محايدين أو من "الفطرة السليمة"؛ إنما يعكسان علاقات قوة مهيمنة في المجتمع.

تقع ما بعد الحداثة بوصفها منهجاً ضمن العلاقات الدولية، في هوامش الحقل الأكاديمي. سبب ذلك، جزئياً، هو الطريقة التي تطورت بها خارج العلوم الاجتماعية في مناطق بحثية كالنقد الأدبي والدراسات الثقافية. على أية حال، كانت العلاقات الدولية معادية بشكل خاص لتطوير منظور ما بعد الحداثة. لقد

تحسر النقاد على استخدام اللغة النظرية جداً في تحليل ما بعد الحداثة؛ وقد تحدوا الهجوم على المعايير العلمية- متسائلين كيف يمكن تطوير نظريات صارمة لها تطبيقات عملية في "العالم الحقيقي" بدون التمسك ببعض المبادىء العلمية الاجتماعية (أوستيرود 1996: 389). رداً على ذلك، يرى ما بعد الحداثيين أنه لا ينبغي الحكم على ما بعد الحداثة بالمعايير نفسها لدى النظريات الوضعية والكلاسيكية في العلاقات الدولية التي حاولت تعريف "حقائق" محددة حول العالم. بالنسبة لما بعد الحداثيين، فإن غرض مشروعهم الفكري ليس الإتيان بنظرية قابلة للاختبار عن كيفية عمل العالم؛ بل ضم اهتمامات نقدية ومعيارية إلى مجال دراسة العلاقات الدولية بالكشف عن بنى القوة التي تنتج التصنيفات النظرية السائدة (سميث 1997).

إذن، ما هو مركزي بالنسبة لمنهج ما بعد الحداثة هو الهجوم على ما يدعى بالنظريات التبريرية- وهي نظريات مرتبطة بمجموعة محددة من "ادعاءات بالحقيقية" عن العالم. تقترح ما بعد الحداثة إن تبني نظرية معرفية أساسية (وجهة نظر عن العالم متجذرة في مثل تلك الادعاءات بالحقيقة) أمر مثير للمشاكل بدرجة كبيرة. السبب وراء ذلك هو اقتراحها بأنه لا يمكن أن تكون هناك معرفة موضوعية بالعالم- لا يوجد هناك أساس يمكننا وفقاً له الدفع بهذه الادعاءات عن "الحقيقة" إلى مستوى العالمية. بالتالي، فإن الموضوعية المزعومة لنظرية مثل الواقعية الجديدة تتكشف عن أنها تعكس بشكل أكبر الافتراضات وأشكال الانحياز الذاتي لهويات لأولئك المفكرين الذين يصوغون نظريات الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية. فكون معظم مفكري الواقعيين الجدد هم من البيض ومن الطبقة الوسطى في أمريكا الشمالية له أهميته بالنسبة لما بعد الحداثيين؛ ذلك أن كونهم أعضاء في واحدة من أكثر المجموعات تمتعاً بالامتيازات في المجتمع يلعب دوراً في بلورة نظرتهم للعالم وميلهم النظري تجاهه.

لقد كان لمنظور الواقعية الجديدة هدف مفضل بالنسبة لمفكر ما بعد الحداثة ريتشارد آشلي (1984، 1988)؛ إذ عارض أشلي بشدة الطريقة التي قدمت بها الواقعية الجديدة نظرة شاملة للسياسة الدولية يفسر فيه كل شيء بالرجوع إلى الربط مفرط التبسيط بالصفات البنيوية للفوضى. وهكذا، قللت الواقعية الجديدة من إمكانية ظهور وجهات نظر بديلة للسياسة الدولية- مما أدى في النهاية إلى إغلاق الجدال. لقد فسر منتقدو ما بعد الحداثة تجنب المنظور التأسيس والدعوة للجدال والحوار في العلاقات الدولية عند مفكري ما بعد الحداثة على أنه إخفاق بالإتيان بنظرة بديلة للعلاقات الدولية. أما النقد الأكثر شيوعاً لما بعد الحداثة فهو الموجود على نحو أكبر بقليل من النقد (والت 1998). على أية حال، مثل هذه المواقف تخطىء إلى حد ما في النقطة الأساسية لتحليل ما بعد الحداثة. وكما يوضح آشلي، هدف النظرية ليس استبدال نظرة مهيمنة وكليّة حول العلاقات الدولية بأخرى؛ إنما التقليل من أهمية مثل هذه النزعات. وبالتالي، فإن موقف ما بعد الحداثة يمكّن من

> **مقاومة الممارسات أو إبطال مفعولها؛ كما يمكن إثارة الشكوك بالحدود، بل تجاوزها؛ ويمكن تدمير أشكال التمثيل، وحرمانها من التصور بأنها صحيحة بنفسها، كذلك يمكن تسييسها وتأريخها: أشكال الوصل بين عناصر ثقافية متنوعة قد تصبح ممكنة؛ ويمكن لطرق جديدة من التفكير بالسياسة الدولية وممارستها أن تكون مفتوحة.**

(آشلي 1988: 254)

بالطبع، إن كثيراً مما يفعله ما بعد الحداثيين مشابه تماماً لما يقوم به المنظّرون النقديون. والحقيقة، يذهب بعضهم للقول إن ما بعد الحداثة هي شكل من أشكال النظرية النقدية؛ كما يميزون بين نظرية نقدية ما بعد حداثية ونظرية نقدية ماركسية. الاختلاف بين المنهجين يقع في نقد ما بعد الحداثة لفكرة الحداثة. بالنسبة لهم، تتألف الحداثة من الاعتقاد، الذي ذاع صيته أثناء

حقبة التنوير في القرن الثامن عشر، في قوة التحليل العلمي المحايد تماماً على إحداث تغيير تقدمي بغية تحقيق هدف مقرر سلفاً (أو أهداف نهائية). وفي حين يرفض فيه منظرون نقديون (ماركسيون) بشدة، مثل كوكس، البحث العلمي المحايد، فإن التزام النظرية النقدية بفكرة نظرية تحررية عن التغير الاجتماعي لا ينفصل البتة عن تراث عصر التنوير.

وفي سعيهم لكشف العلاقة بين المعرفة والقوة، تبنى ما بعد الحداثيين مجموعة متميزة من الوسائل المنهجية. إحدى هذه الوسائل هو أسلوب التحليل النصي- تحليل اللغة أو "النصوص" عبر التفكيكية. إن ما ينطوي عليه ذلك هو خلخلة الفكرة بأن هناك أي مفاهيم مستقرة في دراسة الظواهر الاجتماعية، وتحدي نزعة وضع حدود حول ما نعتبره متضادات في الفكر الغربي (مثلاً، الأنا والآخر؛ الرجل والمرأة؛ العقل والعاطفة). بالتالي، يمكننا أخذ مفهوم مثل "العقلانية"، وهو شيء على غاية من التبجيل في نظرية الواقعية في العلاقات الدولية والذي يتحدث دائماً عن الدولة بوصفها لاعباً عقلانياً، ونقارنه بفكرة "العاطفة". من الواضح أن العقلانية مفهوم أكثر تبجيلاً في نظريات العلاقات الدولية المهيمنة؛ ونظرتنا المعتمدة على الفطرة السليمة ترى أن العقلانية هي صفة هامة لأي دبلوماسي أو أي مسؤول يشغل موقعاً في السياسة الخارجية. لكن هل تفضيل العقلانية على العاطفة يعكس نظاماً عالمياً يمكن فيه الدفاع عن العنف والعدوان بعقلانية بدلاً من اعتبارهما أشياء مرعبة ومقززة تتعارض تماماً مع إنسانيتنا العامة؟

إن ما يكمن في صميم التفكير ما بعد الحداثي هو الاعتقاد بأنه لا يمكن فصل الإنسان الذي يدرس العلاقات الدولية عن موضوع دراسته. وبالتالي، في الوقت الذي تولي فيه بعض نظريات العلاقات الدولية (الواقعية الجديدة، خاصة) أهمية لحاجة المفكر للنظر إلى العالم من وجهة نظر موضوعية محايدة تماماً؛ يدعي ما بعد الحداثيين أن هدف الحيادية التامة لا يمكن تحقيقه أبداً. إذ إن أشياء مثل طبقة المؤلف الاجتماعية، عنصره ومجموعته العرقية وجنسه وقوميته

كلها أشياء تؤثر بشكل أو بآخر بالطريقة التي تُخلق فيها المعرفة. إن النظريات التي تقدم نفسها بأنها محايدة تماماً و"علمية" إنما تفعل ذلك لأنها بوصفها نفسها كذلك تضفي شرعية على عمل المفكر- لكن يرى ما بعد الحداثيين بدلاً من ذلك أن هذه النظريات غير علمية وذاتية ومفعمة بالقيم والآراء شأنها شأن أي مجموعة أخرى من النظريات. لكن مع استمرارنا في المناقشة، سنجد أن العديد من أوجه الاهتمام المهمة هذه عن موقف/مكانة المنظّر/الباحث هي أمور مركزية بالنسبة للمنظورات النسوية فيما يخص العلاقات الدولية أيضاً.

الحركة النسوية

ظهرت النظرية النسوية في العلاقات الدولية في ثمانينيات القرن العشرين؛ وقدمت نقداً لاذعاً للطرق التي تشكلت بها معرفتنا بالعلاقات الدولية من خلال خبرات الرجال والتي أهملت تماماً الطرق المختلفة جداً التي تمارس بها النساء السياسات الدولية. طرحت سينثيا إينول (1989) في دراستها النسوية منقطعة النظير للعلاقات الدولية، "**الموز والشواطئ والقواعد: العلاقات الدولية بصبغة نسوية**" السؤال التالي: "أين هن النساء؟" وقد كان ذلك سؤالاً مهماً لأن النساء كن مغيبات بشكل ملحوظ عن مجال السياسة الدولية- حيث لم تمثل النساء إلا بأعداد قليلة جداً في كل المجالات التي ترتبط "تقليدياً" بالعلاقات الدولية: رؤساء الدول، والسلك الدبلوماسي، وضباط كبار في الجيش، وشخصيات رائدة جداً في مجال الأعمال، ورؤساء المنظمات الدولية الخ. ما حاولت إينول فعله هو القول بأن النساء لسن مغيبات عن العلاقات الدولية- بل تم تجاهلهن تماماً. ولأننا نعرّف العلاقات الدولية بأنها تتعامل مع العلاقات السياسية "العالية" بين الدول، فإننا نفشل في إدراك الأدوار الأساسية، ومع ذلك غير المثمنة جيداً، التي تلعبها النساء كزوجات دبلوماسيات، وعاملات في الشركات متعددة الجنسيات، أو في المزارع.

تتحدى إينول بسؤالها "أين هن النساء؟" فهمنا للعلاقات الدولية وتلفت الانتباه إلى الطريقة التي ترتكز فيها عملية السياسة العالمية (والاقتصاد أيضاً) على

تبعية النساء. وبشكل مشابه، يرى كل من بيترسن ورونيان (1999) أن على منظري العلاقات الدولية تطبيق "عدسات جنسية"- بعبارة أخرى، الأخذ بعين الاعتبار كيف أن التفكير بالجنس الآخر يجبرنا على إعادة التفكير بدراسة العلاقات الدولية. تُقدم معظم نظريات العلاقات الدولية على أنها محايدة جنسياً، خاصة أنك لن تعثر على نقاشات تدور حول الرجال والنساء، والذكورة والأنوثة في معظم نصوص العلاقات الدولية المهيمنة. لكن عندما نستخدم عدسة الجنس، يمكننا البدء بإعادة التفكير بالطريقة التي تعكس فيها هذه النظريات افتراضات ذات علاقة بجنس الإنسان. وكما يرى بيتمان (1996 : 7) "العلاقات الدولية هي واحدة من أكثر الحقول المعرفية ذكورة". وبالنتيجة:

> **ليس صدفة أنها واحدة من أكثر الحقول المعرفية عصية على التفكير النسوي. إنها تتقدم بشكل كبير وكأن النساء غير موجودات في السياسة الدولية. وذلك يوحي بأن "الدولي" هو حرفياً من اختصاص الرجال؛ أو ربما يلعب النساء والرجال أدواراً متماثلة ويتأثرون بشكل متماثل بالعلاقات والعمليات الدولية. إن العلاقات الدولية كانت مترددة في الإصغاء إلى سياسات صناعة معرفتها، بما في ذلك سياسات جنسها. لقد أبعدت إلى تاريخ قريب جداً، وما زالت في العديد من الأمكنة، تبعد التفكير النسوي والمدافعين عن النساء.**

(بيتمان 1996 : 7)

لقد لفت مناصرو الحركة النسوية الانتباه للطريقة التي نبني بها أفكاراً محددة حول الصفات الذكورية والأنثوية. إذ يُنظر إلى الرجال عادة، وبصورة نموذجية، بأنهم أقوياء وعنيفون لكن مع ذلك عقلاء أيضاً. في حين يُنظر إلى النساء على أنهن سلبيات وعاطفيات وحنونات (لا يقول مناصرو الحركة النسائية أن الرجال والنساء هم كذلك بطبيعة الحال؛ إلا أن هذه تصنيفات مؤسسة اجتماعياً تصوغ الطريقة التي نفكر بها بالفروقات ما بين الجنسين). وإذا ما

فكرنا بشروط هذه التصنيفات، يمكننا أن نرى بوضوح أن الواقعية والواقعية الجديدة- بتأكيدهما على الدول العقلانية التي تسعى جاهدة للعيش في عالم عنيف ومعادٍ- هما نظريتان صممتا بوضوح مع افتراضات ذكورية في المخيلة.

يعتمد مناصرو الحركة النسائية على عدة أرضيات مختلفة في محاولتهم تحدي مشروعية منظور كل من الواقعية والواقعية الجديدة. أولاً، إنهم ينتقدون المبالغة في التركيز على العنف، والعدوانية، والمنافسة الموجودة في الفكر الواقعي. فكتاب أمثال مورجينثاو يعتمدون في فهمهم للواقعية على ادعاءات محددة حول الطبيعة البشرية (الأنانية، المنافسة، العنف). وقد تحدى مناصرو الحركة النسائية هذه الفكرة متسائلين من هم الأشخاص الذين يعتبرون نموذجاً لهذا السلوك (بيمان، 1996: 92)؟ وهكذا، بالنسبة لمناصري الحركة النسائية، فإن ما يقوم به مورجينثاو يمكن تسميته بـ "هيمنة الفكر الذكوري"- اعتماد الصفات المرتبطة بالذكورة وتعميمها. كما أن القيمة التي تعطى للعقلانية والفعل العقلاني في كثير من نظريات العلاقات الدولية لهي مثال آخر على هيمنة الفكر الذكوري- تفضيل الصفات المرتبطة بالذكورة على حساب الصفات المرتبطة بالأنوثة. كما أن العديد من مناصري الحركة النسوية قد اعتمدوا أيضاً على منهجيات ما بعد الحداثة مثل تحليل الخطاب لتفكيك أوجه الانحياز الذكوري المزروع في لغة العلاقات الدولية نفسها. توظف كارول كوهين (1987) التحليل النصي، على سبيل المثال، في دراستها للطريقة التي تجذرت فيها لغة العلاقات الدولية في الافتراضات الذكورية. كما تعرض اللغة "التقنية الاستراتيجية" العقلانية المحايدة (كوهين 1987: 715) لـ "مفكري الدفاع" الاستراتيجيات الدفاعية بلغة محايدة مزيفة علمياً تطمس الأثر الإنساني المدمر للصراع.

ثانياً، يتحدى مناصرو الحركة النسوية الطريقة التي تفهم بها الدولة في كثير من نظرية العلاقات الدولية. إذ تفترض التيارات الأساسية في العلاقات الدولية ببساطة أن السياسة الدولية هي شيء تمارسه الدول ذات السيادة- لكن

كما توضح جيل ستينز (1998)، يمكن مقارعة مثل تلك الصيغة المبسطة حسب عدد من الأسس بتطبيق بصائر من الحركة النسوية. فنزعة المدرسة الواقعية للتركيز حصراً على العلاقات بين الدول تطمس المدى الذي تحدث فيه الأشياء تحت مستوى الدول؛ مما يؤدي في نهاية المطاف إلى وضع دراسة العلاقات بين الجنسين ضمن المجال الوطني الذي لا مكان له في "السياسات العليا" التي تنتمي إليها العلاقات الدولية. بهذا المعنى، فإن مفكري العلاقات الدولية قادرون على الحفاظ على هذه الخرافة المفيدة بخصوص حيادية الجنس وذلك لأنهم لا يرون أية مكانة شرعية لها ضمن دراسة السياسة الدولية. على أية حال، أوضح مناصرو الحركة النسوية بأن فهم الدولة على أنها "محادية جنسياً" يطمس المدى الذي تصرفت به الدول لمأسسة عدم المساواة بين الجنسين عبر بناها القانونية والبيروقراطية وممارساتها السياسية. علاوة على ذلك، فإن تشكيل الدولة الحديثة "ذات السيادة" في السياسة الدولية مرتبط بأفكار "الأمة" بوصفها كينونة سياسية مستقلة (وبالتالي "الدول- الأمم")؛ لكن كما وضح عدد من المفكرين، فإن الوطنية هي إيديولوجية مجنسة إلى حد كبير انبثقت في القرن التاسع عشر؛ واحتوت على عدد من الافتراضات حول الدور "المناسب" للرجال والنساء في المجتمع (يوفال- ديفس وأنثياس 1989). ومع أن معظم نظرية العلاقات الدولية تعتبر صنف الدولة أمراً مفروغاً منه، فإن النظرة النسوية للعلاقات الدولية تعبر عن أشكال قلق مهمة بخصوص الهيمنة الذكورية الحقيقية الموجودة في معظم الدول حول العالم، وكذلك العمليات التي أظهرت الدول من خلالها أنها منحازة جنسياً- بوصفها "دول رجال" (هوبر 2001). وكما أشارت بيتمان "ببساطة، ليس ممكناً شرح قوة الدولة بدون شرح الاقصاء المنتظم للنساء منها" (بيتمان 1996: 5).

ثالثاً، وجهت انتقادات محددة للنظريات السائدة في العلاقات الدولية مثل نظرية الواقعية الجديدة التي تتبنى أساليب وضعية. وعلى غرار ما بعد الحداثيين، يقترح العديد من مناصري الحركة النسوية أن شرح العلاقات الدولية لا يمكن

تصميمه بطريقة موضوعية محايدة تماماً. إذ إن التمسك بالمنهج الموضوعي العقلاني العلمي- الاجتماعي الموجود في نظرية العلاقات الدولية الوضعية السائدة هو نفسه دليل على التحيز الذكوري ضمن الحقل. ويرى روبرت كوهين (1991، 1998)، على سبيل المثال، أن على مفكري الحركة النسوية تطوير برنامج بحث علمي أكثر وضوحاً و"علمية" (وأن تتجنب ربطها بما بعد الحداثة) - في حين ردت باحثة العلاقات الدولية المناصرة للحركة النسوية ج. آن تيكنر (1997) "أنت فقط لا تفهم"! أما المدى الذي أساءت فيه نظريات العلاقات الدولية السائدة فهم ادعاءات العلاقات الدولية النسوية وفسرتها بأشكال مغلوطة فربما يلقى أفضلَ مراجعةٍ وتفسيرٍ في بحث كتبه ستينز (2003).

أخيراً، يعبر مناصرو الحركة النسوية عن قلقهم بخصوص مستوى التجريد في نظريات العلاقات الدولية مثل الواقعية الجديدة. إذ تولد المقاربات الوضعية في العلاقات الدولية حقلاً جله يدور حول قيم "علمية" موضوعية محايدة بدلاً من الحديث عن الطرق التي تتعامل بها السياسة الدولية وتؤثر بالحياة اليومية للناس العاديين. يدعو ينغز (2004) إعادة الصياغة النسوية هذه للسياسة الدولية بـ "المراجعة الوجودية"- وهي عملية يتجاوز فيها المفكرون التعريفات المسلم بها (على سبيل المثال، الدولة) ليظهروا كيف أن هذه التعريفات تحجب وتخبىء علاقات قوة مجنسة (وأشكال أخرى من علاقات القوة الاجتماعية). وهكذا، فإن إحدى فوائد العلاقات الدولية النسوية هي أنها فتحت فضاء لأصوات "المضطهدين" لكي تُضم إلى الحقل. وفي الوقت الذي يعتبر فيه بعض مفكري العلاقات الدولية النسوية ما هو معروف بأنه "موقف نسوي"- إنهم ينظرون إلى السياسة الدولية من منظور نسوي، إلا أنه أصبح معترفاً به بشكل متزايد أن هناك عدة مواقف أنثوية تتوسطها فروقات تتعلق بالعرق، والعنصر، والدين، والجنسية والطبقة الاجتماعية؛ وبالتالي، فإن بعضاً من أهم أشكال الفكر الأنثوي المتعلق بالعلاقات الدولية الذي ظهر في الآونة الأخيرة يعتمد على تطورات في نظرية ما بعد الحقبة الاستعمارية في محاولته لبناء مقاربة أكثر تأملية في

التنظير النسوي؛ إنه فكر يعترف بتفرد منظورات "الجنوب" وتجاربها في إعادة بناء جدول أعمال السياسة الدولية (تشاودري وناير 2002).

البنائية

لقد أصبح الموقف البنائي من العلاقات الدولية مقبولاً بشكل متزايد بوصفه موقفاً نظرياً مهماً في العلاقات الدولية. يتقاسم البنائيون وجهة النظر القائلة إن كل أشكال المعرفة عن العالم "مبنية اجتماعياً"- إنها تعكس أهواءنا وأفكارنا وافتراضاتنا، بدلاً من أن تعكس حقيقة اجتماعية موضوعية. بالتالي البنائية، شأنها شأن المقاربات الأخرى التي راجعناها في هذا الفصل، تتحدى المدى الذي يمكن فيه التعامل مع السياسة الدولية بوصفها **علماً** اجتماعياً وضعياً وذلك لأنها تبحث بالكيفية التي تلعب بها أشياء كقواعد السلوك والأفكار والثقافة دوراً في بناء الوقائع السياسية (وليمز 1998: 208). بهذا المعنى، السياسة الدولية هي أساساً انعكاس لأفكار الناس عن العالم بدلاً من انعكاس للقوى المادية التي تصوغ تجارب الناس عن العالم. على أية حال، لبعض الأفكار التي لدينا عن العالم تأثير أكبر بكثير مقارنة بغيرها- على سبيل المثال، أفكار مثل "الدولة لها أهميتها في العلاقات الدولية" أو "العولمة تغير من طبيعة السياسة الدولية" هي أفكار شائعة معتنقة اليوم. هذه الأفكار الشائعة المعتنقة هي التي يهتم بها البنائيون بوجه خاص؛ إذ إن هدفهم هو التركيز على الكيفية التي يظهر بها الإجماع حول أفكار معينة- وكيف تبلغ بعض الأفكار المحددة درجة "الحقائق" في السياسات الدولية. يشار إلى هذه الأفكار، عادة، بـ "المعتقدات المتمثلة داخلياً"؛ إنها أفكار تبنى اجتماعياً؛ لكنها تعتبر، على نطاق واسع، وكأنها صحيحة.

علاوة على ذلك، فإن المعتقدات المتمثلة جماعياً كهذه هي انعكاس للكيفية التي تصوغ بها المفاهيم المبنية اجتماعياً عن هوية اللاعب واهتماماته في السياسات الدولية. فعلى سبيل المثال، الاعتقاد بأن "دور الدولة الأساسي هو البحث عن الأمن بما يحقق المصلحة الوطنية" يساعد الدولة على بناء هويتها

بوصفها لاعباً وطنياً واحداً عقلانياً، وعلى بناء مصلحتها (الوطنية) في سعيها لتعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية لتضمن "الأمن" والبقاء. هذه الحجة يلخصها ألكسندر ويندت عندما يدعي أن "الهويات هي أساس المصالح" (ويندت 1992: 397). على أية حال، الهويات نفسها هي نتاج المعتقدات المتمثلة جماعياً؛ فهي ليست ثابتة، بل علائقية (تُعرف بعلاقتها بهويات ومصالح لاعبين آخرين). وتمثل أحد الدلالات الأهم لهذا المدّ البنائي الاجتماعي في التركيز على العلاقة بين الذهني (أي، المعتقدات المتمثلة جماعياً المبنية اجتماعياً) والمادي ("العالم الحقيقي" للأمن والاقتصاد الذي يحدث فيه نشاط العلاقات السياسية). حول هذا الموضوع بالذات يمكننا أن نرى فرقاً بين البنائية وأنواع المذاهب الأخرى في فكر العلاقات الدولية.

أولاً، تختلف البنائية عن المقاربات الوضعية في دراسة العلاقات الدولية مثل الواقعية الجديدة التي تؤكد على الدور المادي للفوضى الدولية في بناء سلوك اللاعب (أي الدولة)؛ إذ يؤكد أعلام البنائية أن الطريقة التي تصوغ بها هذه البنى سلوك اللاعب هي نتاج المعتقدات الذاتية الداخلية (ويندت 1994: 385). لذلك فإن ما كان يقصده ألكسندر ويندت (1992) عندما قال "الفوضى هي ما تستفيد الدول منه"؛ هو أن فكرة الفوضى في السياسة الدولية هي ذلك بالضبط- مجرد فكرة- لكنها فكرة قوية ومؤثرة اعتنقتها كل الدول وتعتقد بوجودها. يتبنى ويندت الفكرة التي تعتمدها الواقعية الجديدة بأن السياسة الدولية تعمل طبقاً لشروط الفوضى؛ وأن الفوضى لها صفة بنيوية؛ لكنه يقترح أن السبب وراء مثل هذا النظام الفوضوي يتعلق إلى حد أكبر بالطريقة التي أضحت الدول تعرّف بها مصالحها وهوياتها (كدول ذات سيادة).

لا يتحدى ويندت كثيراً، بنيوية الواقعية الجديدة وتصورها الأساسي للبنية؛ حيث يعتبر الواقعيون الجدد البنى ثابتة وغير متبدلة- فالفوضى بالنسبة لهم شرط أساسي للسياسة الدولية وتعمل على تنظيم كيفية سلوك اللاعبين وكبحه. الواقعية الجديدة هي ما يمكن تسميته بالنظرية المقررة بنيوياً- البنية

تفسر كل شيء. يعتبر ويندت ذلك مشكلة لأنه لا يوجد تفسير عن سبب وجود هذه البنى في المقام الأول. علاوة على ذلك، لا توجد فرصة للتغيير ضمن منظورات كهذه للعالم مقررة بنيوياً. إلا أن فهم البنائية للسياسة الدولية يفتح فرجة صغيرة للتغيير ذلك لأنه إذا وجدت فوضى على أساس المعتقدات المتمثلة جماعياً والمتجذرة في السلوك الإنساني، عندئذٍ، يمكننا تجاوزها (ببطء). وبالتالي، تبحث البنائية عن آلية لإزالة التفريق الحاد بين البنية والوكالة (كما تفهم من حيث العلاقة بين الدول ذات السيادة' الوكلاء 'والفوضى العالمية) وهو ما يصبغ الكثير من تفكير العلاقات الدولية.

لكن بقبولنا أن للفوضى صفة بنيوية- مع أنها نتاج المعتقدات المتمثلة جماعياً بدلاً من كونها مادية محسوسة- يقترح النقاد أن ويندت يوافق على مقاربة تنظر إلى بناء هوية الدولة من حيث علاقات الدولة بالدول الأخرى ضمن النظام؛ كما يرى النقاد أنه أخفق في مناقشة كيف أن تشكيل هوية الدولة يعكس أيضاً عمليات وطنية داخلية (زيهفوس 2002). على أية حال، ليس ذلك نمطاً سائداً في أشكال تفكير البنائية كلها. إذ حاول بيتر كاتزينشتاين، على سبيل المثال، في عمله كله أن يتفحص العلاقة بين المصالح الوطنية والمصالح العالمية والدور الذي تلعبه الأفكار في قولبة النتائج السياسية. فعلى سبيل المثال، في بحث بعنوان "لماذا يتواجد النيتو في آسيا؟" يتفحص هيمر وكاتزينشتاين (2002) كيف أن سياسة الولايات المتحدة تجاه آسيا خلال الحرب الباردة كان تمتزج بها أفكار عنصرية تماماً حول آسيا متجذرة بعمق في الثقافة السياسية الأمريكية وكذلك أفكار عن ماهية الهوية الأمريكية بوصفها أمة "غربية". (هذه الأفكار البنائية عن آسيا، قوبلت بدورها، بإعادة بناء هوية إقليمية آسيوية ضمن آسيا- وهو نقاش درسناه بمزيد من التفصيل في الفصل 5، الإطار 5.2).

ثانياً، علينا لفت الانتباه للطريقة التي تختلف فيها البنائية عما بعد الحداثة. تحاول كلتا المدرستين التوكيد على البنية الاجتماعية؛ لكن بالنسبة لما بعد الحداثة، يعني اللجوء للبنية الاجتماعية أن اعترافاً بالطبيعة المبنية اجتماعياً

للعالم يمكنه مساعدتنا على تحدي معتقداتنا الأساسية وقيمنا وطرق تحصيل المعرفة لدينا- تحدي مفهوم أن "العالم الحقيقي" موجود. بهذا المعنى، يحاول معظم مفكري البنائية التسليم بأن هناك نوعاً من الحقيقة الاجتماعية الموضوعية، وأن عمليات البناء الاجتماعية قد لعبت دوراً في ظهورها. عندئذ، ربما تتمثل إحدى أفضل طرق التفكير البنائية في العلاقات الدولية بأنها تحاول تطوير نوع من "الطريق الثالث" بين مقاربة المدرسة الوضعية وما بعد الوضعية (أدلر 1997؛ تشيكل 1997).

على أية حال، يحاول معظم مفكري البنائية الانخراط، خاصة، بمقاربات أكثر "واقعية" في هذا الحقل بدلاً من المقاربات ما بعد الوضعية الأخرى التي نوقشت في هذا الفصل. والحقيقة، أن الكثيرين يتحدون إن كان فكر البنائية هو ما بعد وضعي أصلاً انطلاقاً أن العديد من مفكريها حاولوا فقط إضافة الاهتمام بالأفكار والهويات إلى مقاربتهم المعتمدة على أسلوب "حل المشاكل" وغير المسيسة إلى كبير تنظيرياً (ستيرلنغ- فوكر 2000؛ تشيكي وهيني 2002). علاوة على ذلك، أضيفت بعض أشكال الاهتمامات البنائية المحددة حول دور الأفكار والقيم والثقافة مباشرة على عمل المفكرين الوضعيين التقليديين- وقد اعُتبر ذلك وسيلة للتخلص من "المتغيرات الأخرى" في عملهم (راجع، على سبيل المثال، غولدشتاين وكوهين 1993).

لكن اعتماد أشكال فهم بنائية فيما يتعلق بالعلاقة بين الفكري والمادي ليس بحد ذاته فعلاً من أفعال عدم التسييس؛ إذ يرى روس- سميث (2005) أنه يجب على مفكري البنائية التحرك بعيداً عن نزعتهم نحو الإنخراط في العلاقات الدولية العقلانية؛ والانشغال بدلاً عن ذلك بالقضايا المعيارية والأخلاقية التي من شأنها إبعاد البنائية عن مقاربة "حل المشاكل" تنظيرياً، وتقريبها مما يمكنه مساعدتها في تطوير مقاربة أكثر تحررية لتنظير السياسة الدولية. فعلى سبيل المثال، يرى لوكر وبروغل (2001) أنه يجب على البنائية الاعتماد بشكل أكبر على بعض المسائل السياسية الهامة المتعلقة بكيفية إنتاج المعرفة تلك التي طرحتها

الحركة النسوية في العلاقات الدولية. ذلك الانخراط قد يكون إحدى الطرق التي يمكن بها تطوير بنائية أكثر تسيساً وتحررية، وفي نهاية المطاف ما بعد وضعية أكثر. بعض هذه المقاربات البنائية الأكثر اجتماعية ونقدية سنناقشها أكثر عندما نناقش العولمة في الفصل 8.

ماذا عنت/تعني ما بعد الوضعية لدراسة العلاقات الدولية

ربما لاحظت أن تراث ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية ظهر في نهاية ثمانينيات القرن العشرين ومطلع تسعينياته. ما هي أهمية هذا التاريخ؟ لماذا كان الحقل ناضجاً فقط عند ذلك التاريخ لقبول مثل ذلك التحدي الجذري لأسسه المنهجية؟ قبل أي شي، كانت الحركة النسوية بوصفها عقيدة سياسية موجودة منذ القرن الثامن عشر؛ في حين أن جذور ما بعد الحداثة تعود لأربعينيات القرن العشرين؛ كما أن النظرية النقدية تدين بالكثير لأعمال الماركسية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لذلك نتساءل ما السبب وراء تجاهل هذه المدارس الفكرية الثلاث وطوال هذه الفترة من قبل التيار الفكري الأساسي في العلاقات الدولية؟

تكمن الإجابة جزئياً في الظروف التاريخية لنهاية ثمانينيات القرن العشرين؛ إذ إن نهاية الحرب الباردة فتحت المجال لتحدي الطريقة التي نفكر بها في العلاقات الدولية. لقد قدمت الواقعية والواقعية الجديدة، على وجه الخصوص، تفسيراً مناسباً للحرب الباردة، لكنها، مع ذلك، أخفقت في التنبؤ بنهاية ذلك الصراع (فقبل كل شيء، الواقعية الجديدة نظرية لا تاريخية- لا مكان للتغير فيها). ومن الطبيعي أن يسد هذا الفراغ التنظيري عددٌ من المفكرين المثاليين، ومفكري المدرسة الإنجليزية (كيغلي 1993)؛ ولكن ذلك خلق مجالاً لإعادة التفكير بالأسس الفكرية للموضوع.

تعكس النظريات الثلاث ما بعد الوضعية التي بحثناها نقلة ضمن العلاقات الدولية نحو تفكير معياري ونقدي (خاصة في حالة الحركة النسوية والنظرية

النقدية- التحررية). مع أن المدّ الأخلاقي في العلاقات الدولية موضوع سنطوره بشكل أكبر في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب. أما ما وضحه هذا الفصل فهو أن مجال دراسة العلاقات الدولية الذي يحاول فقط توصيف الواقع أصبح موضع تحرٍ بشكل أكثر فأكثر.

مواضيع للنقاش

1.هل توافق أو لا توافق على النظرة القائلة إن دراسة العلاقات الدولية يمكن التعامل معها بوصفها علماً؟
2.هل هناك موقف متماسك لما بعد الوضعية في العلاقات الدولية؟ ما هي الاهتمامات التي يتقاسمها معظم مفكري ما بعد الوضعية؟
3.ماذا يعني روبرت كوكس عندما يقول "النظرية هي دائماً لشخص ما ولغرض ما"؟
4.ماذا تعني عبارة تطبيق "عدسة اختلاف الجنس"؟
5.كيف يمكننا "تفكيك" نظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية؟
6.هل أنت مقتنع بحجة ألكسندر ويندت بأن "الفوضى هي ما تجنيه الدول منها"؟

قراءات إضافية:

GENERAL: THEORIES AND THEORISTS Burchill, S. and Linklater, A. et al. (eds) (2005) Theories of International Relations, third edition, Basingstoke: Palgrave MacMillan. Griffiths, M. (1999) Fifty Key Thinkers in International Relations. London: Routledge. See entries on Robert Cox, Alexander Wendt, Richard Ashley, Cynthia Enloe and J. Ann Tickner. Brown, C. with Ainley, K. (2005) Understanding International Relations, third edition. Basingstoke: Palgrave Macmillan. See Chapter 3. Smith, S. and Owens, P. (2005) 'Alternative Approaches to International Theory', in J. Baylis and S. Smith (eds) The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, third Edition, Oxford: Oxford University Press, pp. 271–290.

METHODOLOGICAL DEBATES Jackson, R. and Sørenson, G. (2003) Introduction to International Relations: Theories and Approaches, second edition, Oxford: Oxford University Press. See Chapters 8 and 9. Lapid, Y. (1989) 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era', International Studies Quarterly 33: 235–254. Smith, S., Booth, K. and Zalewski, M. (eds) (1996) International Theory: Positivism and Beyond, Cambridge: Cambridge University Press.

CRITICAL THEORY Cox, R.W. (1996) Approaches to World Order, Cambridge: Cambridge University Press.

POSTMODERNISM Ashley, R. (1988) 'Untying the Sovereign State: a Double Reading of the Anarchy Problematique', Millennium: Journal of International Studies 17 (2): 227–262.

GENDER Steans, J. (1998) Gender and International Relations: An Introduction, Cambridge: Polity Press.

CONSTRUCTIVISM Wendt, A. (1992) 'Anarchy is What States Make of It: the Social Construction of Power Politics', International Organization, 46 (2): 391–426.

الفصل السابع

إعادة رسم السياسات الدولية

العولمة

قد يتوقع الطلبة الذين يدرسون مقرراً في السياسات الدولية، وهم على حق، أن تشمل دراستهم مواضيع تتعلق بالحرب والسلام في النظام العالمي، والدبلوماسية، ورسم السياسة الخارجية، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. وقد يكون الطلبة أقل ميلاً للتفكير أن السياسة الدولية تتعلق بالتجارة الدولية، والمال والتمويل، ورسم السياسة الاقتصادية، والهجرة أو الفقر العالمي وعدم المساواة. والحقيقة، في الماضي كانت المواضيع الاقتصادية ضمن الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية تعتبر أقل أهمية مقارنة بـ"السياسات العليا" للعلاقات بين الدول. في هذا الفصل، سنواجه النظرة الواقعية هذه بنقاش واحد من أهم الحقول الفرعية في العلاقات الدولية- الاقتصاد السياسي العالمي- كي تتعرف على مفهوم العولمة الذي كان محط اهتمام كبير في فكر الاقتصاد السياسي العالمي.

ليس تقديم مفهوم العولمة بالأمر السهل، على أية حال- إذ أوضح روزنبرغ (2000: 11)، على سبيل المثال، أننا "نعيش اليوم في عصر دراسات العولمة الحقيقي- وبالتأكيد لا ننوي أن نطوف معك بكل ما نشر عن العولمة في فصل قصير واحد. علاوة على ذلك، لا نهدف إلى تزويدك بتعريف شامل لما عليه العولمة؛ بل سنعرفك بأشكال الجدل (العنيفة جداً) المحيطة بموضوع العولمة. والأهم من ذلك، سنطرح أسئلة تتعلق بالعلاقة بين العولمة والدولة. وهذا موضوع يتمتع بأهمية

قصوى في دراسة العلاقات الدولية؛ ليس أقله، هو أن نجبر على إعادة التفكير بالطريقة التي تتصرف بها الدول، عندئذٍ علينا إعادة التفكير أيضاً بصحة الفكر الواقعي الذي تعرفت عليه في فصول هذا الكتاب السابقة.

تقديم نظرة اقتصادية سياسية عالمية

إن إدراك الطبيعة المتشابكة للسياسة والاقتصاد أدى، في سبعينيات القرن العشرين، إلى ظهور مقاربة جديدة في العلاقات الدولية تعرف بالاقتصاد السياسي العالمي. إن جذور الاقتصاد السياسي العالمي موجودة فيما يسمى بـ "الاقتصاد السياسي" في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر- أساساً دراسة النشاط الاقتصادي ضمن سياقات سياسية وقانونية. وتضم قائمة أشهر الاقتصاديين السياسيين آدم سميث، مؤلف الرسالة الليبرالية في القرن الثامن عشر **ثروة الأمم**، وكارل ماركس فيلسوف القرن التاسع عشر الراديكالي وثائره. أما في القرن العشرين، فقد توزع الاقتصاد السياسي على حقول دراسية منفصلة عن بعضها في العلوم السياسية والاقتصاد؛ وبالتالي، يمثل الاقتصاد السياسي العالمي، بمعنى من المعاني، عودة إلى منهج أكثر شمولية في فهم العالم الاجتماعي- مع أنه منهج يتطلب فهم العلاقة بين السياسة والاقتصاد فيه أن نضع مثل ذلك التحليل ضمن سياق *دولي* (أو ربما بشكل أنسب سياق عالمي).

ومع أن باحثين مثل جاكوب فاينر، الذي كتب في أربعينيات القرن العشرين، لفت الانتباه إلى دراسة "القوة والثروة" في السياسة الدولية (فاينر 1948)؛ إلا أن الأكاديمية البريطانية سوزان سترينج هي التي غالباً ما يعود لها الفضل بدفعها الاقتصاد السياسي العالمي بوصفه مجالاً غاية في الأهمية في الدراسات الدولية (براون 1999). قدمت سترينج الحقل، وهي تردد بوضوح أصداء أسس الحقل ضمن الاقتصاد السياسي، بأنه يعنى بدراسة العلاقة بين "الدولة والسوق" (سترينج 1994أ). كما نزع العديد من مفكري الاقتصاد السياسي العالمي الأوائل للتوكيد على كيف أن المساومة الاقتصادية بين الدول هي شكل من أشكال الدبلوماسية كالمساومة بين الدول على قضايا مثل الممتلكات

الجغرافية أو اتفاقات السلام (سبيرو 1990). وما يزال هناك بعض الكتاب ضمن الاقتصاد السياسي الدولي يعتقدون أساساً بفكرة أن الدبلوماسية الاقتصادية هي إحدى الوسائل العديدة التي تستخدمها الدول لضمان مكاسبها النسبية مع الدول الأخرى. بالتالي، فإن أشياء مثل العقوبات الاقتصادية، والمساومة على التجارة في منظمة التجارة العالمية، وإبرام الاتفاقيات بخصوص الهجرة غير الشرعية، أو القرار بالانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة كلها قرارات تتخذها الدول في ضوء مصالحها وعينها على الكيفية التي قد تؤثر بها هذه الاتفاقيات على مكانة القوة عند الدول الأخرى. ضمن النظرة الأكثر "واقعية" هذه حول الاقتصاد السياسي الدولي، تبقى الدول هي اللاعبة الأكثر أساسية وأهمية باستخدامها مثل هذه الأدوات كالتعرفات، والعقوبات الاقتصادية لضمان أقصى درجات القوة.

على أية حال، لا يعتنق معظم باحثي الاقتصاد السياسي الدولي النظرة الواقعية هذه (أو وجهة النظر الاقتصادية الوطنية). والحقيقة، كانت الكتابات المبكرة في تراث الاقتصاد السياسي الدولي تنزع للتوكيد على أوجه القصور في التفكير حول العلاقات بين الدول من حيث القوة فقط. فعلى سبيل المثال، كان كتّاب أمثال كوهين وناي (1977) (المؤسسيين الليبراليين الجدد الذين مروا معنا في الفصول السابقة) حريصين على التشديد على دور الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل في بناء ودعم ما سموه بـ "الاعتماد المتبادل المركب". وحسب النظرة الليبرالية هذه، فإن المستويات المتنامية من الاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي أكثر أهمية من رغبة الدول الدائمة في التفوق على بعضها بعضاً. وبالتالي، فقد أولى التراث الليبرالي الخاص بالاقتصاد السياسي الدولي أهمية للطريقة التي قللت من خلالها المستويات المتنامية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وانتشار التجارة الحرة من تصرفات الدول الأنانية (الواقعية)؛ وهكذا، وحسب النظرة هذه، فإن المجال الاقتصادي سيكون دائماً أكثر أهمية من الطلبات السياسية للدول. ولقد اتسع التوكيد على الاعتماد الاقتصادي المتبادل الموجود في هذه

الكتابات؛ كما تطور في السنوات الأخيرة عندما بدأ مفكرو الاقتصاد السياسي الدولي بدمج تحليل ظاهرة تعرف بالعولمة ضمن دراساتهم للنظام الدولي.

ما ينبغي أن يكون قد أضحى واضحاً من هذا الفصل أنه في الوقت الذي تمثل فيه الليبرالية إحدى وجهات النظر المهيمنة في تحليلات العولمة، إلا أنها تبقى واحدة من عدة وجهات نظر. أنت تذكر الفصل الأول عندما قلنا إن الواقعية كانت وجهة النظر المهيمنة في العلاقات الدولية، وأنها تعرضت للتحدي من عدد من وجهات النظر البديلة، ووجهات نظر نقدية. حسناً، ضمن الاقتصاد السياسي الدولي، احتلت الواقعية مقعداً خلفياً نسبياً- هنا، نجد أن الليبرالية هي التي كان يعترف بها على أنها "المهيمنة" في فكر الاقتصاد السياسي الدولي. فمن ناحية، يمكننا الإشارة إلى اقتصاد سياسي ليبرالي وضعي صريح يعتمد على نظرية اقتصادية ليبرالية، ويفهم العولمة إلى حد كبير على أنها عملية اقتصادية لا مفر منها. وغالباً ما يمكن ربط هذا الفكر بالزخم الليبرالي الجديد في النظرية الاقتصادية- النظرة القائلة إنه لا ينبغي للدولة أن تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد؛ وأن سياسات الخصخصة وتخفيف القيود والقوانين هي أفضل الوسائل التي تبقى الاقتصاديات من خلالها في حالة تنافسية. الأهم، هو أنه عندما نناقش الليبرالية الجديدة في سياق هذا الفصل، فإننا نناقشها بوصفها نظرية اقتصادية (بالحقيقة، ربما النظرية الاقتصادية الأهم على الإطلاق). لكن تأكد أن ترسخ هذه النقطة في ذاكرتك إذ غالباً ما يستخدم مصطلح الليبرالية الجديدة ضمن العلاقات الدولية لدى الإشارة لعمل المؤسسيين الليبراليين الجدد (أمثال كوهين وناي). من ناحية أخرى، يمكننا تحديد مفكرين ليبراليين يتبنون خطاً ليبرالياً جديداً يعتمد بشكل أقل على الاقتصاد- يقولون إن الرأسمالية المعولمة، إذا ما نظمت بالشكل الأنسب، يمكنها أن تحدث تغيراً اجتماعياً إيجابياً، ورخاءً للجميع (سيرني 2000؛ غيدينز 2000). على أية حال، إن الفهم الليبرالي الاقتصادي الجديد للاقتصاد السياسي هو الأكثر تأثيراً من بين الإثنين؛ وقد أثر

بالسياسات الاقتصادية للدول عبر العالم؛ ويعتبر على نطاق واسع أنه الفلسفة الاقتصادية التي تكمن وراء المؤسسات المالية الدولية القوية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

خارج النظرة الليبرالية المهيمنة، يمكننا التعرف على بعض النظرات الأخرى الهامة؛ وأهمها عمل الباحثين المرتبط بالاقتصاد السياسي الماركسي. في الحقيقة، يرى روبرت غيلبن (1987) أنه إلى جانب الليبرالية، والوطنية الاقتصادية (الواقعية)، تمثل الماركسية إحدى أهم الأيديولوجيات في الاقتصاد السياسي. بعد ذلك، يقال أيضاً إن منظورات الماركسية في الاقتصاد السياسي الدولي بقيت إلى حد كبير مهمشة- كما هُمشت المقاربات الماركسية والماركسيين، بشكل خاص، عندما ينظر الإنسان إلى حقل العلاقات الدولية ككل (بيلر ومورتن 2003).

هناك مجموعة كبيرة متنافسة من أشكال الفهم لدى الماركسية والماركسيين عن العولمة. ولو تابعت الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي أثناء دراستك، ستعثر، بدون أدنى شك، على بعض من أشكال الأدب الماركسية المختلفة؛ من المحتمل أن تعثر على عمل روبرت كوكس، ومجموعة من المفكرين الملهمين ماركسياً يدعون الغرامشيون الجدد. ما تتشاطره وجهات النظر هذه هي أنها تتقاسم اهتماماً بالطريقة التي تصبح فيها علاقات هيمنة الطبقة (وبالتالي، عدم المساواة) سمة أساسية في توسع الإنتاج الرأسمالي الذي يحدث في عصر العولمة. من هنا، وحسب النظرة هذه، العولمة هي الرأسمالية لذا فإن الأدوات والأفكار التحليلية التي طورها ماركس في القرن التاسع عشر بخصوص دراسة تطور الطريقة الرأسمالية في الإنتاج مهمة لتحليل عولمة الرأسمالية اليوم. لنأخذ الاقتباس التالي من **البيان الشيوعي** الذي نُشر لأول مرة في عام 1848، على سبيل المثال:

لقد أضفت البرجوازية عبر استغلالها للسوق العالمية صبغة عالمية على الإنتاج والاستهلاك في كل بلد... فكل الصناعات

الوطنية القديمة قد دُمرت أو تدمر يومياً... وبدلاً من العزلة المحلية الوطنية القديمة والاكتفاء الذاتي، لدينا تشابك في كل اتجاه، اعتماد عالمي من الدول على بعضها البعض.

(ماركس وإنغلز 1992: 6)

يُظهر الاستشهاد آنف الذكر بوضوح أن ماركس (وزميله فريدرك إنغلز) قد لاحظا، حتى في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، الطريقة التي تأخذ بها الرأسمالية صبغة عالمية. على أية حال، ذلك ليس تحليلاً مباشراً لظهور اقتصاد سوق عالمي قريب من الذي قدمه العديد من الليبراليين الاقتصاديين. إذ إن التوكيد على "استغلال" العمال من قبل الطبقة البورجوازية المسيطرة (البورجوازيين) يعّرف الماركسية على أنها مقاربة نقدية في دراسة العولمة- مقاربة تحتل فيها أشكال القلق القيمية المتعلقة باضطهاد الناس المهمشين دوراً مركزياً في تطوير نقد للعولمة بوصفها رأسمالية. كما نجد أشكال قلق مشابهة حول الاستغلال والتهميش في الأدب النسوي المنشور عن العولمة؛ حيث قيل إن ظهور اقتصاد عالمي قد عزز أنظمة الجور- خاصة الجور بين الجنسين- مما صبغ الفقر العالمي بصبغة الأنوثة (جويكس 1987؛ رازاي 1999؛ راي 2002). كذلك تجد كيف أن هذه الانتقادات للعولمة أدت إلى محاولات لتطوير وجهات نظر بديلة تحررية عن العولمة؛ لكن ذلك موضوع سنطوره في القسم الأخير من هذا الفصل حيث ننظر في أشكال المقاومة للعولمة.

فهم العولمة

إن واحداً من أكثر التعريفات استخداماً للعولمة هو عبارة ديفد هاري "ضغط الزمان والمكان" (هاري 1989). يتعلق ذلك بفكرة أننا نعيش الآن في "قرية عالمية"؛ الكل فيها في تواصل متزايد وأقرب للآخر. تعبر فكرة هاري "ضغط الزمان والمكان" عن فكرة أن الزمان يمحو بشكل متزايد المكان- حيث تناقص الوقت الذي يستغرقه البشر والبضائع للتحرك حول العالم اليوم إلى درجة

كبيرة وذاك من خلال التطور في مجالات عدة كتقنيات التواصل والنقل مثلاً. ومع أن عبارة "العولمة" أصبحت شائعة الاستخدام في وسائل الإعلام والسياسة منذ ثمانينيات القرن العشرين، إلا أن ما نفتقر إليه هو اتفاق حقيقي حول ماهية العولمة فعلاً. فكما أشار برنير (1999 : 3)، العولمة هي ما يمكن تسميته "مفهوم قابل للجدل أساساً". وهذا يعني أنه لا يوجد اتفاق من أي نوع حول ماهية العولمة؛ وحتى إن حدث؛ يظل الأهم كيف يمكننا أن نعزو معنى (نفهم، نفسر، نحلل) للعمليات المرتبطة بالعولمة. علاوة على ذلك، تثور أشكال عنيفة من الجدل حول تأثير العولمة من حيث اتساع هوة عدم المساواة وعولمة الفقر.

يرى العديد من الباحثين الليبراليين أن العولمة تتيح فرصاً لبعض أفقر الدول والشعوب في العالم. فعلى سبيل المثال، افتتاح مركز ضخم لخدمة العملاء عن طريق الهاتف في بلد كالهند هو نتيجة عمليات ذات علاقة بصورة عامة بالعولمة كالنمو في الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات مثلاً، والانتشار العالمي الواسع لتقنيات التواصل. هنا سيشير محلل ليبرالي اقتصادي للنتائج الإيجابية لهذه الاستثمارات، موضحاً كيف أنها توفر فرص توظيف جديدة، لها بدورها تأثيرات مفيدة على الاقتصاد المحلي برمته. لكن، سيشير النقاد إلى اتساع أشكال الظلم الاجتماعية التي عادة ما ترافق هذه الأنواع من الاستثمارات؛ وبالتالي، فإن مراكز الاتصال قد توفر وظائف بأمس الحاجة إليها في دول كالهند؛ لكن لن يكون بوسع إلا القلة الميسورة والمثقفة الاستفادة من هذه الفرص الجديدة. إذ بالنسبة للغالبية الساحقة من فقراء الأرياف، يبقى الفقر سمة من سمات حياتهم اليومية كما كان منذ الأزل.

العولمة متعددة الأبعاد

على أن التعاريف القياسية للعولمة تربطها بعدد من عمليات مختلفة من التغيير- فكرة أن شيئاً قد تغير جذرياً في العالم الذي نعيشه اليوم. في هذا الفصل سنركز على ثلاثة "أبعاد" مختلفة للعولمة- الاقتصادي والثقافي والسياسي. مع ذاك، هذا لا يوحي بأننا نقدم تعريفاً متماسكاً **لماهية** العولمة. بل

إن هدفنا هو مراجعة العديد من العمليات التي أصبحت تشملها تعاريف العولمة. عند هذه النقطة، يجب التنويه على أية حال، إلى أن فصل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية للعولمة عملية مصطنعة إلى حد ما- بالحقيقة، سنقترح أن هذه العمليات الثلاث هي، بأشكال مختلفة، مترابطة مع بعضها ترابطاً لا فكاك منه.

البعد الاقتصادي

غالباً ما تركز النقاشات حول العولمة على تعريف للعولمة يرى أنها ظاهرة اقتصادية بالكامل تقريباً. إذ إن الطبيعة المتغيرة للإنتاج (كيفية تصنيع البضائع) أحد أكثر أبعاد العولمة الاقتصادية وضوحاً (دكن، 2003). فإنتاج البضائع في اقتصاد اليوم المعولم يبدو مختلفاً تماماً مقارنة بما كان عليه في بداية القرن العشرين حيث كانت عدة دول في أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان في آسيا تهيمن على الانتاج الصناعي. ذلك أن نمو وسائل النقل السريعة وخطوط الاتصال الأسرع كان يعني أن العديد من الشركات فتشت عن ترحيل لبعض العناصر الأكثر كلفة في عملية إنتاجها لبلدان أجور العمل فيها أقل بكثير. كما أن إنتاج البضائع المصنعة أصبح أكثر تعقيداً أيضاً- ففي تصنيع الألبسة، على سبيل المثال، هناك شبكات ضخمة من الشركات الصغيرة التي تنتج الملابس للشركات ذات الأسماء العالمية مثل غاب أو ليفس. وغالباً، ليس لدى هذه الشركات التجارية المعروفة أي فكرة حقيقية عن الأماكن التي تصنع فيها هذه الألبسة. كما أن قطاع صناعات الخدمات أصبح معولماً بشكل متزايد. فلدينا الأن إمبراطوريات إعلامية عالمية، ومراكز اتصالات موجودة في بنغالور تخدم الأسواق الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى شركات عالمية ضخمة للاستشارات الإدارية والتأمين والصيرفة.

ثمة عنصر هام في العملية يرتبط بالعولمة الاقتصادية ألا وهو نمو ما يمكننا تسميته بالسوق المالية العالمية (يختص بالاتجار بعملات مختلفة وبعض المنتجات المالية الأخرى مقارنة بعضها ببعض). لقد اكتسبت مصارف الاستثمار الكبيرة

قوةً وتأثيراً على خلفية قدرتها جني أرباح طائلة من تقلبات العملة (القيمة المتبدلة دائماً للعملات). ولم تزد التقنيات الجديدة السرعة التي يمكننا بها السفر والاتصال وحسب، بل أيضاً جعلت ممكناً التحويل الإلكتروني للمال؛ وبالتالي، يمكن للنقود أن تعبر العالم بمجرد الضغط على زر الحاسب. لا شك أن التحويل السهل للنقود عبر حدود الدولة شيء قد جربته إن كنت قد سافرت إلى الخارج واستخدمت بطاقة الصراف الإلكتروني لسحب بعض المال نقداً. لذلك من الواضح، أن التحويل الإلكتروني للمال هو في بعض الجوانب شيء جيد لأنه تقنية مفيدة ساهمت في جعل حياتنا أسهلَ؛ لكن التدفق السهل للأموال عبر حدود الدولة يمكن أن يكون له أيضاً عواقب مدمرة في أوقات الأزمات المالية. وهذه هي أهمية الأسواق المالية العالمية اليوم من حيث أن انهيار عملة في جزء من العالم يمكن أن يؤثر على دول أخرى عبر العالم بموجات متعاقبة سريعة. ففي تموز من عام 1997، أدى انهيار العملة في تايلند إلى انهيارات في العملة وسوق الأوراق المالية في أندونيسيا، وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية عندما أسرع المستثمرون إلى سحب أموالهم من هذه الدول. واليوم يشار إلى هذه الأحداث اليوم بالأزمة المالية الآسيوية. هذه الأزمة أرسلت موجات صادمة عبر العالم؛ ينظر إليها، على نطاق واسع، بأنها نقطة تحول هامة في التاريخ السياسي والاقتصادي لهذه الأمم الآسيوية. ما توضحة الأزمة المالية الآسيوية هو أن الأحداث الاقتصادية في بلد بمفرده يمكن أن يكون لها تأثيرات مدمرة في مكان أخر؛ وهذه هي الحال اليوم أكثر من أي زمن مضى. هذا المستوى من الاعتماد الاقتصادي المتبادل هو بالنسبة لكثيرين دليل على أننا نعيش الآن في اقتصاد عالمي معولم.

والأهم، على أية حال، أن هناك موضوعاً غالباً ما يهمل جنباً في النقاشات حول العولمة الاقتصادية ألا وهو دور العمال. هناك سبب وجيه جزئياً لذلك- فبينما يستطيع رأس المال التجول بسهولة عبر العالم بشكل متزايد- فإن الحال ليست كذلك بالنسبة للعمال (منك 2002؛ كاستري وآخرون 2004). لننظر إلى المجادلات العنيفة بخصوص الهجرة واللجوء التي حدثت في كل دول العالم

الصناعي تقريباً في السنوات الأخيرة. والحقيقة، هناك تضييق متزايد على الحدود- إذ كان من الأسهل كثيراً التحرك عبر العالم في القرن التاسع عشر مقارنة باليوم. مع ذلك، حاولت عدة دراسات فحص الكيفية التي تؤثر بها العولمة على العمال المستخدمين في أكثر صناعات العالم عولمة- صناعة الألبسة، وتجميع الأجهزة الكهربائية، والتوظيف في مراكز خدمة الزبائن عن طريق الهاتف، والسياحة (فريمان 2000؛ روزن 2002؛ سالنجر 2003؛ أدلر وأدلر 2004؛ إلياس 2004). ما تشير إليه هذه الدراسات هي الفعالية الكبيرة التي تستطيع الشركات العالمية من خلالها توفير إمدادات اليد العاملة بأجور عمل زهيدة عبر العالم. وغالباً ما تُصور الدول في هذا السياق على أنها تتنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر أشياء معينة مثل التقييد على نشاطات النقابات العمالية، أو تخفيض الحد الأدنى للأجور. والأهم، أن هذه العملية قد تحدث في كل من الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

البعد الثقافي

لقد توسع فهم العولمة ليتجاوز هذه العمليات الاقتصادية؛ كما حاول أيضاً البحث في الأبعاد الثقافية للعولمة. (ستيفنسن 2000). فعلى سبيل المثال، يقترح البعض أن شعوب العالم أصبحت أكثر تشابهاً بما يتعلق بأذواقهم وقيمهم وتوقعاتهم؛ وأن الأعمال التجارية تتبع، بشكل متزايد، الممارسات نفسها؛ إذ نشاهد، بشكل متزايد، العروض التلفازية نفسها؛ ونأكل الأغذية نفسها؛ بل ونتسوق في المراكز التجارية نفسها.

يحاجج البعض بأن العولمة الثقافية هي عملية يصبح من خلالها كل شعوب العالم متشابهين ثقافياً؛ أو، على الأقل، معرضين للقيم الثقافية والمنتجات نفسها. بالتالي، فإن إحدى وجهات النظر حيال العولمة الثقافية تساويها بعملية العالمية بحيث يصبح الجميع أكثر فأكثر تشابهاً ثقافياً. بالنسبة لآخرين، هذه ليست عالمية؛ لكنها تغريبية- لاحظ الاستخدام المتزايد للغة الإنجليزية، على سبيل المثال. تظهر أفكار العالمية والتغريبية في عمل المفكر الليبرالي فرانسيس

فوكوياما؛ إذ من المعروف أن فوكوياما حاجج في أننا وصلنا "نهاية للتاريخ" بنهاية الحرب الباردة؛ وأن كل شعوب العالم قد اعتنقت القيم "العالمية" المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والأهم النظام الاقتصادي الرأسمالي- وهي قيم جذورها موجودة في الأنظمة السياسية والثقافية والاقتصادية للغرب (فوكوياما 1992). وحسب هذه النظرة المفعمة بالليبرالية عن العولمة، يُنظر إلى الهيمنة الثقافية قيد التشكل على أنها تطور إيجابي وقوة للسلام والازدهار، بالحقيقة.

يحاول آخرون، مع أنهم يقبلون عمليات العولمة الثقافية التي تحدث الآن، تحدي المدى الذي يُعتبر فيه ذلك تطوراً إيجابياً. فعلى سبيل المثال، يقال إن الثقافات الوطنية المتنوعة تُكتسح الآن لصالح ثقافة عالمية جديدة تعتمد كلياً تقريباً على استهلاك المنتجات الجاهزة مثل هامبرغر ماك الكبير وأحذية نيك الرياضية. وجهة النظر هذه تعتبر أن دور شركات الأعمال الكبيرة يتمثل في تحطيم التنوع الثقافي كي تبيعنا قدر ما تستطيع من المنتجات الاستهلاكية. وبسبب ذلك، وُصمت العولمة الثقافية باسم "عولمة وجبات مكدونالد"- حيث يظهر الناس على أنهم ببساطة مستهلكون إلى حد كبير للبضائع المنتجة. إن العلامة الفارقة لهذه الثقافة العالمية بالنسبة لكتّاب مثل ليزلي سكلير (2002) هي الالتزام العالمي بثقافة استهلاكية تعمل لصالح الشركات الكبرى. وقدم أخرون فكرة أن العولمة الثقافية هي عملياً عملية "أمركة"؛ عملية تعمل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الثقافية (أي، السيطرة) من خلالها على دعم هيمنتها الاقتصادية والسياسية. كما يستخدم منظرو الفروق بين الجنسين الخاصة بالعولمة أفكار الهيمنة الثقافية أيضاً؛ إذ اقترح ر. و. كونيل (2005)، على سبيل المثال، أن ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي متجذر بشكل خاص في سياسات الفروق الجنسية حيث أن القيم والصفات الثقافية المفضلة هي تلك المرتبطة بنخبة من رجال أعمال غربيين ذكور، ومن الطبقة الوسطى. هذه "الذكورية المهيمنة" تكمن وراء المكانة المسيطرة لطبقة محددة من رجال الأعمال في السياسات العالمية المعاصرة.

البعد السياسي

أثناء التفكير بالعولمة بوصفها عملية سياسية، من المهم أن ندرك أن ما لا نتحدث عنه هو ظهور شكل جديد فوق أممي من الحكومة العالمية. ولكن ما تغلغل بشكل متزايد إلى لغة العلاقات الدولية، كما رأينا في الفصل 4، إنما هي نقاشات "الحكم العالمي" التي يمكن فهمها على أنها أطر قوانين وضعت للتعامل مع مشاكل عالمية تم الاتفاق عليها من قبل كل من المنظمات الدولية والحكومات الوطنية. وهكذا، رأينا، على سبيل المثال، ظهور إجماع عام حول كيفية التعامل مع مواضيع مثل التجارة الدولية، والتدهور البيئي وحقوق الإنسان.

لقد كانت نقاشات الحكم العالمي عرضة لنقد العديد من المفكرين. فعلى سبيل المثال، الحجة التي قدمت هي أن المفهوم يركز على حلول تقنية لمشاكل عالمية جارية؛ لكنه يفشل في تقصي كيف أن الأنظمة قيد التشكل للحكم العالمي تعكس، بالحقيقة، مصالح الدول و/أو المجموعات الأقوى/ الأغنى من الناس في عالم اليوم (كاماك 2002؛ أوفربيك 2005). بناء عليه، هل ينبغي اعتبار منظمة التجارة العالمية مؤسسة تقدم لكل دول العالم خدمة عملية لتعديل اقتصادياتها بما يتماشى مع التجارة الحرة؟ أم هل ينبغي اعتبارها مؤسسة تقونن نظاماً اقتصادياً يعتمد على التجارة الحرة والليبرالية الجديدة التي تعمل لصالح الدول الأغنى؟

بيد أن الحكم العالمي ليس الموضوع الوحيد الذي يجب مناقشته عند النظر في البعد السياسي للعولمة. فقد طُرحت بشكل أعم، أفكار حول "إعادة تشكيل" القوة السياسية التي بدأ يعّرفها العديد على أنها جزء لا يتجزأ من فهم العولمة (هيلد وماكرو 2002: 9- 24). أحد العناصر لإعادة التشكيل هذه يتمثل في أشكال الجدل التي تثور حول دور الدولة في زمن العولمة (وذلك نقاش سنركز عليه بشكل أكبر لاحقاً). إلا إن أفكار العولمة بوصفها عملية سياسية تنطوي على عدد من القضايا الأخرى المعقدة. فعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة تشظي القوة السياسية لأن نهاية الحرب الباردة أسفرت عن حشد من الدول

"الجديدة" في شرق أوروبا ووسطها، وفي أراضي الاتحاد السوفيتي السابق. كما شهدت السنوات منذ نهاية الحرب الباردة أيضاً مداً متصاعداً للسياسات الوطنية، والحركات الانفصالية في أماكن مثل الشيشان وتيمور الشرقية وكردستان، إضافة إلى تخفيض لمستوى الحكومة الوطنية في أماكن مثل الجزر البريطانية. على رأس هذه التطورات، كما شاهدنا في الفصل الخامس، كان هناك أيضاً تقوية للسلطة السياسية من خلال التحالفات والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وآسيان. ومع أنه يُقدم لنا، في العادة، صورة عن العولمة تظهر فيها الدول فاقدة للقوة لصالح القوى العالمية، إلا إن العولمة كما يظهر تميط اللثام عن قوى متناقضة متعارضة. بالتالي، وعلى نحو يثير المفارقة، فإن سنوات العولمة كانت سنوات صعود الشعور القومي أيضاً. يقترح البعض أن هاتين العمليتين تسيران جنباً إلى جنب؛ وأن التشظي هو الملازم الحتمي للعولمة، لأن الثقافات الوطنية تتجه نحو الداخل لحماية نفسها من الخطر المفترض للعولمة. إذ كما يقول أنتوني غيدينز:

> **يعتبر معظم الناس أن العولمة ببساطة هي "سحب" القوة أو التأثير من التجمعات السكنية والأمم المحلية ووضعها في الحلبة العالمية. والحقيقة، أن تلك إحدى نتائجها. فالأمم تفقد حقاً بعض القوة الاقتصادية التي كانت بحوزتها من قبل. مع ذلك، لديها التأثير المضاد. فالعولمة لا تسحب للأعلى فقط؛ بل تدفع للأسفل أيضاً مما يولد أشكال ضغط جديدة على الاستقلال المحلي.**

(غيدينز 2000: 31)

وهكذا، فإن الأسئلة المتعلقة بالحكم، وأين تكمن السلطة والقوة السياسية، ودور الدولة في السياسات الدولية اليوم كلها أسئلة محورية لفهم العولمة بوصفها عملية سياسية. لقد قلنا آنفاً أن مصطلح "الحكم العالمي" يمكن أن يكون إشكالياً إلى حدٍ ما- إذ غالباً ما يعتمد على افتراضات عن أن التخلي عن القوة السياسية لصالح أنظمة ومؤسسات متعددة الجنسيات هو أمر "جيد".

لكن ذلك لا يعني أبداً أن علينا التخلي عن التفكير بقضايا الحكم في العالم اليوم. فكما يرى جان أرت سكولت:

لم يحدث تشتت الحكم في التاريخ المعاصر إلى طبقات ومقاييس مختلفة من العلاقات الاجتماعية من المحلي إلى العالمي فقط؛ لكن حدث أيضاً وجنباً إلى جنب ظهور آليات تنظيمية متنوعة في الأوساط الخاصة بجانب تلك الموجودة في القطاع العام. فالعديد من القوانين الخاصة للشركات العالمية، والمال العالمي، وأشكال الاتصال العالمية، والبيئة العالمية، وقضايا عالمية أخرى تم تصميمها وإدارتها عبر ترتيبات غير حكومية... هذه الحالة من المقاييس المتعددة والحكم المتشتت يمكن تسميتها بـ" المركزية المتعددة" دلالة على صفتها المميزة في انبثاقها من مواقع متشابكة متعددة.

(سكولت 2005: 86- 87)

فهم العولمة ضمن الاقتصاد السياسي العالمي

إن جزءاً من إعادة تشكيل القوة السياسية وكما لاحظنا أنفاً في هذا الفصل ينطوي على أسئلة تتعلق بدور الدولة في السياسة العالمية المعاصرة. لقد ركز الفكر الاقتصادي السياسي حول العولمة بشكل حصري تقريباً على قضايا تتعلق بإعادة صياغة أو (كما يحاجج البعض) "إعادة تصور" الدولة. فيما يلي سنراجع بعض أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي المتنوعة حول العولمة والدولة. مع ذلك، فإن توفير مراجعة تتعلق بأدبيات الاقتصاد السياسي الدولي حول العولمة وهي ضخمة ومتنوعة ليس بالمهمة السهلة. لكن لتسهيل الإبحار عبر هذا الأدب المعقد، سنطبق ما يسمى بالتصنيف- نظام تصنيف. وبالاستفادة من عمل هاي ومارش (2000)، فإننا نقترح أن أفضل طريقة لفهم الأدب المتعلق بالعولمة في الاقتصاد السياسي الدولي تتم طبقاً لتتابع "موجات" البحث. وبشكل من

الأشكال، فإن تصنيف "الموجات" هذا تصنيف أولي؛ إذ ستلاحظ بعد كل ذلك أن ليس كل الباحثين ينضوون بدقة في كل صنف. لكن، من المفيد استخدام التصنيفات لتساعدك على تلمس طريقك عبر هذا الموضوع المعقد (إذ غالباً ما يوصف استخدام التصنيفات بهذه الطريقة على أنه استخدام لنظام تصنيف بوصفه وسيلة إرشادية تعليمية).

الموجة الأولى: العولمة بوصفها مستقبلاً لا مفر منه

تقدم موجة البحث الأولى في العولمة الحجة بأن العولمة قوة لا يمكن مقاومتها، بل هي حتمية- تقوم أساساً بإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية. ولسوف نقترح أن هناك نمطين لموجة البحث الأولى. المنظور الأول، سُمي بـ" العولمة الكبرى" (هيغوت وريش 1998؛ هيلد وآخرون 1999)؛ والثاني "عولمة الأعمال" (هاي ومارش 2000؛ كاميرون وبالان 2004). وهذه فرضية عولمة متطرفة- فرضية تنذر فيها العولمة بنهاية الأمة- الدولة كما نعرفها. ولقد رأى كتاب أمثال أوهما (1999) أن العولمة تخلق عالماً بـ " حدود أقل". وهذا هو مستوى النشاط الذي يحدث على مستوى عالمي الآن؛ إذ أصبحت الدولة مفارقة تاريخية [مثيرة للتساؤل والاستغراب]، مؤسسة تقزمت إلى النقطة التي لم تعد لاعباً مفيداً في السياسة الدولية. ترتكز النظرة هذه على فرضية متطرفة من طمس الهوية الوطنية وإزالة الحدود الجغرافية- لم يعد ممكناً التفكير بالسياسة على أنها تحدث ضمن حدود قومية محددة جغرافياً (أي الأمة- الدولة).

كما احتلت الشركات متعددة الجنسيات، التي قدمت على أنها القوة الدافعة وراء العولمة، دوراً مركزياً هاماً في هذه الموجة من أدب العولمة (من هنا أتى مصطلح "عولمة الأعمال") (ريش 1992؛ بارنت وكافانغ 1996). وعلاوة على ذلك، يتبنى هذا النوع من العولمة الكبرى/ الأعمال منهجاً ليبرالياً علناً في الاقتصاد السياسي. وهذا يعني أن هؤلاء الكتاب يعتبرون ظهور اقتصاد السوق العالمي، وانحسار قوة الدولة شيئاً جيداً وأمراً حتمياً؛ بهذا المعنى، تصبح مقاربتهم مقاربة غائية في دراسة العولمة وملتصقة بأفكار التقدم والتحديث.

كذلك رأى العديد أنه لا يجب النظر إلى فرضية العولمة الكبرى هذه بجدية (بف 2005)؛ إذ اعتبرت وجهة نظر بسيطة جداً؛ لا تتفق مع ما نراه من حولنا- الطريقة التي تبقى فيها الحدود الجغرافية والدول أموراً مركزية في الممارسات اليومية للسياسة الدولية. على أية حال، يرى كاميرون وبالان (2004)، أن ما يمكن أن يسمى بأدب "عولمة الأعمال" مهم لا لأنه يرسم صورة دقيقة للسياسات الدولية؛ بل لأنه يمثل مجموعة مؤثرة جداً من الأفكار. ولعلك صادفت، على سبيل المثال، مصطلح العولمة مستخدماً بالطريقة نفسها التي استخدمها أوهما (1999) وآخرون. فتأثير هذه الأفكار عن العولمة موضوع سنعود إليه عندما نلتفت لمناقشة "الموجة الثالثة" من فكر العولمة.

"الموجة الأولى" المعدلة: العولمة بوصفها تحويلاً

مع أن شكوكاً شديدة حيال المدرسة الفكرية المتعلقة بالعولمة الكبرى قد طرحت، يمكننا أيضاً تحديد موجة أولى معدلة من الفكر؛ هذه النسخة تقدم العولمة بوصفها عملية تغير جذرياً طبيعة السياسة الدولية- لكنها تقر بأنه يمكن للدول التكيف والعيش ضمن هذا النظام العالمي الجديد التنافسي. إن الطبيعة المتبدلة للدولة وفق شروط العولمة يغلفها مفهوم فيليب سيرني (1990) المعروف بـ "الدولة التنافسية". وفي الوقت الذي شهدت فيه الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة تأسيس (على الأقل في الدول الأغنى الصناعية في العالم) دول الرفاه الملتزمة بالتوظيف الكامل لأبنائها، وإعادة توزيع الضرائب، وخدمات الرفاهية؛ فإن الدول (التنافسية) اليوم تحفزها على نحو أكبر الحاجة لجذب الاستثمار الأجنبي ضمن سياق "سباق الفئران التنافسي في الاقتصاد العالمي المفتوح" (سيرني 1990: 229). بالتالي، هي تميل لتبني سياسات ليبرالية جديدة مثل تقليص النفقات العامة، إعادة تنظيم سوق العمل (على سبيل المثال، التخلص من العديد من حقوق النقابات العمالية)، وتقليص معدلات الضرائب (خاصة لمشاريع الأعمال).

موجة البحث الأولى المعدلة هذه سميت بوجهة النظر "التحويلية" (هيجوت وريش 1998)- يتم التوكيد على "التحول" وليس "نهاية" الدولة. لقد شكل ظهور هذا الأدب في نهاية ثمانينيات القرن العشرين وبداية تسعينياته تحدياً مباشراً للنظرية (الواقعية) التقليدية في العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، رأى مفكرون أمثال سوزان سترينج (1994ب) أن حقل العلاقات الدولية فقد انسجامه إلى حد كبير بسبب القضايا التي مازال مفكرو العلاقات الدولية مشغولين بها. ففي مقال بعنوان "استيقظ يا كراسنر، العالم قد تبدل" عنفت سترينج بشدة زميلاً أكاديمياً لأنه أخفق في أن يتبنى بجدية الطريقة التي تغير بها العولمة وجه الحقل. بالنسبة لسترينج، فإن أسس المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية إنما تعني أن باحثين أمثال ستيفن كراسنر استمروا في الكتابة عن العلاقات الدولية وكأنما العالم ما يزال هو نفسه كما كان أثناء الحرب الباردة- تهيمن عليه سياسات الدول القوية. وحسب وجهة نظر سترينج، مثل ذلك الموقف لا يمكن أن يحدث في عالم يتسم بأنظمة التجارة، والاتصالات، وأسواق المال والإنتاج الدولية.

ينبغي النظر إلى الفكر التحويلي بجدية لأنه يمثل فهماً أكثر دقة للعلاقة بين العولمة والدولة مقارنة بما قدمه مفكرو العولمة الكبرى. لكن الأهم، مع أن الباحثين التحويليين يميلون لاعتبار قوة الدولة قد قيدت وأعيدت صياغتها بشكل كبير بالعولمة؛ فهم يدركون أيضاً أن العولمة ليست عملية مباشرة من عمليات الاندماج الاقتصادي. وخلافاً لموقف العولمة الكبرى الليبرالية المتطرف الذي تُعتبر فيه العولمة الاقتصادية نتيجة حتمية لاندماج السوق؛ يشير التحويليون إلى الدور الذي لعبته الدول في خلق العمليات المرتبطة بالعولمة. بهذا المعنى، ساعدت الدول نفسها على حدوث العولمة عبر التزامها بالسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة للخصخصة وتسهيل الأنظمة التي مكّنت الأموال، والبضائع، والخدمات من التحرك سريعاً وبسهولة عبر الحدود القومية. فعلى سبيل المثال، نمو الأسواق المالية الذي لاحظناه آنفاً كان ممكناً فقط لأن القوى الاقتصادية الرائدة وافقت على إعادة تقييم عملاتها في سبعينيات القرن العشرين، والابتعاد عن نظام تحويل ثابت إلى آخر متبدل (بالتالي، بينما كانت معدلات قيمة العملة في الماضي لا تتغير كثيراً لأن الدول قررت تعزيزها بسعر الذهب؛ تتغير اليوم أسعار العملات

وفقاً لمتطلبات السوق). ببساطة، تتلخص الفرضية التحويلية في أن الدول تصنع العولمة والعولمة تصنع الدولة (التنافسية).

الموجة الثانية: الشكية العالمية

إن الموجة الثانية من فكر الاقتصاد السياسي العالمي هي، في مجالات معينة، ردة فعل اتجاه الموجة الأولى. يحاجج هيرست وثومبسن (1999) في كتابهما "**مسألة العولمة**" بالقول مع أن هناك مستوى متزايداً من التشابك في السياسات العالمية اليوم؛ إلا إن فكرة أننا ندخل حقبة جديدة من "العولمة" ليست إلا مجرد "خرافة". فالتشابك (عبر التجارة، والنقل الخ) كان يزداد باضطراد عبر القرون. وفرضية هيرست وثومبسن الأساسية ليس فقط أنه لا يوجد شيء "جديد" عن العولمة بل لا يوجد أي شيء "عالمي" عن العولمة أيضاً. إذ إن المستويات العليا من التشابك قائمة بين الدول الأكثر تقدماً في أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق أسيا؛ في حين بقيت المناطق الأفقر من العالم هامشية بالنسبة لذلك. خذ الاستثمار الأجنبي المباشر مثالاً على ذلك (عندما قررت الشركات متعددة الجنسيات تأسيس مصانع في مواقع أجنبية)، فإن قليلاً من ذلك ذهب إلى الدول النامية في العالم؛ إنه يتمركز في دول "المثلث" الصناعي (أمريكا الشمالية، شرق أسيا، أوروبا). والحقيقة، يميل الاستثمار الأجنبي الذي يذهب إلى الدول النامية لأن يتمركز في دول معدودة مثل المكسيك والبرازيل والصين- ونادراً ما تتلقى الدول الأفريقية أي استثمار أجنبي البتة؛ مما يؤدي إلى مزيد من تهميش الدول الأفقر في العالم نتيجة الاقتصاد المعولم.

فيما يشير باحثون آخرون ضمن المعسكر "المشكك" إلى قدرة الدول على حكم اقتصادياتها (ويس 1998). فعلى سبيل المثال، غالباً ما صورت دول شرق آسيا، على الأقل قبل الأزمة الآسيوية، على أنها دول قادرة للعيش والازدهار في الاقتصاد العالمي بفضل التدخل الحكومي القوي في تشجيع المنتجات القابلة للتصدير.

كما يطرح هيرست وثومبسن (1999) موضوعاً مهماً آخر- موضوعاً أصبح، كما سنرى لاحقاً، مركزياً بالنسبة للموجة الثالثة من فكر العولمة، وهو أن العولمة "خرافة ضرورية" استخدمتها دول العالم المتقدم لحماية مصالحها. فعلى سبيل المثال، نعيش الآن في عصر الأسواق المالية العالمية؛ حيث يمكن للعملات أن تتحرك بحرية عبر الحدود الدولية؛ وقد جنت بنوك الاستثمار الكبيرة مبالغ طائلة من الأرباح في الأسواق المالية الكبرى. المشكلة هي أن هذه الأسواق المالية العالمية غير مستقرة بتكوينها: ففي تسعينيات القرن العشرين كانت هناك أزمات مالية حادة في روسيا والبرازيل وشرق آسيا. لذا يقول هيرست وثومبسن (1999) أنه بوسع القوى الاقتصادية الكبرى تنظيم هذه الأسواق المالية؛ لكنها لا ترغب في ذلك؛ حيث تقدم انهيارات العملات وكأنها سمة حتمية من سمات العالم المعولم الذي نعيش فيه.

الموجة الثالثة: دور فكري

جمعت الموجة الثالثة من فكر العولمة بين الاهتمام بعلاقة العولمة بالدولة وبين فهم بنائي اجتماعي قوي لدور الأفكار في السياسة الدولية. بهذا المعنى، تعد هذه الموجة الثالثة نظرة نقدية تعتمد على أفكار ترتبط بفترة ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية (راجع الفصل 5). في قلب هذا المنهج يقع الاهتمام بتعريف العولمة بوصفها خطاباً قوياً يلعب دوراً في بناء العالم الذي نعيش فيه. وما يجبرنا مفكرو هذه الموجة على فعله هو، بالتالي، إدراك العلاقة بين نظريات العولمة وكيف تُقدم العولمة بوصفها مجموعة من الممارسات. فنحن نحتاج لتحليل العولمة بوصفها خطاباً، كما يوضح ويلديز (2001)، إلى التالي:

> **يمكّننا مثل ذلك المنهج أن نسأل ما يفعله خطاب العولمة بالضبط. وذلك أمر مهم لأن أشكال الخطاب هي سياسية بعمق؛ وينتج عنها تأثيرات فكرية ومادية مهمة. ببساطة، إن تصورات معظم الناس للعولمة- ما يعتقدونه عن ماهية العولمة وكيف تعمل- تؤثر بتصرفاتهم. هذا التأثير هو الذي يمكن أن يجعل الخطاب نبوءة تتحقق بذاتها.**

(ويلديز 2001: 648).

إن أحد أشكال الاهتمام في الموجة الثالثة هو تحدي الطريقة التي تعتبر العولمة فيها بالواقع، "حقيقة من حقائق الحياة"؛ أو الأهم، عملية حتمية تقع خارج نطاق السيطرة الإنسانية إلى حد كبير. على أن فكر الموجة الأولى هو الذي يمكن انتقاده بهذا الخصوص لأن أولئك الكتاب "قبلوا على ما يبدو التوكيد الأساسي بأن الرأسمالية المعاصرة دخلت مرحلة جديدة" (أمور وآخرون 1997: 179). إن هذا "التأطير" لفكرة العولمة مثير للقلق لأنه يقدم العولمة بوصفها مرحلة جديدة في السياسة الدولية لم تعد فيها الدول- الأمم بشكل متزايد قادرة على التعامل مع الهجوم على سيادتها بفعل ذلك الشيء الذي يدعى العولمة. بالتالي، تعبر الموجة الثالثة عن قلقها حول المدى الذي تسيطر فيه العولمة الكبرى أو عولمة الأعمال على فهمنا اليومي لعمليات التبدل المعاصرة في السياسة العالمية. وكما يرى كاميرون وبالان (2004):

> **هناك شيء غريب في قلب الجدل حول العولمة. فالنسخة المبسطة من "عولمة الأعمال" التي تقدم العولمة بوصفها قوة عالمية متجانسة تحط من قدر الدولة والمجتمع، كانت وربما ما تزال أكثر تأثيراً مما تستحق انطلاقاً من القوة التجريبية أو الصقل النظري.**

(كاميرون وبالان 2004: 89)

هذه القراءة لفكرة العولمة هي التي تخلق الإحساس بأنه "لا بديل" للعولمة. لقد انتقد هاي (1999، 2004)، على سبيل المثال، الطريقة التي قدمت بها الحكومة العمالية في المملكة المتحدة العولمة بوصفها قوة أجبرت الحكومة العمالية على التخلي عن مبادئها الاشتراكية لصالح أسلوب ليبرالي جديد في رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وكما يرى روزامون (2003):

> **إن ما يتمتع بأهمية قصوى هنا هو المدى الذي تصبح فيه المفاهيم السياسية العامة المتعلقة بالعولمة هي نفسها مكونة للواقع؛ وللمدى الذي سموه "تأثيرات الحقيقة". بالتالي، إذا ما تصرفت**

الحكومات بطرق منسجمة مع أهداف فرضية "العولمة الكبرى"؛ عندها، قد تكون التأثيرات الخالصة لتلك الأفعال خلق عالم يعمل بالضبط وفق تلك الطريقة.

(روزاموند، 2003: 666)

لذلك، ما نراه في هذه الموجة الثالثة هو أنه بدلاً من رفض أدب عولمة الأعمال مباشرة، نجد أن المثير للاهتمام إنما هو الطريقة التي صاغت بها هذه النسخة من العولمة الواقع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يقدم لنا عمل كاميرون وبالان (2004) فكرة أن مجموعة من أشكال الخطاب السياسية والاقتصادية-الاجتماعية سميت بـ "الاقتصاديات المتخيلة" هي التي صاغت العالم الذي نعيش فيه. وتتضمن هذه "الاقتصاديات المتخيلة" عالماً بعيداً عن الشواطىء- منطقة عولمة كبرى في الاقتصاد العالمي تجوب فيها الشركات متعددة الجنسيات الأرض بحثاً عن عمالة رخيصة، وكذلك تحويلات نقدية عالمية ضمن الأسواق المالية العالمية بمجرد كبسة زر؛ كما تساعد تقنيات الإنترنت على التدفق السهل للبيانات الإلكترونية. وإلى جانب العالم البعيد عن الشواطئ [المصارف المماثلة تقوم بتقديم الخدمات المالية في مواقع تجذب الزبائن غير المقيمين إليها نتيجة انخفاض الضرائب، وهذا يعني أن الفرق الأساسي بين المصارف التقليدية والمصارف البعيدة هو أن خدمات الأخيرة عادة لا تكون لمواطني البلد الذي تعمل فيه]- المترجم، يحدد كاميرون وبالان (2004) بروز أفكار "الاقتصاد القومي" المتحول (أفكار قريبة من تلك التي طرحها التحويليون مثل سيرني). وكما لاحظنا آنفاً، فإن هذا الفضاء الاقتصادي القومي تم تحويله بشكل كبير عبر أفكار الـ "لا بديل" لمد العولمة الصاعد. أخيراً، يحددان اقتصاداً متخيلاً ثالثاً- المسمى "الإقصاء الاجتماعي"، وهو مجموعة من الأفكار تتعلق بالطريقة التي تعزل بها مجموعات ضمن المجتمعات وتهمش بسبب العولمة. النقطة الهامة هنا هي أن هذه الاقتصاديات الثلاث هي اقتصاديات "متخيلة"- خرافات بمعنى من المعاني- لكنها خرافات/تخيلات قوية؛ فقد لعبت دوراً مهماً في تشكيل العالم الذي نعيشه اليوم.

إن ما تشير إليه كتابات من هذا القبيل هو أن العولمة ليست عملية فريدة أو عالمية موحدة. واعتبار العولمة عملية موحدة وشاملة مشكلة يوضحها جيرمين (2000أ) الذي يرى أن وجهات النظر التي تعتبر العولمة حتميةً وشيئاً سيغزو تدريجياً كل جانب من جوانب النشاط الإنساني هي وجهات نظر مضللة. بالمقارنة، ينادي جيرمين (2000ب) بـ "منظور تاريخي" حيث يمكننا من خلاله تفحص كيف وُضعت العولمة ضمن سياقات متعددة عبر التاريخ. وهذا أمر مهم لأن فكر الموجة الأولى، كما يوضح روزينبرغ (2000)، لديه رغبة في اعتبار العولمة معطى تاريخياً- شيئاً "يفسر الشخصية المتبدلة للعالم الحديث"، متجاهلاً الطريقة التي غدت العولمة فيها "النتيجة المتطورة لعملية تاريخية ما" (روزينبرغ 2000: 3). في البداية، يجبرنا المنظور التاريخي على التفكير نقدياً كيف أن الممارسات الاجتماعية التي ننهمك فيها قد خلقت فضاءات معولمة (مثل العالم "البعيد عن الحدود" عند كاميرون وبالان). ثانياً، القبول بأن العولمة ليست معطى تاريخياً، وليست عملية حتمية، يفتح أيضاً فضاءات لتحدي ومواجهة العولمة- وتلك قضية نلتفت لمناقشتها الآن.

تحدي العولمة

لهذا، تكمن قوة فكر الموجة الثالثة في الإدراك بأن البنى الإيديولوجية والخطابية القوية قد لعبت دوراً في صياغة أفكار العولمة. بالتالي تبرز الحجة أنه في تحديد علاقات القوة تلك، سيكون بوسعنا بناء أساس يمكن أن تقوم عليه مقاومة الأفكار المسيطرة (خاصة الاقتصاد الليبرالي الجديد) الخاصة بالعولمة وتحديها. إذ يرى شين وميتلمان (1997) أن تحدي العولمة يحتاج لأن يوضع ضمن تحليل لدور القوة في صياغة ما نعتقد أننا "نعرفه" عن العولمة. بالتالي، فإن الأساسي بالنسبة لهذا التركيز على المقاومة هو دحض لأدب العولمة الكبرى أو عولمة الأعمال؛ حيث تُقدم عوضاً عن ذلك وجهة نظر اقتصادية واضحة عن العولمة بوصفها طريقاً للازدهار والتقدم.

غالباً ما تستخدم التحديات الفكرية لخطاب العولمة الرئيسي حجةً تعرّف العولمة بالليبرالية الجديدة (جيلز 2000: 4). وحسب وجهة النظر هذه، تُقدم العولمة بوصفها التزاماً بالرأسمالية الليبرالية الجديدة، ويتم اعتمادها خدمة لمصالح الأقوياء (الأمم والطبقات الأغنى من الناس) على حساب الضعفاء والفقراء. يمكن دعم مثل هذه التحديات بعرض الإحصائيات حول اتساع الفقر العالمي. فعلى سبيل المثال، يذكر **تقرير التنمية البشرية** التابع للأمم المتحدة في عام 2003 أنه خلال فترة الطفرة الاقتصادية في تسعينيات القرن العشرين، ازدادت 54 دولة فقيرة فقراً طبقاً للكيفية التي قاسوا بها مؤشر التنمية البشرية (مجموعة من المقاييس التي تضم أشياء مثل: معدل وفيات الرضع، ومستويات التحصيل التعليمي، وإمكانية الوصول للماء النظيف) (تقرير التنمية البشرية لعام 2003 التابع للأمم المتحدة). بالتالي، وعلى الرغم من ادعاء الليبراليين الجدد بأن العولمة قوة للازدهار والتقدم، يبقى الكثير من الناس حول العالم مشككين بالمدى الذي يمكن فيه لنظام اقتصادي عالمي مبني على مبادئ الرأسمالية الليبرالية الجديدة أن يجلب الفوائد لكل شعوب العالم.

إن التجلي الأوضح لأشكال القلق هذه موجود فيما يسمى بالحركة المناهضة للعولمة (راجع الإطار 7.1)؛ وهذا مصطلح غالباً ما يصف شبكات فضفاضة من منظمي الحملات الذين حاولوا الاحتجاج على النتائج السلبية للعولمة وهيمنة المؤسسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

الإطار 7.1 الحركة المناهضة للعولمة

سيكون أي نقاش عن مناهضة العولمة ناقصاً من دون النظر فيما يسمى بالحركة "المناهضة للعولمة". وهذا مصطلح يستخدم عادة للدلالة على مجموعات وشبكات من منظمي الحملات الذين يحاولون تحدي هيمنة أفكار الليبرالية الجديدة الاقتصادية في السياسات الدولية؛ وما يعتبرونه رأسمالية عالمية تقودها شركات متعددة الجنسيات. إلا أن مصطلح "مناهضة العولمة" مضلل نسبياً- فقبل أي شيء، غالباً ما يُنظر إلى الحركة على أنها نتاج العولمة؛ إذ إنها تستفيد من الإبداعات التكنولوجية في النقل وتقنيات التواصل لتشكيل شبكاتها ونشر رسائلها عبر العالم. وهكذا، إذا ما أُخذت الطبيعة الإشكالية لمصطلح مناهضة العولمة في الاعتبار، عندئذٍ، قد نصادف أيضاً مصطلحات مثل الحركة المناهضة للرأسمالية، وحركة المقاومة العالمية، وحركة العدالة العالمية- من بين مسميات أخرى. بالنسبة لكتاب مثل ريتشارد فوك (2000)، فإن ظهور هؤلاء المناهضين لعولمة الشركات هو نموذج يمثل "عولمة من الأسفل". بينما يستفيد آخرون من أفكار "المجتمع المدني العالمي" لتفسير الشبكات المتعددة من الناشطين ضد العولمة.

يتصل ظهور الحركة المناهضة للعولمة بشكل كبير بأحداث "المعركة من أجل سياتيل" في عام 1999 التي اجتمعت فيها مجموعات ضخمة من شبكات المناهضين في مدينة سياتل للاحتجاج ضد اجتماع لمنظمة التجارة العالمية. لقد ضمت حشود المحتجين أنساقاً كبيرة متنوعة جداً من المجموعات والمنظمات والأفراد- عمال الصلب والطلبة والنقابات العمالية والمدافعين عن البيئة والمجموعات النسائية والثائرين ضد الأنظمة الحاكمة والمواطنين المحليين والعديد من الآخرين احتجاجاً على ما اعتبروه ظلم نظام عالمي اقتصادي ليبرالي جديد قيد التبلور. كما كانت لقاءات منظمة التجارة العالمية والثمانية الكبار ومؤسسة النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي الدولي هي الأهداف المفضلة لهذه الحملات لأنهم اعتبروها ممثلة للمؤسسات التي تحاول تأسيس نظام اقتصادي عالمي يعتمد

على مبادئ الاقتصاد الليبرالي الجديد. ومع أن المجموعات المختلفة التي ضمتها هذه الاحتجاجات متنوعة جداً، إلا أنها تتقاسم عند مستوى محدد قلقاً من أن النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد لا يوفر التقدم والازدهار، بل عدم المساواة والجور.

وغالباً ما ترتبط أسماء مفكرين مشهورين مثل نعوم تشومسكي ونعومي كلين (مؤلف الكتاب المؤثر *No Logo*، 2001) بالحركة المناهضة للعولمة. كما يرتبط بالحركة المناهضة للعولمة تمرد زاباتيستا في عام 1994 في إقليم شياباس المكسيكي. وغالباً ما يُصور التمرد الذي حدث في التاريخ نفسه الذي وقعت فيه اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية التي أسست منطقة تجارة حرة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك (نافتا) على أنه جزء من سياسات معولمة لمناهضة مؤسسات (مثل نافتا) اعتبرت بأنها تدعم الليبرالية الجديدة.

هناك جدل حول المدى الذي يمكن فيه تسمية النشاطات "المناهضة للعولمة" بـ"حركة" في المقام الأول. فقبل أي شيء، هي تشكل شبكة واسعة ومتنوعة من الناشطين بأهداف مختلفة وغالباً متضاربة (إيسكل 2005). ولقد شكل ظهور المنتديات الاجتماعية العالمية منذ 2001 وما تلاها واحداً من أكثر التطورات إثارة من حيث مقاومة السياسة العالمية. فهذه المنتديات السنوية، التي ترتبط بعدد من المنتديات الإقليمية والمحلية الفرعية، وفرت فضاء للمناقشة والجدل حول مواضيع تتعلق بعولمة الليبرالية الجديدة، وترسيخ استراتيجيات المقاومة.

تم تشبيه هذه المؤسسات بدعامات نظام اقتصادي يستفيد منه الأغنياء على حساب الفقراء. فعلى سبيل المثال، اتبع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعدة سنوات سياسات إعادة الهيكلة البنيوية التي أجبرت الدول في العالم النامي على تقليص نفقات الخدمات العامة لصالح إعادة دفع الديون، وفتح اقتصادياتها لقوى السوق عبر سياسات تخفيف القيود والخصخصة. وبينما يرى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن هذه السياسات ستجلب، في

نهاية المطاف، الازدهار للأمم النامية، يقول النقاد أنها تساهم بالحقيقة في إحداث مستويات سيئة من الجور والفقر العالميين اللذين لوحظا في **تقرير التنمية البشرية**. وبالطبع، ونحن نتأمل الإطار 7.1، نجد أن فكرة الحركة المناهضة للعولمة نفسها ذات إشكالية عالية، ومفهوم بشكل ما خاضع للجدل.

بالتالي، يمكننا الإشارة إلى ظهور نوع من حركة اجتماعية عالمية ملتزمة بتحدي رأس المال العالمي الليبرالي الجديد، وتشكل جزءاً من التحدي للهيمنة الخطابية لـ"عولمة الأعمال". فقد اقترح أمور وآخرون (1997):

> **ينبغي على مجموعات المقاومة العمل على تحطيم الخرافة التي غالباً ما تبررها الحكومات بأنها عاجزة في وجه العولمة؛ وكذلك رفض القبول بأن أيديها مقيدة بالاندفاع الحتمي لقوى الاقتصاد العالمي.**

(أمور وأخرون، 1997: 193).

بل أكثر من ذلك، يمكننا أيضاً الإشارة إلى دور البحث الأكاديمي في المساعدة على تطوير أشكال نقد الرأسمالية العالمية. هنا يأتي نوع مهم من الفكر الذي يساوي بين العولمة وبين الجور والظلم، إنه فكر المدرسة النسوية. فعلى سبيل المثال، تم التعبير عن أشكال القلق حيال تأثير إعادة الهيكلة البنيوية على النساء في العالم النامي (راي 2002) كذلك حال الأجور المتدنية وشروط العمل الاستغلالية التي تعاني منها القوة العاملة النسائية في "المصانع العالمية" حول العالم (إيلسون وبيرسون 1981). إذ غالباً ما تكون شروط العمل الاستغلالية هذه انعكاساً للفكرة التي يعتقد بها على نطاق واسع من أن النساء مجرد "عمال ثانويين"- يعملون لدعم أجور الرجال الذين "يعيلون الأسرة". بالتالي، يقترح العديد من مناصري المدرسة النسوية بأننا بحاجة للتفكير بأن الافتراض بأن وظيفة النساء الأساسية هي "التكاثر" تكمن وراء أشكال الخطاب الأساسية في العولمة (بيترسون 2003). لذلك، ربما ليس بالمدهش، إذا ما أخذت التأثيرات

المجنسة للعولمة الاقتصادية إلى حد كبير في الاعتبار، أن الحركات النسائية قد لعبت دوراً مهماً ضمن ما يسمى بالحركة المناهضة للعولمة.

لقد أثار بعض باحثي الموجة الثالثة من العولمة المهتمين بسياسات المقاومة "المنظور التاريخي" معتمدين على عمل باحثين أمثال أنتونيو غرامشي وكارل بولاني اللذين حاولا، من بدايات القرن العشرين وحتى منتصفه، صياغة مفاهيم لرأسمال المال (العالمي) (شين وميتيلمن 1997). فقد شطب روبرت كوكس، معتمداً على عمل غرامشي، احتمالات حدوث مقاومة مضادة لهيمنة رأسمالية عالمية (كوكس 1983). كما أن أفكار كارل بولاني عن الحركة المضادة تثير فكرة أن المجتمع الإنساني غير قادر، في نهاية المطاف، على التعامل مع الاضطراب الاجتماعي الذي يسببه التحول الرأسمالي؛ وسيؤدي ذلك، بالتأكيد، إلى أشكال مقاومة عندما يتحرك الناس لحماية أنفسهم من التأثيرات القاسية لاقتصاد السوق العالمي (بولاني 1957).

إن ما يظهره هذا النقاش عن المقاومة هو أن العولمة، بغض النظر عن كيفية فهمنا لها، تطرح قضايا معيارية هامة لدارس العلاقات الدولية. خاصة الآن إذ إن الأسئلة المتعلقة بالفقر (وبدرجة أقل بعدم المساواة بين الجنسين) تختلط بشكل لا يمكن فصله بأشكال النقاش حول العولمة. إن هذا الاهتمام بالتأثيرات السلبية للعولمة والمصائب الأخلاقية التي تسببها العولمة للعالم هو إلى حد كبير نتيجة حقيقة أن الناس تجرؤوا على نقد أشكال الفهم الموجودة للعولمة. في الفصل الأخير من هذا الكتاب سنركز بعمق أكبر على القضايا الأخلاقية التي تواجه العالم. وهو نقاش لا يمكن حدوثه دون أن نأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهائلة في السياسة الدولية التي نربطها بالعولمة. بهذا المعنى، مع أن هذا الفصل ركز على كيف أن مفاهيم العولمة غيرت من فهمنا للسياسة الدولية؛ سيبحث الفصل الثامن كيف أن النظرية المعيارية والتنظير في العلاقات الدولية قد واجها قضية العولمة (إضافة لقضايا معاصرة أخرى في السياسة الدولية).

موضوعات للنقاش:

1. ما هو الاقتصاد السياسي الدولي؟ وما هي المدارس النظرية التقليدية الأساسية في فكر الاقتصاد السياسي الدولي؟
2. ما هي أنواع العمليات والتبدلات التي تُربط تقليدياً بـ "العولمة"؟
3. كيف يمكننا تصور العلاقة بين العولمة والدولة فكرياً؟
4. هل توافق أو لا توافق على فرضية "العولمة الكبرى"؟
5. من هم "الرابحون" و"الخاسرون" الأهم في الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر؟
6. هل يمكن الحديث عن حركة "مناهضة للعولمة"؟

قراءات إضافية:

IPE

O'Brien, R. and Williams, M. (2004) Global Political Economy: Evolution and Dynamics, Basingstoke: Palgrave MacMillan. Ravenhill, J. (eStubbs, R. and Underhill, G. (eds) (2000) Political Economy and the Changing Global Order, second edition, Oxford: Oxford University Press. Gilpin, R. (1987)The Political Economy of International Relations, Princeton: Princeton University Press.

ECONOMIC GLOBALIZATION

Dicken, P. (2003) Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century, London: Sage.

POLITICAL ASPECTS OF GLOBALIZATION

Ba, A.D. and Hoffman, M. (eds) (2005) Contending Perspectives on Global Governance, London: Routledge.

GLOBALIZATION: OVERVIEWS OF THE FIELD

Rosenberg, J. (2000) The Follies of Globalisation Theory: Polemical Essays, London. Scholte, J.A. (2005) Globalisation: A Critical Introduction, second edition, Basingstoke: Palgrave MacMillan. Bruff, I. (2005) 'Making sense of the globalisation debate when engaging in political economy analysis', British Journal of Politics and International Relations 7(2): 261–280.

HYPERGLOBALIZATION'

Ohmae, K. (1999) The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy, revised edition, London: Collins.

GLOBALIZATION AS 'TRANSFORMATION'

Cerny, P. (1990) The Changing Architecture of Politics: Structure, Agency and the Future of the State, London: Sage. Strange, S. (1994a) States and Markets, second edition, London: Pinter.d.) (2005) Global Political Economy, Oxford: Oxford University Press.

SCEPTICAL' APPROACHES TO GLOBLIZATION

Hirst, P. and Thompson, G. (1999) Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance, second edition, Cambridge: Polity Press.

SOCIAL CONSTRUCTIVIST APPROACHES

Cameron, A. and Palan, R. (2004) The Imagined Economies of Globalisation, London: Sage.

GLOBAL RESISTANCE

Amoore, L. (ed.) (2005) The Global Resistance Reader, London: Routledge. Eschle, C. and Maiguashca, B. (2005) Critical Theories, International Relations and 'the Anti-Globalisation Movement', London: Routledge. Gills, B. (ed.)(2000) Globalisation and the Politics of Resistance,Basingstoke: Palgrave, pp. 46–56.

GENDER AND GLOBALIZATION

Peterson, S.V. (2003) A Critical Rewriting of Global Political Economy: Integrating Reproductive, Productive and Virtual Economies, London: Routledge. Connell, R.W. (2005) 'Globalisation, Imperialism and Masculinities', in M.S. Kimmel, J. Hearn and R.W. Connell (eds) The Handbook of Studies on Men and Masculinities, London: Sage, pp. 71–89

الفصل الثامن

من الاستقرار إلى العدالة

تحديات معاصرة في العلاقات الدولية

إن التحديات التي تواجه العالم في الألفية الجديدة لا تصدق؛ في هذا الفصل سنتطرق إلى سمتين أساسيتين لقضايا العالم المعاصرة. إذ نتفحص كيف أن التطورات في استخدام القوة العسكرية وفي السياسة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية تعرض توتراً حقيقياً في الطريقة التي تفاعل فيها العالم مع العمليات المرتبطة بالعولمة. فمن ناحية، هناك إجماع سياسي واضح على الحاجة لتطوير شكل حكم عالمي، قانون دولي وسياسة دولية تعكس استجابة متعددة الأطراف لتهديدات ما يسمى عامة بالأمن الإنساني. من ناحية أخرى، هناك مقاومة مكافئة واضحة ضد المس بالسيادة الوطنية الذي ينطوي عليه الإجماع الأول بالضرورة. والقيام بمسح للتطورات الأساسية في الطريقة التي نشرت بها "المجموعة الدولية" (أو على الأقل، دول محددة ضمنها) قواتها العسكرية أو رسمت سياسة اقتصادية تنموية لمهمةٌ واسعة جداً في مقدمة للعلاقات الدولية كالتي بين أيدينا. إن الطريقة التي اخترناها لتعريفك بأساسيات هذه التطورات هي تأطير القضية من خلال البحث في موضوعين أساسيين في السياسة الدولية المعاصرة. الموضوع الأول يتعلق بالاستخدام المناسب للقوة في السياسة الدولية؛ حيث هناك قوانين تحدد متى كان صحيحاً اللجوء إلى القوة منذ ألف عام؛ كما كانت هناك قوانين تتعلق بالكيفية التي يجب أن يتصرف بها المحاربون في أرض المعركة، وكيفية التعامل مع العدو المهزوم، كذلك مع أراضيه ومواطنيه

المدنيين. على أية حال، إن تساهل هذه القوانين (بل والطريقة السهلة التي ترجمت بها واقعياً) ستصيب القارىء الجديد بالدهشة. فمعظم التعديلات على القوانين المتعلقة باستخدام القوة كانت محاولات للتماشي مع ممارسات القوى الكبرى أو التقنية المتقدمة دائماً في العتاد الحربي. مع ذلك فإن التطور السريع في فهمنا السياسي لموقع القوة العسكرية في العلاقات الدولية؛ والتطور السريع المماثل للقانون الدولي العام المتعلق باستخدام القوة منذ 1945 يقترح تغيراً مهماً جداً وسريعاً في مزاج المجموعة الدولية لما يعتبر الوسيلة السياسية الأساسية لدى السياسة الدولية. الموضوع الثاني الذي سنتفحصه هو السؤال المتعلق بالعدالة الاقتصادية العالمية؛ إذ إن النداءات للتخلص من الفقر في العالم النامي تحظى بدعم كبير في العلاقات الدولية المعاصرة. وإن ذلك لمطلب تدعمه شخصيات مشهورة (في سياق من كتب عديدة Live Aid, Live 8, Make Poverty History أو Comic Relief) وهو يُناقش دائماً على أعلى المستويات في الأمم المتحدة وقمم الثمانية الكبار. هنا نتفحص التقدم الذي أُحرز بخصوص تلبية مطالب العدالة الاقتصادية العالمية؛ وننظر في الحجج التي تقترح أن دعم وكالات التخفيف من وطأة الفقر في العالم النامي ليست مسألة إعطاء صدقات أو هبات؛ لكنها مسألة تتعلق بالعدالة والأخلاق، وهي أساسية للاستقرار السياسي في السياسة الدولية.

ما بعد وستفاليا

في قلب هذه المواضيع يحدث جدل عنيف حول مستقبل السياسة الدولية؛ إذ غالباً ما يقع أبطال هذا الجدل في معسكرين. فمعظم الدول الفاعلة لها موقف واضح في أن هناك حاجة حقيقية لإجراء رسمي يسمح للمجموعة الدولية بالتدخل لأغراض إنسانية. مع ذلك، هناك مجموعة أقل تقبل بأن تمنح الأمم المتحدة القوة الضرورية لصياغة مثل ذلك الإجراء أو لصياغة القوانين الشرعية الضرورية لتأسيس ذلك الحق في التدخل. إن تفحص هذه المعضلة يمنحنا صورة عن أشكال التقاطعات التي تواجهها المجموعة الدولية. وبشكل مشابه، هناك تقريباً اعتراف عالمي في أن الفقر في العالم النامي ليس مسألة (حظ سيء)؛ بل مشكلة ينبغي

على المجموعة الدولية مواجهتها. مرة أخرى، نجد أن هناك قلة فقط ترغب إما في الاعتراف بمركزية الفقر العالمي بالنسبة للمسألة المتعلقة بالعدالة العالمية أو بتنفيذ عشرات آلاف الوعود التي تعطى في القمم الكبيرة لقادة أغنى دول العالم.

على أن السؤال الذي نود أن نتركك معه في هذا الفصل الأخير ليس بالسؤال الذي نتوقع أن تجيب عنه مباشرة الآن؛ بل هو سؤال ينبغي أن تمكر به طوال حياتك الأكاديمية بوصفك طالب علاقات دولية وما بعدها. إنه سؤال يمكن صياغته بعدد كبير من الطرق ليناسب أي عدد من السياقات. في هذا الفصل، نطلب منك مناقشة الفكرة التالية: هل الضغط على المجموعة الدولية لتوفير العدالة على مستوى عالمي يصل بنا إلى حد التفكير بأن "نموذج وستفاليا" الذي يعتمد على مركزية الدولة في السياسة الدولية أصبح شيئاً من الماضي؟ هذا الادعاء سيصادفك كثيراً في اشكال الجدل المعاصرة في العلاقات الدولية. إنه ليس ادعاء يعني أن الأمة- الدولة بالحقيقة تختفي بوصفها شكلاً للجماعة السياسية (مثلما اختفت دول- المدن اليونانية القديمة). فذلك سيكون اقتراحاً غير ناضج البتة؛ إن ما نقترحه هو حجة تنطوي على التالي:

- *ادعاء حقيقي*- لم تعد الدول ذات السيادة مستقلة كما كانت منذ اتفاقية وستفاليا؛ بمعنى أن هناك قيوداً حقيقية على الكيفية التي يمكن للدولة التصرف بها داخلياً؛ وكذلك بما يتعلق باستخدام القوة بوصفها أداة في السياسة الخارجية.
- *ادعاء سياسي*- لم تعد الدول ذات السيادة الأداة الأفضل للتعامل مع تلك الأشياء التي نعتقد أنها أهم التحديات الاجتماعية التي نواجهها؛ وبالتالي، نحتاج لتصور فضاءات سياسية جديدة عالمية وإقليمية وحتى دون مستوى الأمة- الدولة.
- *ادعاء معياري/ أخلاقي*- علينا (لأسباب سياسية وأخلاقية جيدة) إعادة ترتيب السياسة الدولية للتحرك إلى ما بعد نظام الدول.

في نهاية المطاف، فإن حججاً من هذا النوع، إذا ثبت أنها واقعية، ستتحدانا من أجل تطوير طرق تفكير جديدة حول طبيعة العلاقات الدولية؛ كذلك تصور هياكل جديدة لنظام الحكم العالمي. إن معالجة هذا المسألة تعني مناقشة طبيعة العلاقات الدولية نفسها؛ وإن رأيك الموقر حول هذا السؤال قد يصوغ وجهة نظرك حول كل الأسئلة المتعلقة بالسياسة الدولية التي ستدرسها.

قيود استخدام القوة: الحرب العادلة والتدخل الإنساني

غالباً ما يوصف نموذج وستفاليا في العلاقات الدولية بمصطلحات واقعية. على أية حال، عندما نفكر بمكانة الحرب في تاريخ السياسة الدولية، ربما نحتاج إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من التفكير الواقعي والتفكير بمقاربة أكثر تطرفاً تعرف بالنزعة العسكرية (نابلسي 1999). يفكر الواقعيون بالأمن وفق شروط القوة العسكرية؛ ويقبلون أيضاً حتمية الحرب كنتيجة لتوازن القوى السياسية أو المتابعة المناسبة لتحقيق المصالح الوطنية. فأي محاولة بالنسبة للواقعيين للحكم على الحرب وفق معايير عالمية أخلاقية أمر مضلل. إن الموقف من الحرب هو موقف من يراها ضرورية. وبالمقارنة، فإن التراث العسكري يمجد فضائل الحرب؛ ويعتبرها ذروة الصراع نحو قدر المرء (نابلسي 1999: 80، 92). إن مبادىء المقاتل عند النزعة العسكرية والقوة السياسية *machtpolitik* عند الواقعية تمثلان مقاربتين مهمتين للحرب أو استخدام القوة في السياسة الدولية. مع ذلك، إن لتراث الحرب العادلة مكانة مهمة مساوية في تاريخ العلاقات الدولية؛ فهناك كتاب مشهورون أمثال القديس أوغستين في القرن الرابع، والقديس ثوماس الأكويني في القرن الثالث عشر، وهوغو غروتيوس في القرن السابع عشر، ومايكل وولزر في القرن العشرين كلهم درسوا الحرب من حيث المشروعية أو ما إذا كانت تخاض بقيود مناسبة. في لغة هذا التراث المؤثر يطرح علينا السؤال، لمناقشة الأسئلة متى يكون مشروعاً اللجوء إلى الحرب أو، مجرد أن يتم تبريرها، كيف نخوض ذلك الصراع- وهي نموذجياً أسئلة تتعلق بمن

ينبغي استهدافه، وأنواع الأسلحة التي قد تستخدم. ليس تراث الحرب العادلة تراثاً سلمياً؛ بل هو سلسلة من التقاليد التي تطبق على الحرب بين أعداء متماثلين الذين يودون العودة إلى الحياة العادية بعدما يتم حل الصراع بغض النظر عن قضية الحرب. لا تستبعد نظرية الحرب العادلة استخدام القوة لكنها تضع بعض القيود على استخدامها. مع ذلك، تزودنا بالأدوات الكافية لإدانة الحروب غير العادلة والأعمال العسكرية البربرية؛ كما تشكل مجموعة قوية من القيم الأخلاقية تقع في القلب لكثير من التفكير حول الصراع. تتراوح الأعراف بين تحديد الشخص أو الهيئة التي يمكنها شرعاً إعلان الحرب، وكيف ينبغي على المرء معاملة غير المقاتلين أو أسرى الحروب. الشيء المهم بالنسبة لهذا التراث أنه ينبغي النظر إلى الحرب من منظور أخلاقي مثل الطبيعة العادلة لهدفها أو تناسب ردها. في البداية، كان المكون الأخلاقي متجذراً بعمق في التعاليم الدينية، لكنَّ مبادىء نظرية الحرب العادلة أصبحت متضمنة أكثر وأكثر في القانون الدولي والفكر السياسي المدني مع أن ذلك مازال هو الحال في بعض أشكال التراث. النزعة العسكرية والواقعية صوتان قويان في الجدالات التاريخية المتعلقة بالحرب؛ لكن مناصري الحرب العادلة مقيدون أيضاً، كما كانوا، بمؤسسات قوية مثل الكنيسة الكاثوليكية، وحديثاً الأمم المتحدة.

تطورت نظرية الحرب العادلة تدريجياً واستجابة للضرورة العملية. ومن ضمن المحفزات الأساسية التي أعادت الحياة بشكل أكبر لأشكال الجدل عن أخلاقيات الحرب العادلة في الحقبة المعاصرة القدرة على توجيه ضربات مدمرة للسكان المدنيين (عبر حملات القصف الجوية في الحرب العالمية الثانية، إلى إمكانية استخدام الرؤوس النووية)، ومعاناة الجرحى وأسرى الحروب في الصراعات التي تخاض على نطاق واسع، والتقدم في تقنية الأسلحة الكيماوية، والمحرقة اليهودية، وأشكال الرعب التي رافقت الحربين العالميتن، ومؤخراً الحرب الباردة وحروب الانفصال التي تبعت ذوبان جليدها. إن المكون الأهم على الإطلاق في إعادة الحياة لتراث الحرب الباردة كان التطور الملحوظ لثقافة حقوق

الإنسان في السياسة الدولية. فالهدفان التوأمان للأمم المتحدة هما تعزيز السلام وحقوق الإنسان. هذه القيم الجوهرية تمنع استخدام القوة أو التهديد بها (المادة 2.4)؛ وتلزم الأعضاء بـ"التعاون على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والإنسانية؛ وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية" (المادة 1.3). هذان الهدفان طموحان مهمان لنظام وستفاليا. وكما سنرى، على الرغم من هذا التصريح الجريء، فإن سياسة تطبيق قيم النظام العالمي بعد الحرب العالمية عام 1945 كانت مشحونة بأشكال التوتر. تؤثر هذه التطورات السياسية الحيوية بأشكال الجدل المتعلقة باستخدام القوة بطريقتين مختلفتين. الأولى، هي أن السؤال الأساسي في نظرية الحرب العادلة (وفق أي شروط يمكن للدولة الذهاب للحرب) قد استعاد الأهمية التي فقدها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (رينغر 2002: 356). الثانية، هي القيام المشترك بالفعل العسكري والإنساني. الإجابة عن السؤال الأول "متى يمكن للدولة أن تستخدم القوة العسكرية" تأتي بشكل أكثر تكراراً إما دفاعاً عن النفس أو نتيجة سلسلة من الأزمات الإنسانية. لكن ما يزيد من إنزعاج المنظرين الواقعيين (الذين يعتبرون هذا التطور مضللاً ومشوشاً تحليلياً) هو أنه غالباً ما يُنظر إلى الأمن الآن طبقاً لـ "الأمن الإنساني" الأوسع؛ بدلاً من النظر إليه طبقاً لشروط أضيق محصورة بالأمن العسكري. والأمن الإنساني مصطلح يجمع القضايا الاقتصادية والتنموية مع القضايا الأمنية والعسكرية. إنه مصطلح شائع لكنه موضع جدل أيضاً. وهو شائع لأنه أصبح جزءاً من لغة العلاقات الدولية بعد نشر **تقرير التمنية البشرية** التابع لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في عام 1994. فمنذ نشر ذلك التقرير، ترسخت الفكرة لدى الأمم المتحدة حيث طُلب من وحدة الأمن الإنساني التابعة لمكتب تنسيق القضايا الإنسانية وضع الأمن الإنساني في قلب سياسة الأمم المتحدة. يمكن مشاهدة نجاحه في عمل الأمم المتحدة ووكالاتها؛ وفي جدول أعمال شبكة الأمن الإنساني؛ وأيضاً في المناقشات السياسية للثمانية الكبار والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وفي البحث والنقاش الأكاديميين، يجد مصطلح الأمن الإنساني

مكاناً في كل المدارس الفكرية كالواقعية والليبرالية والنقدية والبنائية حيث يفتش الجميع عن تعريفات وطرق أوضح لقياس بيانات تتعلق بالأمن الإنساني من أجل وضع خطط بحث تتعلق بالسياسة.

يعرّف مكتب تنسيق القضايا الإنسانية التابع للأمم المتحدة الأمن الإنساني على النحو التالي:

إن الأمن الإنساني أكثر من مجرد غياب للصراع العنيف؛ إنه يتضمن حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والوصول إلى الفرص الاقتصادية، والتعليم، والعناية الصحية. إنه مفهوم يتناول بشمولية كلاً من "التحرر من الخوف" والتحرر من العوز".

http://ochaonline.un.org

يعتمد هذا التطور منطقياً على فكرة أن أشكال التهديدات التقليدية للأمن القومي - احتمال نشوب حرب بين القوى الكبرى- قد تضاءلت؛ في حين أن أشكالاً أخرى من التهديد مثل الإرهاب والفقر والمرض والكوارث الإنسانية والطبيعية قد ازدادت. إنه بعبارات فضفاضة، يقترح أن أشكال التهديد للأمن الإنساني تتطلب تطوراً هاماً في الطريقة التي نقارب بها السياسة الدولية. لم تعد "القوة استمراراً للسياسة"، كما صاغ الأمر على نحو معروف كلوزفيتز (1968). بل إن القوة هي مجرد أداة متاحة لنا في بحثنا عن الأمن الإنساني.

على الأقل هذا ما يبدو عليه الحال أحياناً. ومع أن هناك اتفاقاً واسعاً في التصريحات العلنية حول استخدام القوى العسكرية لتنفيذ أشكال الحصار الاقتصادي، وحماية خطوط إمداد المساعدات الإنسانية، أو لحماية المدنيين من مآسي الحرب الأهلية أو الصراع بين الدول، فإن الآلية السياسية والقانونية الضرورية لإحداث هذا التحول مازالت متلكئة وراء النوايا الحسنة للفاعلين الرئيسين. السبب وراء ذلك بسيط. إن مبادىء الإنسانية تتعارض مع مبادىء السيادة؛ وأن نظاماً دولياً قانونياً قوياً، وهيئة أمم متحدة قوية قادرة على تنفيذ المبادىء الإنسانية تمثل خطراً حقيقياً على السيادة.

التدخل الإنساني والقانون الدولي

يبدو أن اللاعبين منقسمون إلى معسكرين حول القضية. فمن ناحية، لم تكن هناك أية نية لتطوير نظام للتدخل الإنساني عندما أسست الأمم المتحدة. ووفق الفصل السابع من الميثاق، لدى مجلس الأمن القدرة للتدخل قسراً عندما يقرر أن صراعاً ما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين (المادة 42). لاحظ عبارة السلام "الدولي". إذ مازال يُنظر إلى القوة المستخدمة من قبل حكومة ما لإخماد قلاقل داخلية على أنها قضية داخلية تقع خارج نطاق المجموعة الدولية (كاسيس 2001: 282). مع ذلك، من الواضح أن مجلس الأمن قد أسس تدريجياً صلة بين الأزمات الإنسانية وأشكال التهديد للأمن (كاسيس 2001: 297). من الممكن رؤية أمثلة واضحة على ذلك في العمليات التي حدثت في يوغسلافيا السابقة (1992- 1993)، وراوندا (1994)، وهايتي (1994)، والصومال (1992). على أية حال، غالباً ما انتقدت هذه العمليات إما لأنها أتت متأخرة جداً (بفضل تردد مجلس الأمن للتحرك) أو لعدم توفير تفويض فعال للقوى العسكرية العاملة على الأرض. والسبب وراء ذلك رغبة أعضاء مجلس الأمن، والدول ذات السيادة التي يمثلونها، بالاحتفاظ بدرجة كبيرة من التعقل في نظام التفويض للتدخل الإنساني.

لقد لعب كل من اللجنة القانونية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، وتقارير كشف الحقائق والخطب التي لا حصر لها دوراً بإعطاء الأزمات الإنسانية مكانة خاصة في العلاقات الدولية. والفكرة هي أن بعض أشكال الإنتهاكات المحددة الصارخة لحقوق الإنسان (الإبادة الجماعية، والجرائم الأخرى ضد الإنسانية إضافة لجرائم الحرب) تتطلب رداً سريعاً من قبل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. المصطلح القانوني لهذه المكانة الخاصة هو Jus Cogens. وهذا مصطلح يحدد المعايير الأهم على الإطلاق في القانون الدولي. هذه المعايير تعتبر غاية في الأهمية بحيث لا خيار لدى الدول سوى الالتزام بمبادئها، وهي ليست نتاج موافقة الدول، خلافاً لمعظم القانون الدولي. سيقلل ذلك،

بالطبع، من درجة التحفظ لدى الدول الآن بما يتعلق بالتدخل الإنساني؛ ويجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في التعامل مع هذه الكوارث الإنسانية واسعة النطاق. وعلى الرغم من تطور لغة الـ "Cogens Jus"، فإن هناك اتفاقاً واسعاً على أن الكوارث الإنسانية وجرائم الحرب تأتي تحت هذا العنوان؛ وأن نمطاً ثابتاً بدرجة معقولة من التدخل الإنساني يخوله مجلس الأمن، يبقي النظام برمته في حال من الاستعداد المحتمل، بدلاً من نظام راسخ الأركان (كاسيس 2001: 138- 148). الأمر كذلك أساساً لأن نظاماً للتدخل الإنساني يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. لقد أسست الأمم المتحدة القوى الكبرى آنذاك، وبالتالي، يرى البعض، إن قوتها الأعظم تكمن في أنها تبقى منبراً للتفاعل بين الدول ذات السيادة. وإن حقاً مؤسساً للتدخل الإنساني يهدد بشكل واضح فكرة السيادة. كما أن تأسيس نظام مقونن للتدخل الإنساني يتطلب نظرة جديدة إلى ميثاق الأمم المتحدة، فيما معظم الدول (في الغرب القوي والعالم النامي) غير راغبة في التنازل عن أشكال الحماية التي توفرها لها السيادة. لذلك يبدو أننا في حالة تم فيها إقرار مبادئ التدخل الإنساني؛ ولكن لم يتم بعد إقرار الآليات السياسية لذلك. إننا نعرف أن لدينا التزامات لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب؛ وهذا تقدم باهر في تطوير مفهوم عالمي للعدالة الدولية. لكن على الرغم من سلسلة ناجحة نسبياً وغير رسمية من أشكال التدخل، فإن البنية التحتية السياسية غالباً ما تجعل مثل هذه التدخلات عشوائية، وانتقائية، أو متأخرة جداً لدرجة أنها تصبح غير فعالة. لكن لكي نحصل على فهم أفضل لهذه الظاهرة الجديدة نسبياً، دعنا ننظر بمزيد من التفصيل إلى حالة دارفور.

التدخل الإنساني في دارفور

تناقش قضية التدخل الإنساني عادة طبقاً للأسس التي يمكن بناء عليها انتهاك سيادة الأمة- الدولة من أجل حماية الأرواح، ودعم حقوق الناس الذين يعيشون ضمن تلك الدولة. بهذا المعنى، يتعلق موضوع التدخل الإنساني بمجموعتين متضاربتين من المعايير التي يضمنها القانون الدولي. الأولى، يمكن

الإشارة إلى المعايير التي تتعلق بسيادة الدولة؛ وأنه لا ينبغي على الدول ذات السيادة أن تكون عرضة للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية (وهي أفكار تضمنها المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة). على أية حال، إن التزام القانون الدولي والعلاقات الدولية عامة بمفهوم السيادة يتعارض بوضوح مع مجموعة أخرى من المبادىء تتعلق بالمفاهيم العالمية لحقوق الإنسان- خاصة حقوق الإنسان التي تضمنها إعلان حقوق الإنسان العالمي في عام 1948. ومع أن حقوق الإنسان العالمي يدافع في جوانب محددة عن مبدأ السيادة (لأن الدول منفردة هي التي أوكلت إليها مسألة تنفيذ معايير حقوق الإنسان)، إلا أن هناك، بوضوح، مشاكل عندما تنقلب الدول ضد شعوبها، وترتكب انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان مثل الاغتصاب الجنسي على نطاق واسع والتعذيب وحتى الإبادة الجماعية.

إن إقليم دارفو، الواقع في غرب دولة السودان الأفريقية، هو إحدى المناطق في العالم التي أطلقت فيها عدة نداءات للتدخل الإنساني. والأزمة الإنسانية الحالية في السودان سببها الأساسي قصف الحكومة الجوي المدعوم بمليشيات عربية، تعرف باسم الجنجويد، يتم تجنيدها محلياً وتسليحها من قبل الحكومة. ولقد وصفت الحالة في دارفور بأنها "مأساة إنسانية ضخمة"، وأنها "تطهير عرقي"، و"إبادة جماعية". فيما حكومة السودان والجنجويد مسؤولان عن انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان ضد السكان السود الأفارقة في الإقليم.

منذ بداية 2003، والعالم يراقب بشعور من الصدمة واللامبالاة حكومة السودان التي يهيمن عليها العرب وهي تطهر عرقياً إقليمها الغربي الكبير المعروف باسم دارفور وذلك بتسليح، وتشجيع وحتى الدعم الجوي للمليشيات التي معظمها من العرب الذين يقتلون، ويقطعون الأعضاء، ويعتدون جنسياً على الأفارقة السود، ويسلبونهم ممتلكاتهم.

(أدومبانا 2005، 1149- 1150)

وكما يشير مؤلف هذا الاستشهاد بدقة، فإن محنة دارفور لم تؤد إلى استجابة دولية منسقة. لقد مورست بعض الضغوطات السياسية على حكومة السودان- على سبيل المثال، أصدر مجلس الأمن قرارات أدانت أفعال حكومة السودان في الإقليم. لكن تلك القرارات لم تدعمها التزامات باتخاذ أفعال ضد حكومة السودان إذا استمرت في مجازرها. من وجهة نظر المدرسة الواقعية، يمكن، بسهولة، شرح عجز المجموعة الدولية- الدول لا تتدخل في شؤون دولة إن لم يؤثر ذلك في مصالحها. فعلى سبيل المثال، إن تردد الولايات المتحدة في التدخل في راوندا في منتصف تسعينيات القرن العشرين تم تفسيره بالإشارة إلى إخفاق محاولة الولايات المتحدة التدخل في المحنة الإنسانية في الصومال في بداية العقد نفسه- وفي عدة جوانب، مازالت أوجه القلق هذه تصبغ سياسة الولايات المتحدة اتجاه أفريقيا. على أية حال، إن مناصري التدخل الإنساني في دارفور يلجأون إلى المعايير المعتمدة دولياً المتعلقة بحقوق الإنسان بالقول "قد تكون أزمة دارفور محنة معقدة سياسياً، لكنها أخلاقياً وقانونياً بسيطة" (أدومبانا 2005، 1190). لم ينظر إلى التدخل الإنساني بوصفه واجباً أخلاقياً فقط، بل اُعتبر أيضاً الطريقة الوحيدة لحل الأزمة الحالية- إنهاء القتل، وإرسال رسالة واضحة لحكومة السودان، وتوفير الأمن لعمال الإغاثة الإنسانية الذين يقومون أساساً بأعمال الإغاثة في الإقليم؛ كما أن ذلك سيساعد على تقديم الأفراد الذين وصفوا بمجرمي حرب إلى المحاكمة.

وكما تشير التعليقات آنفة الذكر المتعلقة بدارفور، فإن قضية التدخل الإنساني قضية موضع جدل شديد. إذ كما رأينا، هناك موقف واقعي متصلب يقول إن "هذه المواضيع الأخلاقية" لا مكان لها في الواقع المر للسياسات الدولية- فالتدخل في القضايا السيادية لدولة أخرى لا يمكن تبريره إلا على أساس المصالح القومية. كما أن موضوع التدخل الإنساني قد ولدّ ضمن المدرسة الإنجليزية جدلاً كبيراً. فهناك، كما رأينا في الفصل 4، جناحان في المدرسة الإنجليزية. من ناحية، قدم موقف تعددي النظرة القائلة إن التدخل الإنساني ينتهك معايير سيادة الدولة الضرورية للحفاظ على النظام ضمن المجتمع الدولي

للدول. يقول التعدديون أساساً إن المعيار الأساسي للنظام الدولي (أي الاستقرار) هو الإلتزام المشترك بين الدول بمعايير عدم التدخل في القضايا السيادية للدول الأخرى. من ناحية أخرى، قدمت نظرة متضامنة دفاعاً عن التدخل الإنساني. والموقف المتضامن هذا مثير للاهتمام لأنه يعتمد على فهم مفاده أن المعايير تتبدل بمرور الزمن. وبالتالي، فإنه مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اعتبر، على نطاق واسع، الالتزام بالتمسك بمعايير عدم التدخل والسيادة واحترامها من قبل الدول الأخرى عنصراً حاسماً في الحفاظ على النظام في السياسة الدولية (وهو الخط الذي انتهجه التعدديون). على أية حال، بدأت الدول مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تضع مزيداً من التوكيد على المعايير المحيطة بحقوق الإنسان والعدالة. في هذا السياق، يقدم ويلر (2000) فكرة "الطوارئ الإنسانية العليا" - الظروف التي يمكن تحت وطأتها أن تتخلى الدول عن معايير عدم التدخل نصرة لحقوق الإنسان للمواطنين الأفراد في تلك الدولة. ومن الواضح أن حالة دارفور الراهنة تتسق مع تعريف ويلر للطوارئ الإنسانية العليا.

الطوارىء الإنسانية العليا هي حالات استثنائية حيث يكون المواطنون في دولة أخرى في خطر داهم قد يودي بحياتهم أو يواجهون صعوبات مرعبة؛ وحيث لا يمكن الاعتماد على القوى المحلية لإنهاء هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

(ويلر، 2000: 50)

بالنسبة لكتاب أمثال أليكس بيلامي (2003)، على أية حال، فإن قضية التدخل الإنساني أكثر تعقيداً من مجرد الجدل حول الأسس التي تبرر انتهاك سيادة الدولة. إذ إن دلالة حجج كالتي يقدمها ويلر تعني أن على المجموعة الدولية مسؤولية حماية المواطنين في دولة معينة في الظروف الأشد والأسوأ على الإطلاق. هذا الموقف إشكالي نسبياً لأنه يطمس المدى الذي تكون فيه غالبية المعاناة في

عالم اليوم غير ناتجة عن أفعال بعض أنظمة الحكم العنيفة والقمعية- بل الأكثر احتمالاً أن يعود السبب للفقر المدقع. كما يرى بيلامي (2003) أنه ينبغي وضع مزيد من التركيز على دور الأمم الغربية في دعم نظام اقتصادي عالمي يستفيد منه الفقراء بشكل أكبر. إذ إن الفقر وعدم المساواة هما، في أغلب الأحيان، العاملان المساهمان الأكبر في المجتمعات المثقلة بالصراعات؛ وبالتالي، فإن الحجة تنادي بتركيز أوسع على فكرة "الأمن الإنساني"- وتلك مقاربة للأمن تنطوي على اهتمام بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية لضمان الأمن الشخصي للأفراد.

الأمم المتحدة والتدخل المشروع

في القسم التالي سنناقش فكرة العدالة الاقتصادية العالمية بمزيد من التفصيل؛ أما هنا فسنركز، على أية حال، على قولين من أقوال وجهة النظر التضامنية. الأول، هو أن المعايير تتغير بمرور الزمن. وكما رأينا، فإن الكثير مما هو موجود في نظرية العلاقات الدولية يتفحص تطور المعايير في السياسة الدولية ودورها؛ ذلك يعكس الحجج التي يمكننا رؤيتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة، وفي أعمال محكمة العدل الدولية. هناك رأي متزايد بسرعة يرى أن ميثاق الأمم المتحدة (رمز موقف المجموعة الدولية) هو وثيقة حية تم تفسيرها وإعادة تفسيرها لتوسيع فهم الاستخدام المناسب للقوة، والتزامنا بالعدالة الدولية بشكل عام. مع ذلك، ولأن القانون الدولي المتعلق بالتدخل الإنساني هو ما يسميه المحامون "*lex ferenda*" (القانون كما يجب أن يكون أو معايير في طريقها لأن تصبح قانوناً) بدلاً من "*lex lata*" أي القانون المؤسس تماماً، فإن الحال هو أنه لا يمكننا الإشارة إلى عجز الأمم المتحدة في زمن المحن والقول بصوت عال لا مواربة فيه إن الدول الأعضاء تفشل في الالتزام بالتزاماتها الدولية. بدلاً من ذلك، علينا إيجاد طرق كي نوضح لماذا نعتقد أن التدخل الإنساني ينبغي أن يكون أولوية لمجلس الأمن؛ ونقنع الذين ليس لديهم مصلحة قومية في مثل تلك العمليات أن عليهم الانخراط، أو، أضعف الإيمان، عدم إفشال آليات اتخاذ

القرار في مجلس الأمن باستخدام حق النقض. إن الموقف التضامني يربط البنائية بنظرية الحرب العادلة، القديم منها والجديد، ليقدم لنا فهماً لتطور المعايير المتعلقة بالتدخل الإنساني بوصفها استجابة لظروف "الطوارىء العليا" مثل حرب الإبادة، والجرائم الجماعية، والتطهير العرقي التي كانت في مقدمة الأخلاقيات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. هنا، الفكرة الأساسية هي أن الاستقرار يتطلب العدالة بدلاً من القوة العسكرية التي يمكن ترتيبها في توازن القوى.

القول الثاني هو أنه ينبغي التفكير بالادعاء التضامني بأن تخويل الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، للتدخل هو أمر ضروري لمشروعية التدخل. بالنسبة لبعض المفكرين، يعد الالتزام الأخلاقي بمساعدة أولئك الذين يواجهون المعاناة التي لا توصف بسبب الحروب الأهلية والأنظمة الاستبدادية، بمجرد أن يتم تأسيسه، الموضوع الأهم على الإطلاق. وفي كتابه، **العدالة والشرعية وتقرير المصير: الأسس الأخلاقية للقانون الدولي**، يرى ألن بوشنان أن الصراع الواضح بين مبادىء التدخل الإنساني ومصالح الأمة الذاتية عند الدول ذات السيادة يتطلب رفضاً تاماً لـ "قانون التدخل الإنساني الذي أساسه الأمم المتحدة" و"نموذج موافقة الدولة في القانون الدولي" بشكل عام (بوشنان 2004: 1- 14). الحجة واضحة. فإن كان لديك مبادىء عدالة تلزمك بمساعدة أولئك الذين يعانون بشدة، إلا أن المؤسسات القانونية والسياسية غير قادرة بنيوياً على تنفيذ تلك الالتزامات؛ عندئذٍ، تحتاج لإصلاح تلك المؤسسات أو التخلص منها. فبنية ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن كما هي تدل على أن حالات الأزمات الإنسانية لا يتم التعامل معها إلا بشكل متأخر، أو بصورة انتقائية، إن تم التعامل معها أصلاً؛ كما أن آفاق الإصلاح المؤسساتي كئيبة. بالتالي يصبح من المنطقي أننا بحاجة للتحرك إلى ما بعد الأمم المتحدة وإلى نظام للقانون الدولي يمنح اللاعبين السياديين حرية أن يكونوا فوق القانون. على أية حال، بالنسبة لويلر (2000) والتضامنيين، علينا أن ندرك أن تطوير معايير التدخل الإنساني "خاضعة للتحذير الهام من أن مجتمع الدول يظهر قليلاً من الحماس أو لا يظهره أبداً بخصوص تشريع أفعال التدخل الإنساني التي لا يخولها مجلس الأمن" (ويلر 2000: 286). وبعبارة أخرى، نحن

مقيدون بتردد حقيقي خوفاً من التخلي عن الحقوق والحماية التي توفرها السيادة. ترى كيف ينبغي عليك البت بالموقف الذي ستتبناه (وهي ليست المواقف الممكنة فقط)؟ في نهاية المطاف، يحتاج الأمر لأن تنشغل بالحجج السياسية والقانونية والأخلاقية التي تشكل نظرية العلاقات الدولية. والمسألة لا تتعلق حقاً بإيجاد "حقيقة" الأمر؛ بل أن يتراكم لديك كم من المعلومات كي تضم صوتك للحوار السياسي الذي سيصوغ في نهاية المطاف تطور نظامنا السياسي الدولي.

الفقر العالمي والعدالة الاقتصادية العالمية: أهداف الألفية التنموية

الفكرة القائلة بأن العدالة وحدها ستأتي بالاستقرار الحقيقي لها تاريخ طويل. إلا إن ذلك يثير السؤال، "ما هي العدالة؟" الذي يتمتع حتى بتاريخ أطول. لقد حاولت التيارات الرئيسة في العلاقات الدولية لفترة طويلة تجنب هذا السؤال معتبرة إياه يخفي الأسئلة الحقيقية المتعلقة بعلاقات القوة. لكن عالم ما بعد 1945 برهن أنه حلبة خصبة بشكل متزايد لتفحص الأسئلة المتعلقة بالعدالة الدولية؛ وقد بُذل الكثير من الجهد والمال في محاولة لتلبية متطلبات ما يستوجبه ذلك من المجموعة الدولية.

أهداف الألفية التنموية والفقر العالمي

المثال على هذا وبمقياس كبير يمكن رؤيته في بناء الأهداف التنموية للأمم المتحدة. فقد وفر بزوغ فجر الألفية الجديدة، على لسان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، الفرصة لشعوب العالم تحت رعاية الأمم المتحدة لـ "التفكير بمصيرهم المشترك في لحظة يجدون فيها أنفسهم متشابكين بشكل لم يعرفوه من قبل البتة" (A/54/2000). وفي قمة الألفية التي عقدت في أيلول عام 2000، في نيويورك، تبنت 189 دولة قرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة رقم 2/55 "إعلان الألفية". هذا القرار وفر أساس التعاون السياسي لتحقيق ثمانية أهداف تنموية في الألفية؛ وهي على النحو التالي:

الهدف 1: اجتثاث الفقر المدقع والجوع الكافر.

الهدف 2: تحقيق تعليم أساسي على مستوى العالم.

الهدف 3: تشجيع المساواة بين الجنسين، وتعزيز مكانة المرأة.

الهدف 4: تقليل معدل وفيات الأطفال.

الهدف 5: تحسين صحة الأمهات.

الهدف 6: محاربة الإيدز والملاريا والأمراض الوبائية الأخرى.

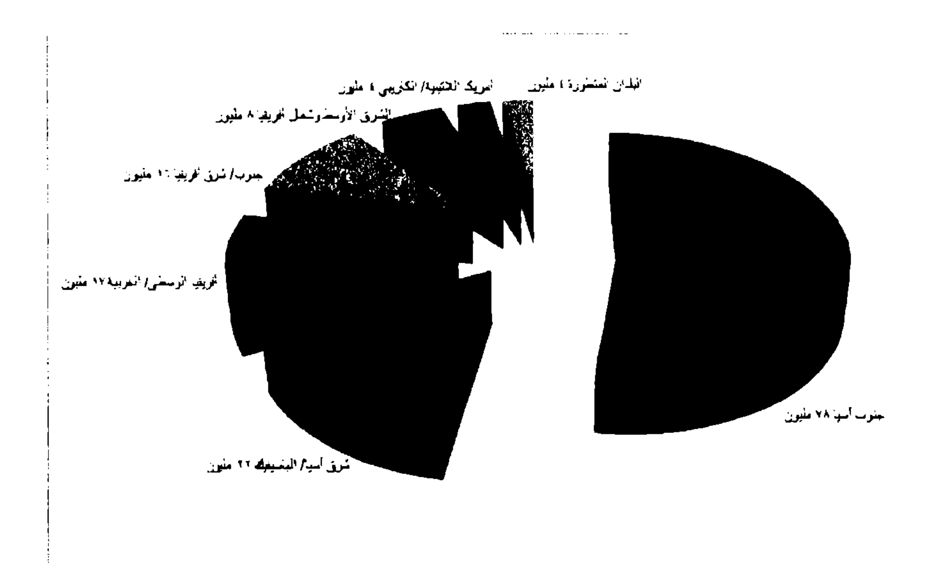
الهدف 7: ضمان العناية بالبيئة.

الهدف 8: تطوير شراكة عالمية للتنمية.

من المقرر تنفيذ هذه الأهداف بحلول 2015؛ إلا أن أهداف الألفية التنموية أكثر من مجرد تصريحات. إنها محددة بزمن، وقابلة للقياس، وتتمتع بزخم سياسي ضخم. مع ذلك، فإن سيرورة تحقيق هذه الأهداف في تقرير أهداف الألفية التنموية لعام 2005 لا يبشر بالخير. ومع أن كل هذه الأهداف على غاية من الأهمية، وتمثل تحديات حيوية للمجموعة الدولية؛ إلا أننا كي نحصل على فكرة عن مدى المشكلة، والمقاربة المتبعة للتعامل معها وكذلك التقدم حتى تاريخه، سنركز فقط على مسألتي الفقر ووفيات الأطفال.

إن الهدف الرئيسي الذي نهتم به هو التخلص من الفقر المدقع والجوع الشديد. ومن المفترض أن يخفض برنامج الألفية التنموي بحلول 2015 إلى النصف عدد الناس الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولاراً أمريكياً واحداً. ومع أن هذا الرقم يشمل كل الناس وليس مجرد الأطفال، يمكننا الحصول على فكرة عن ضخامة هذه المشكلة من مصدري معلومات. الأول، هو أن أكثر من ربع الأطفال في العالم النامي يعانون من سوء التغذية؛ وأن ذلك العدد يساوي حوالي 146 مليون طفل (راجع الشكل 8.1).

هناك 146 مليون طفل في العالم النامي وزنهم دون الوزن الطبيعي؛
وأكثر من نصف هذا الرقم يعيشون في جنوب أسيا



الشكل 8.1 سوء التغذية في العالم النامي

المصدر: تحليل اليونسيف للأطفال دون الوزن الطبيعي في العالم النامي، 2006.

ثانياً، يموت كل عام حوالي 11 مليون طفل تحت سن الخامسة؛ أي أن 30000 طفل يموت كل يوم. ومعدل وفيات الأطفال هذا يرتبط بشدة بالفقر؛ وبالتالي ليس مدهشاً أن شعوب الأمم المتحدة تسعى لأن تتصرف. مع ذلك فإن نصف الوقت المخصص الذي حددناه لتقليص عدد الجوعى إلى النصف قد انقضى؛ ومع أن بعض التقدم قد أحرز، إلا أن تقرير أهداف الألفية التنموية لعام 2005 يوضح أننا بعيدون عن كسب هذه المعركة الحيوية.

بالحقيقة، المشكلة مستحكمة لدرجة أن التقدم نحو التخلص من الجوع لا يتناسب مع معدل النمو السكاني العالمي؛ ومن المحتمل أن يستغرق تحقيق الهدف المنشود أكثر من 130 سنة بدلاً من 15 سنة التي تصورتها الأمم المتحدة (تقرير الأمم المتحدة للتنمية، 2002). ومع أن من الصواب القول إننا نحرز بعض التقدم في جانب؛ إلا أننا نخسر في جانب آخر. كذلك مع أن من الصواب القول إن متوسط

الدخل الفردي للأشد فقراً في معظم دول العالم النامي قد ازداد من 80 إلى 82 سنتاً يومياً؛ فإن دخل الأشد فقراً جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى قد انخفض، حقيقة، من 62 إلى 60 سنتاً؛ ويؤدي ذلك بدوره إلى 34 مليوناً إضافية يعانون من قلة الطعام.

بنبعي عدم الانتقاص من أهمية اللغة السياسية، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وكذلك الشراكة العالمية للتنمية؛ لكن ما الشيء الذي يمنع الأمم المتحدة، بشكل معقول، من تحقيق أهدافها؟ غالباً ما تُشخص المشكلة وفق شروط مماثلة لتلك التي صادفناها عندما درسنا المشاكل التي تعيق التدخل الإنساني. إذ لا يبدو أن نظام الدول ذات السيادة، حيث أولوية اللاعبين فيه هي المساعدة الذاتية، يمثل الأرضية الأخصب لبذر بذور المساواة الاقتصادية. إن التزاماتنا الأخلاقية، بالنسبة لبعض المعلقين السياسيين، واضحة جداً. نحن ملتزمون بحقوق الإنسان، والتخلص من الفقر، وتأسيس مؤسسات اجتماعية قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات (وفقاً للمادة 28 من تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان). مع ذلك، نحن نفشل باستمرار في تحقيق هذه المعايير.

مقاربة نقدية للعدالة الاقتصادية العالمية

يرى مفكرون عالميون أمثال توماس بوج وآخرون نقديون أمثال جان أرت شولت أن ما ينتج عن هذا إنما هي نتائج راديكالية تماماً. فبالنسبة لكلا المفكرين، تعد مؤسسات الرأسمالية العالمية التي يجني العالم المتقدم معظم ثروته من خلالها هي السبب الرئيسي لمثل ذلك الفقر المدقع وعدم المساواة السياسية (بوج 2002؛ شولت 2005). مع أن الرجلين يناقشان من وجهتي نظر مختلفتين تماماً. فـ شولت (2005) يضع نصب عينيه السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تفضلها الحكومات القوية والمنظمات متعددة الأطراف مثل مؤسسة النقد الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. إن تبني سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة بالنسبة لـ شولت هو خيار إسقاط إدارة التفاوتات الناتجة عن العولمة. وبالحقيقة، إن تبنى سياسة تشجع

بنيوياً على ظهور خط فاصل كبير بين الأغنياء والفقراء. إن نتيجة سيطرة الليبرالية الجديدة في السياسة الاقتصادية قد تأتي ببعض الفوائد الانتاجية؛ ولكن، كما يوضح شولت، بتكلفة باهظة الثمن.

"فالأسواق الحرة" في الفضاءات التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول قد أبقت أو عمقت التدهور البيئي، والفقر، وانتهاكات حقوق العمال، والخوف من الأجانب وكرههم، وتراتبيات الطبقات الاجتماعية والدول، وأشكال القصور الديمقراطية، وأشكال العنف الأخرى. بالتالي، لا تحتاج ترتيبات الحكم لأن تمكّن الرأسمالية العالمية فقط، بل أيضاً لأن تسخرها لخدمة الضعفاء وكذلك الأغنياء.

(شولت 2000: 286- 287).

بعبارة أخرى، أثرياء العالم وأقوياؤه يسعدهم الالتزام بالأمن الإنساني في الأمم المتحدة؛ لكنهم يتابعون بهمة ونشاط سياسة التحرر الاقتصادي؛ وبالتالي يتسببون بأشكال عدم المساواة التي تهدد الأمن الإنساني عبر المؤسسات نفسها التي يمكن معالجة المشكلة من خلالها. والحقيقة، قد لا يكون ممكناً تحقيق الأمن الإنساني بدون إعادة تفكير جذرية بسياسات واقتصاديات الحكم العالمي. إن "إصلاحية" شولت "الطموحة" تتطلب ديمقراطية اجتماعية عالمية وبقيود حقيقية على ديناميات السوق الرأسمالية، وإنهاء مبدأ السيادة، وتأسيس أشكال حكم متعددة الأطراف، وتمويل مناسب للمؤسسات المتفرغة لتحقيق مزيد من الأمن والعدالة والديمقراطية في عالم يتعولم (شولت 2000: 283- 317). في نهاية المطاف، يرى شولت أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على رأس المال ما بعد الليبرالي، وما بعد الحدود الجغرافية للدول، وسياسات ما بعد الدولة ذات السيادة. بعبارة أخرى، نحتاج لإعادة تطوير كامل للطريقة التي ننجز بها حياتنا الاقتصادية والسياسية.

تقترح ليبرالية بوج العالمية أيضاً أننا بحاجة لمراجعة شاملة لالتزاماتنا السياسية والأخلاقية في ضوء عدم المساواة الاقتصادية العالمية. إنه على أية حال، يقدم حججه القوية في ضوء مختلف نسبياً، مقترحاً "إصلاحات مؤسساتية عالمية متواضعة وممكنة لكنها جوهرية بشكل ينحاز فيه نظامنا الدولي بشكل أفضل إلى قيمنا الأخلاقية" (بوج 2002: 1- 2). يعتمد بوج على الإحصائيات المرعبة نفسها التي تفحصناها آنفاً كي يستمر في حجته؛ ويضيف لهذه الحقيقة المؤسفة، بكل وضوح، حجة أخرى مفادها أن الوضع الحالي ليس نتيجة جانبية غير موفقة للعولمة أو صدفة من صدف الطبيعة بل هو وضعٌ نحن سببه. إننا متهمون في السلسلة السببية للفقر العالمي من خلال حقيقة أننا نساهم في مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية العالمية التي تتسبب بكل صغيرة وكبيرة من مآسينا؛ تماماً كما فعلت تجارة الرقيق والاستعمار من قبل. والحقيقة نحن نستفيد من هذه الحال تماماً كما استفاد أجدادنا من تملك العبيد وبناء الإمبراطوريات. فأن نكون متورطين بموت 30000 طفل تحت سن الخامسة يومياً هو أمر مرعب؛ والحجة الأخلاقية التي يقدمها بوج لا تبدو أنها قابلة للجدل؛ إذ:

ليس مطلوباً من البشر التعاون في الدفاع عن نظام مؤسساتي قاهر يقيد، بشكل يمكن تجنبه، حرية البعض إلى حد يجعل حصولهم على الضروريات الأساسية غير آمن وذلك دون التعويض عن تعاونهم ذاك بحماية ضحاياه أو العمل على إصلاحه.

(بوج 2002: 70).

إن ولاءنا المشترك لمبادئ حقوق الإنسان يوفر التبرير الأساسي لهذا الادعاء الأخلاقي؛ وإن نظرية بوج الأخلاقية مميزة بمعنى أن علينا التزامات أخلاقية اتجاه فقراء العالم ليس لأنهم فقراء فقط، بل لأننا مرتبطون مؤسساتياً بأسباب فقرهم. مع ذلك، وعلى الرغم من وضوح الموضوع الأخلاقي فإننا لا نحرز، كما رأينا،

إلا قليلاً من التقدم. إن خطة بوج للخروج من هذه المصيبة لها وسائل عديدة. فشأنه شأن العديد من المنظرين السياسيين المعاصرين، يطمح إلى تحقيق "إصلاح مؤسساتي عالمي وتقليص مهم في السيادة الوطنية" (بوج 2002: 195)؛ كما يقدم صورة فكرية أساسية لذلك المخطط. على أية حال، يصل عمله إلى قمة تأثيره عندما يظهر كم هو قليل ما نحتاج القيام به لإحداث بداية حقيقية نحو تحقيق وعودنا. وكما يرى بوج، يكلف الأمر فقط 1.2٪ من الدخل السنوي الإجمالي العام للاقتصادات عالية الدخل من أجل التغلب على النقص بين فقراء العالم كلهم وعلى خط الفقر المقدر بدولارين أمريكيين يومياً (2002: 7). فإذا ما اعتقدنا أن مثل ذلك الانخفاض في مستوى الحياة مسألة لا تطاق بغية التخلص من الفقر العالمي(١) عندئذٍ يقترح بوج نظامي ضريبة يمكنهما رفع الدخل. الأول هو ضريبة توبن (Tobin) على 1.8 ترليون دولار التي يتم التعامل بها في التحويل ما بين العملات يومياً في السوق؛ حيث يمكن لضريبة تتراوح ما بين 0.1 إلى 0.25٪ (حوالي 10 إلى 25 سنتاً على كل 100 دولار يتم المتاجرة بها) أن تكون حصيلتها ما بين 100 إلى 300 مليون دولار سنوياً وذلك من دون تثبيط الاستثمار الإنتاجي طويل الأمد. الثانية، هي ضريبة الثروات العالمية- ضريبة على استنزاف وتلويث مصادر العالم الطبيعية. في البداية، سنحتاج إلى 300 بليون دولار أمريكي (نتيجة سنوات طويلة من عدم المساواة)؛ لكن ضريبة قدرها دولاران أمريكيان على كل برميل نفط خام ستفضي وحدها إلى تحصيل 18٪ من هذا المبلغ. تحاول عالمية بوج الليبرالية تحقيق الاعتدال في حجتها الأخلاقية وفي إصلاحاتها العملية؛ وهذا أمر ضروري إذا ما أخذنا بالاعتبار السمعة الطوباوية التي وصمت بها نظرية العلاقات الدولية الليبرالية لفترة طويلة. إلا إن التركيز على العدالة الاقتصادية العالمية التي تأتي بها كل من نظرية شولت النقدية وعالمية بوج لنظرية العلاقات الدولية يضعهما بقوة في لب الجدالات الملحة المعاصرة.

الترابط ومستقبل السياسة الدولية

ليست النداءات لتحقيق العدالة في القضايا الدولية بالجديدة؛ لكن تصبغها العولمة. فعبارة كوفي عنان "كوننا مترابطين ليس مثل أي وقت مضى" تلفت الانتباه إلى نقطة البداية في التفكير لدى المنظرين النقديين، ومنظري الحرب العادلة، والعالميين تماماً. بالنسبة لويلر وولزر وشولت وبوج، فإن الظروف السياسية والاجتماعية لعالم ما بعد 1945 هي التي قادتنا إلى المشروع غير المكتمل المتمثل في عدم تطوير معايير ومؤسسات سياسية للعدالة الدولية. إذا كان لثقافة حقوق الإنسان المعقدة التي تتخلل عالمنا المعولم تأثير ملحوظ على أفعال الأمم- الدول داخلياً وخارجياً وعلى لغتها السياسية. والوصف الدقيق للدولة ذات السيادة ينبغي أن يأخذ في الحسبان تأثير القانون الدولي وسياسات العدالة الدولية. ففي حين أن مواقف ويلر وولزر وبوج وشولت قد تبدو طوباوية في منتصف أربعينيات القرن العشرين؛ إلا أننا نواجه اليوم باستمرار صور المعاناة وصرخات العدالة؛ ونحتاج بشكل ملح أكثر للأدوات الفكرية والاجتماعية لمواجهتها. لكن لا أحد يقول إنه بإمكاننا التخلي عن البحث عن الاستقرار كي نبحث عوضاً عن ذلك عن العدالة؛ أو أن نتخلى عن الواقعية لنتبنى وجهات نظر بديلة حول السياسات الدولية. بل يمكن القول إن عدم العدالة يبقي عدم الاستقرار؛ والأمن العسكري هو مجرد مكون واحد من مكونات البحث عن الأمن الإنساني. الزعم الأبعد هو أن لدينا سبباً وجيهاً للاهتمام بعدم الاستقرار، ليس في المواقع التي يهدد فيها سلام واستقرار المجموعة الدولية بشكل عام وحسب؛ بل حيث يؤذي بشكل كبير حياة البشر وحقوق الإنسان لدى الفقراء والمعوزين في العالم. قد تكون عبارة "الأمن الإنساني" عامة جداً، وفضفاضة جداً بحيث لا تصلح لأن تكون أكثر من مجرد عنوان رئيسي أو يافطة يمكن تطوير حشد كبير من المشاريع المختلفة تحت جناحها؛ لكن إذا قبلنا فكرة أن العمل لتحقيق الأمن الإنساني جزء أساسي من الحكم العالمي؛ عندئذٍ، ستتوسع الأسئلة التي ينبغي على دارس العلاقات الدولية مواجهتها وعلى نحو لا يصدق. أحد

الأسباب هو أنه لا يمكنك فقط قبول "حقيقة" السيادة وتتوقع أن تكون الأجوبة المحتملة للأسئلة المتعلقة بالعدالة الدولية محصورة فقط بتلك الحقيقة الاجتماعية. لقد وجدت السياسة الدولية من قبل عدداً من الطرق لتقييد تأثير هذه الحقيقة على مسار القضايا العالمية؛ وبفعلها ذلك، خلقت حلبة تتواجد فيها الأسئلة الأساسية المتعلقة بالأخلاق والعدالة جنباً إلى جنب مع الأسئلة الصعبة المتعلقة بالحكم الاقتصادي، والهوية القومية، والحفاظ على البيئة، وتطوير القانون الدولي، إضافة للأمن العسكري العالمي والقومي. والحقيقة، قد تكون هذه العملية قطعت شوطاً طويلاً لدرجة أن نداءات مفكرين أمثال بوشنان وشولت وبوج لتطبيق سياسة ما بعد سيادة الدول، وما بعد وستفاليا يجب أن تؤخذ بجدية حقيقية. ولعلك بدأت مقرراً للدراسة يمر فيها تاريخ الحقل بأشد لحظاته تعقيداً لكنها الأمتع على الإطلاق بالتأكيد.

ملاحظات ختامية

سواء كنا نبحث في الجدالات المتعلقة بالتدخل الإنساني أو العدالة الاقتصادية العالمية، من الواضح أن هناك ضغطاً متزايداً على أشكال الحكم العالمية. مع ذلك، من الواضح تماماً أيضاً أنه على الرغم من أن هناك عدداً متزايداً من القيود الداخلية والخارجية على تصرفات الدول ذات السيادة، إلا أننا ما زلنا نعيش في عالم بنيته سيادة الدولة. هل من الممكن أو حتى المرغوب فيه حل هذا التوتر؟ إذا كانت الإجابة بلا، ما نتائج ذلك بالنسبة للسياسة الدولية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، ما هي الخطوة التالية؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تقع، إلى حد كبير، خارج نطاق كتاب تمهيدي من هذا النوع حول العلاقات الدولية الأساسية؛ لكن بطريقة أو بأخرى، يشكل البحث عن إجابة لهذه الأسئلة جوهر دراسات العلاقات الدولية المعاصرة. وبحثك عن الإجابة ستغنيه الأفكار التي وضحنا معالمها في هذه المقدمة. يبدأ بحثك بمحاولة لإيجاد مكانٍ لصوتك في المجادلات المتعلقة بالكيفية المثلى لـ " ممارسة" العلاقات الدولية. وعلى النقاشات المبكرة التي تقوم بها أن تخضع دائماً للتمحيص النقدي

للأفكار الجديدة، وكذلك وجهات النظر المختلفة إذ أنك، بانخراطك في موضوعنا، تضيف صوتا مطلعاً إلى الحوار السياسي الخاص بالعلاقات الدولية.

مواضيع للنقاش

1. هل يوحي الفهم الحالي للاستخدام الشرعي للقوة في القضايا الدولية أننا تجاوزنا نظام وستفاليا في السياسات الدولية؟
2. لماذا شعوب الأمم المتحدة مقاومة جداً لتأسيس حق التدخل للأغراض الإنسانية؟
3. لماذا يمكن اعتبار الفقر العالمي قضية تتعلق بعدم العدالة أكثر من كونها حظاً سيئاً؟
4. هل تبشر العولمة بحقبة من عدالة دولية أكبر أم استغلال أكبر للفقراء والضعفاء سياسياً؟

قراءات إضافية

تمثل التقارير التي تصدر عن هيئات كالأمم المتحدة والهيئة الدولية للتدخل وسيادة الدول مصادر أساسية؛ وينبغي عليك البحث عن معلومات في مواقعها على الإنترنت بانتظام. عليك بشكل خاص البحث فيما يلي:

ICISS (2001) The Responsibility to Protect, published by the International Development Research centre and available at http://www.iciss.ca/pdf/ Commission-Report.pdf. UN (2005) The Millennium Development Goals Report 2005, New York available at http://unstats.un.org/unsd/mi/pdf/MDG%20Book.pdf.

ON THE DEVELOPMENT OF INTERNATIONAL NORMS ON THE USE OF FORCE

Cassese, A. (2001) International Law, Oxford: Oxford University Press. Wheeler, N. (2000) Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society, Oxford: Oxford University Press.

Walzer, M. (2004) Arguing about War, New Haven, CT: Yale University Press.

Walzer, M. (1978) Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, New York: Basic Books.

ON GLOBAL ECONOMIC JUSTICE Scholte,

J. (2005), Globalization: A Critical Introduction, second edition, Basingstoke: Palgrave Macmillan. Pogge, T. (2002) World Poverty and Human Rights: Cosmopolitan Responsibilities and Reforms, Cambridge: Polity Press.

مسرد بالمصطلحات التقنية

الفوضى "Anarchy" وصف للسياسات غير الهرمية التي يقال إنها سمة العلاقات الدولية. الكلمة حرفياً تعني "الافتقار للحاكم أو غيابه"؛ ويستخدمها بعض باحثي العلاقات الدولية (خاصة الواقعيين) لوصف الحالة التي تجد الدول فيها نفسها في السياسة الدولية. وغالباً ما تستخدم الكلمة للقول بأن هناك فرقاً جوهرياً بين الحياة السياسية الدولية من جهة والسياسية الوطنية من جهة أخرى.

توازن القوى "Balance-of-Power" صورة عامة للعلاقات الدولية صممت لتصوير التعديل الدائم وإعادة التعديل للاعبين الأساسيين وهم يحاولون خلق نظام دولي مستقر بشكل معقول. قد يتعلق "توازن القوى" بالتوزيع الحقيقي للقوة بين الدول (من حيث قدراتها المادية)؛ لكنه قد يستخدم أيضاً للدلالة على حالة مثالية من الاستقرار. بالنسبة لبعض الواقعيين، مثل ذلك التوازن نصر للبراعة السياسية؛ أما بالنسبة للآخرين، فهو نتيجة حتمية للمصالح الذاتية العقلانية.

ثنائية القطبية "Bipolarity" فهمٌ للعلاقات الدولية يشدد على وجود مركزين أساسيين للقوة (أو قطبين). ويتألف ذلك عادة من عدد من الدول التي تكون قد انحازت إلى واحدة من قوتين عظميين. تفهم الحرب الباردة بأنها حقبة وسمت بثنائية القطبية. تشكل ثنائية القطبية بالنسبة للواقعيين الجدد أمثال كينيث وولتز، النظام الأكثر استقراراً في العلاقات الدولية.

مؤسسات بريتون وودز "Bretton Woods Institutions" الاسم الجمعي المعطى لتلك المؤسسات التي أُسست بهدف إدارة الاقتصاد العالمي في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في نيوهامبشاير في عام 1944. هذه المنظمات هي البنك الدولي (المعروف سابقاً باسم البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية) وصندوق النقد الدولية.

الحرب الباردة "Cold War" الاسم المعطى لحقبة التاريخ الدولي التي استمرت من حوالي 1947 إلى 1990. شهدت حقبة الحرب الباردة انقسام معظم العالم إلى معسكرين أيديولوجيين انحازت الدول فيه إلى واحدة من "الدولتين العظميين" (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي). وقد سميت الحقبة بالحرب الباردة لأن حرباً شاملة لم تندلع بين القوتين العظميين (على الرغم من أنه كانت هناك الكثير من الحروب بالإنابة بدعم من القوتين العظميين أثناء هذه الحقبة، على سبيل المثال، الحرب الكورية وحرب فيتنام وأنغولا). وربما كانت الحرب الباردة المثال الأوضح على الإطلاق للنظام **ثنائي القطبية**.

الأمن الجمعي "Collective security" دول تعمل سوية لضمان مصالحها الأمنية المشتركة. وقد أثيرت فكرة الأمن الجمعي وخاصة للقول بأن أي هجوم على أي دولة من دول الأعضاء هو هجوم على كل دول الأعضاء؛ وبالتالي يستوجب رداً جماعياً. تقبع أفكار الأمن الجمعي خلف تأسيس عصبة الأمم، والأمم المتحدة، وحلف الناتو، إضافة للعديد من المعاهدات الأمنية الإقليمية الأخرى.

الاعتماد المتبادل المركب "Complex interdependence" إنها فكرة أساسية في المؤسساتية الليبرالية الجديدة؛ بزعم أن هناك قنوات متعددة للتفاعل السياسي بين الدول، و**الشركات متعددة الجنسيات**، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية؛ وأي فهم مناسب للعلاقات الدولية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة.

العالمية "Cosmopolitanism" غالباً ما ترتبط بالنظرية الليبرالية **المعيارية** والعالمية ملتزمة بالفردية وبناء نظام سياسي عالمي يمكن فيه تعزيز هذه القيم الجوهرية بفعالية. من بين اهتمامات العالمية الأساسية تعزيز حقوق الإنسان، والعدالة الاقتصادية العالمية، والإصرار على أن حدود الدولة السيادية ليست حدوداً أخلاقية.

النظرية النقدية "Critical theory" ترتبط أساساً بتيارات محددة من الفكر الماركسي. لقد حاول منظرو النظرية النقدية تحدي الطريقة التي تدعم فيها

طرق التفكير "العامة" أنظمة الجور الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية. وغالباً ما تُربط النظرية النقدية بعمل عدد من المفكرين **الغرامشيين الجدد** مثل روبرت كوكس. وقد ركزنا على هؤلاء المنظرّين في هذا الكتاب؛ على أية حال، من الجدير ملاحظته أن مجموعة هامة أخرى من فكر النظرية النقدية تعتمد على عمل فلسفة القرن العشرين المبكرة المرتبطة بمدرسة فرانكفورت. وتختلف النظرية النقدية عما **بعد الحداثة** بشكل كبير بسبب جذورها الماركسية التي تمنحها كثيراً من التوكيد على التغير الاجتماعي **التحرري**.

فرضية السلام الديمقراطية "Democratic peace thesis" إن الادعاء التجريبي، المرتبط أساساً بمايكل دويل، بأن الدول الديمقراطية لا تخوض حروباً ضد بعضها البعض. وغالباً ما يستشهد بذلك على أنه إحدى فضائل السياسات الليبرالية. يمكن اعتبار فكرة السلام الديمقراطي أيضاً على أنها تعود إلى هجوم ودرو ويلسون في عام 1919 على حكومة الفرد المطلقة، والدبلوماسية السرية. كما أن سياسات بوش الأخيرة التي تؤكد على تعزيز الديمقراطية و"تغيير النظام" تعكس أيضاً مفاهيم السلام الديمقراطي.

الشتات "Diaspora" يطلق المصطلح على أعضاء مجموعة خاصة دينية أو عرقية تعيش خارج حدود بلدها الجغرافي. فعلى سبيل المثال، يستخدم مصطلح "الشتات الإيطالي" لوصف عدة آلاف من أصل إيطالي يعيشون في أرجاء مختلفة من العالم.

تحرري "Emancipatory" **(كما في النظرية التحررية)**(النظرية التحررية هي نظرية تقرُّ بأن أحد أهدافها هو التزام بقلب النظام الاجتماعي القائم؛ وبالتالي، إحداث تغيير إيجابي لبعض المجموعات البشرية (خاصة المضطهدة). ضمن العلاقات الدولية، ترتبط النظريات التحررية بالماركسية (بما في ذلك، عمل **الغرامشيين الجدد**) والحركة **النسوية**. وبالتالي، فإن النظريات التحررية هي نظريات **معيارية**؛ مع ذلك، ليس كل النظريات المعيارية هي نظريات تحررية لأنها تفتقر إلى الالتزام بالتغيير الاجتماعي الجذري.

التجريبية "Empiricism" القول بأن العالم يتألف من حقائق موجودة بشكل مستقل عن المراقب؛ ولا يمكن معرفة معناها وأهميتها إلا بالمراقبة. بالتالي، يُنظر إلى الحقائق على أنها موجودة هناك في "العالم الحقيقي" كما يمكن دراستها بموضوعية. ويمكن مقارنتها بالتوكيد على البنائية الاجتماعية الموجودة في الكثير من فكر العلاقات الدولية الحديث؛ حيث يقال إن المراقب باعتماده على تجربة سابقة يمكنه تفسير حقائق "معينة" على أساس تلك التجربة.

نظريات المدرسة الإنجليزية "English school theories" توصف مقاربة "المجتمع الدولي" في نظرية العلاقات الدولية، التي غالباً ما يشار إليها بـ "المدرسة الإنجليزية"، بمحاولاتها تجنب الاستقطاب الموجود في الجدالات القائمة بين **الواقعيين والليبراليين**؛ وبالتزامها بدراسة ما سماه هيدلي بول، أحد أشهر أعلامها، "المجتمع الفوضوي". وكما يقترح المصطلح، فإن مقاربة المدرسة الإنجليزية لا تقر فقط بأن الفوضوية هي صفة بنيوية في العلاقات الدولية؛ بل تقر أيضاً بأن الدول **ذات السيادة** تشكل مجتمعاً يستخدم مفاهيم النظام والعدالة في خطابه وحساباته. وبالتالي، فإن المقاربة تبحث عن **توازن القوى** والقانون الدولي، وسياسات القوى الكبرى ونشر القيم **العالمية**. على أن قوة المقاربة الكبرى تكمن في رفضها الانخراط في منهج وضعي في العلاقات الدولية. إذ بدلاً من تبني مقاربة علم اجتماع وضعي في دراسة القضايا الدولية، فإنها تعرض مقاربة تعددية منهجية لدراسة العلاقات الدولية معتمدة على دراسة التاريخ والفلسفة والقانون.

نظرية المعرفة "Epistemology" فرع الفلسفة الذي يدرس الأسئلة المتعلقة بأصل المعرفة وسلطاتها. ففي العلاقات الدولية، نسأل أسئلة معرفية منذ بداية دراستنا مثل "كيف أصبح بإمكاننا معرفة الطبيعة الأساسية للسياسات الدولية". ويمكن للإجابة عن مثل هذه الأسئلة الأساسية أن تكون لها بالغ الأثر على دراستك خاصة إن قررت أنه لا يمكننا معرفة أي شيء عن الأخلاق؛ وينبغي أن نرضي أنفسنا بدراسة العالم علمياً.

النسوية "Feminism" يعبر مناصرو الحركة النسوية عن قلقهم من غياب الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالجنس الآخر في الحقل المعرفي. فمن ناحية، يظهر

ذلك في غياب النساء كفئة؛ ومن الناحية الأخرى، في إخفاق إدراك كيف أن الفئات والأدوات الأساسية المستخدمة في العلاقات الدولية تعكس افتراضات وأشكال انحياز ضد الجنس الآخر. بالتالي، فإن الحركة النسوية هي مقاربة **ما بعد وضعية** لدراسة العلاقات الدولية تتحدى العلاقة بين الرجال والذكورة والقوة في الحقل. ولكنها أيضاً مشروع **معياري/ قيمي** متجذر في اهتمامات الفكر النسوي بتحسين دور النساء حول العالم وموقعهن.

الاستثمار الأجنبي المباشر "Foreign direct investment" عندما تؤسس **الشركات متعددة الجنسيات** فروعاً لها (على سبيل المثال، مصنعاً) في دولة أخرى.

المجتمع المدني العالمي "Global civil society"مصطلح يستخدم للإشارة إلى ظهور شبكات من المنظمات غير الحكومية، وحركات اجتماعية احتجاجية أصبحت سمة من سمات السياسات الدولية اليوم.

الحكم العالمي "Global governance" مصطلح مثير للجدل يستخدم للإشارة إلى طرق متنوعة تعمل من خلالها القوة والسلطة على مستوى دولي. أحياناً، يساوي ذلك نقداً للطريقة التي تبني بها عمليات الحكم العالمي أنظمة الجور والاستغلال والإخضاع العالمية. مع ذلك، بالنسبة للبعض، يهتم الحكم العالمي بدراسة المنظمات بين الحكومية وكيف يمكن العثور على الحلول العملية للمشاكل العالمية الملحة (مثل تغير المناخ، تطوير مبادئ **التدخل لأغراض إنسانية**).

الهيمنة "Hegemony" تشير الهيمنة في نظرية العلاقات الدولية التقليدية إلى هيمنة دولة بعينها على السياسات الدولية. على أية حال، تعني الهيمنة أكثر من مجرد أحادية القطبية؛ إنها لا تتعلق بمقدار القوة التي لدى الدولة فقط؛ بل إنها تهتم أكثر بفكرة التأثير. ولا تستخدم كلمة الهيمنة لشرح سيطرة دولة بعينها؛ لكن أيضاً لتوضيح الآليات التي تحافظ بها الدولة على قوتها. وقد يشمل ذلك الممتلكات الإمبراطورية، والقدرات العسكرية، والقوة الاقتصادية، والسيطرة الفعالة للمؤسسات متعددة الأطراف الخ. وضمن التراث الغرامشي الجديد، تُوظف الهيمنة أيضاً لشرح كيف أن تأثير دولة بعينها (أو بدقة أكبر، مجموعة

قوى تتجاوز طبقة الأمم) لا يقتصر فقط على قوتها القسرية- بل إنها تعكس أيضاً القوة الأيديولوجية. بالتالي، فإن القوة القسرية للدول الملتزمة بتوسيع النظام الرأسمالي العالمي تدعمها آليات لخلق الموافقة- والتي يمكن أن تضم القوى الثقافية مثل وسائل الإعلام، والنزعة الاستهلاكية، والنزعة الفردية.

التدخل بدواعٍ إنسانية "Humanitarian intervention" بعبارة عامة، يشير التدخل الإنساني إلى التدخل في القضايا الداخلية لدولة من قبل دولة أخرى، أو تحالف من الدول، أو منظمة حكومية دولية على أسس إنسانية. وغالباً، ما يحدد المصطلح للإشارة فقط لاستخدام القوة العسكرية وترك أشكال التدخل الأخرى (العقوبات الاقتصادية، على سبيل المثال) جانباً. وفكرة أن هناك ظروفاً تصبح فيها مثل تلك التدخلات مشروعة سببت كثيراً من الجدل في الدوائر الفكرية القانونية، والسياسية، لأن الفكرة تتعارض جوهرياً مع مبدأ **سيادة** الدول. من ضمن المواضيع التي يشملها الجدل ما إذا كان على الأمم المتحدة أن تقر أو لا تقر رسمياً حق أو واجب التدخل الإنساني في المقام الأول؛ وإن كانت الإجابة بنعم، ما الأفعال التي تقترفها الدولة كي تصبح عرضة للتدخل (مثلاً الإبادة البشرية والاستبداد والحرب الأهلية وانهيار المجتمع المدني كلها مرشحة في هذا المقام)؛ ثم ما هي المسؤوليات الملقاة على عاتق الأطراف المتدخلة تجاه مستقبل الدولة المستهدفة.

المثالية "Idealism" مقاربة ليبرالية دولية في دراسة العلاقات الدولية ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى. ترتبط المثالية، عادة، بالرئيس الأمريكي ودرو ويلسن. وغالباً، ما تعتبر نقاط ويلسن الأربع عشرة شيئاً قريباً من البيان المثالي. المثالية مصطلح نادراً ما استخدمه أنصاره؛ وبوصفه مقاربة في العلاقات الدولية، سخر منه المفكر ي. هـ. كار ووصفه بأنه "طوباوي".

الاقتصاد السياسي الدولي "International political economy" مقاربة في دراسة العلاقات السياسات الدولية تتعلق بدراسة العلاقة بين السياسات (الدولية) والاقتصاد. وقد ركز الكثير من فكر الاقتصاد السياسي الدولي على شرح العلاقة بين الدولة والاقتصاد (أو لاعبي السوق مثل **الشركات متعددة**

الجنسيات). كما أنه ركز على مواضيع مثل الأسواق المالية، **والحكم العالمي**، والمنظمات الدولية، والشركات العالمية والإنتاج، **والإقليمية** الاقتصادية- والأهم أنه ركز على العولمة. لقد حاول فكر الاقتصاد السياسي الدولي الحديث النظر في التأثيرات المحلية للاقتصاد العالمي والتغير السياسي؛ وعبّر عن أشكال قلق **معيارية** حول هذه التغيرات. وتتضمن قائمة أهم أعلام فكر الاقتصاد السياسي الدولي شخصيات مثل سوزان سترينج وروبرت كوهين وروبرت كوكس.

عصبة الأمم "League of Nations" مؤسسة دولية أسستها معاهدة فرساي (التي أنهت رسمياً الحرب العالمية الأولى في عام 1919) ألزمت أعضاءها بالحل السلمي للصراعات؛ وإن فشلوا في ذلك، فبتبني سياسة الأمن الجماعي. تألفت المنظمة من مجلس تنفيذي، وجمعية ضمت ممثلين عن كل الدول الأعضاء. مقرها الرئيسي في جنيف، سويسرا.

نظرية الحرب العادلة "Just War Theory " إن نظرية الحرب العادلة تراث سياسي وقانوني في التفكير حول الصراع؛ إنها تتألف من عنصرين أساسيين. الحرب العادلة *Jus ad Bellum* و يبحث في شرعية الحرب؛ بحيث يكون السؤال ما الذي يشكل سبباً وجيهاً للحرب؛ وتحت أي نوع من السلطة **يمكن** شن حرب. والمثال النموذجي للحرب العادلة هو الدفاع عن النفس؛ والأمثلة النموذجية للسلطات المناسبة هي الدولة **ذات السيادة** أو مجلس الأمن الدولي. في حين يدرس قانون الحرب *Jus in Bello* الأسئلة المتعلقة **بالسلوك العادل** للحرب. وتضم المواضيع التي تناقش هنا أسئلة تتعلق بالسكان غير المحاربين، والطريقة الأنسب للتعامل مع أسرى الحرب، وما الأدوات التي قد تستخدم (التركيز، على سبيل المثال، على استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والألغام المضادة للأفراد، أو التكتيكات مثل القصف المركز على البنية الصناعية التحتية). إن هذه المقاربة عمرها مئات السنين؛ لكن تضم الإضافات الحديثة للأدب توكيداً أكبر على أن الأزمات الإنسانية تشرعن التدخل المسلح (*Jus ad Vim*) ومسائل ما بعد الحرب *Jus Post Bellum* التي تبحث في اتفاقيات السلام العادل و إعادة البناء السياسي والاجتماعي للبلد المهزوم أو المحتل.

الليبرالية "Liberalism" شأنها شأن **الواقعية**، (تسمى، ازدراءً، أحياناً **بالمثالية** أو الطوباوية) تراث واسع جداً يتألف من وجهات نظر مختلفة وغالباً ما تكون متناقضة. وفي كتب العلاقات العامة المدرسية، ترتبط الليبرالية أساساً بعالمية الليبراليين ما بين الحربين العالميتين أمثال ودرو ويلسن؛ وحديثاً بعمل **المؤسسين الليبراليين الجدد** أمثال روبرت كوهين وجوزيف ناي (راجع الفصل 1). ولذلك توصف الليبرالية عامة بأنها تعتمد على ادعاءات بخصوص تأثير الاعتماد المتبادل، وفوائد التجارة الحرة، والأمن الجماعي، ووجود الانسجام الحقيقي في المصالح بين الدول. في النظرية السياسية أو الفلسفة السياسية، تُدرس الليبرالية وفق شروط مختلفة هامة. هناك، تُقدم الليبرالية بوصفها مجموعة من الادعاءات **المعيارية** أو الأخلاقية حول أهمية الحريات والحقوق الفردية.

عدسة الجنس الآخر "Lens of gender" تطبيق "عدسة الجنس الآخر" استعارة استخدمها ف. سبايك بيترسون وآن سيزون رنيان لتوضيح القدرة التحويلية المحتملة للمدرسة **النسوية** في فكر العلاقات الدولية. يقترح بعض المفكرين أن بإمكاننا دراسة النساء والجنس الآخر باستخدام المنهجيات نفسها الموجودة في التيارات الرئيسية في العلاقات الدولية (وهو منهج يهتم بدور النساء في العلوم الاجتماعية والسياسية). ينطوي تطبيق عدسات الجنس الآخر على تبني منهج أوسع- منهج يتم الكشف فيه عن أن أصناف التحليل الأساسية التي تستخدم في العلاقات الدولية منحازة لصالح الجنس الآخر، أي الرجال.

النزعة العسكرية "Martialism" تراث يمجد الحرب والانتصارات العسكرية، وقد سلط نابلسي (1999) الضوء عليه بوصفه واحداً من أهم المواقف تجاه الحرب في أوروبا ما بعد عصر التنوير.

تعددية الأطراف "Multilateralism " فكرة مفادها أن دول متعددة يمكنها التعاون والعمل سوية بانسجام. تُربط تعددية الأطراف عادة بالدول العاملة ضمن المؤسسات الدولية (أو المؤسسات متعددة الأطراف) كالأمم المتحدة. وغالباً ما يستخدم مصطلح "تعددية الأطراف" للإشارة إلى التعاون بين الدول العاملة ضمن أطر عمل مؤسساتية للتعاون كالقانون الدولي ونظام الأمم المتحدة. وغالباً، ما تتم مقارنة تعددية الأطراف **بالأحادية**.

الشركة متعددة الجنسيات "Multinational corporation" عندما تؤسس شركات مقرها الأساسي في دولة بعينها مشاريع كالمصانع أو المكاتب في دولة أخرى، عندها، يقال إن تلك الشركة أصبحت "متعددة الجنسيات". وغالباً ما يشار إلى البلد الأصلي بـ البلد "الأم"؛ في حين يدعى البلد البعيد عن المركز بـ البلد "المضيف". تُنظم بعض الشركات متعددة الجنسيات أفقياً، بمعنى أن كل فروعها خارج المركز في الدول البعيدة تعيد إنتاج ما تقوم به الشركة الأم في البلد المضيف تماماً. تقع شركات مثل ماكدونالد، وشركات التجزئة المعروفة بـ ك- مارت وغاب ضمن هذه الفئة. في حين تنظم شركات أخرى عمودياً، بمعنى أن عناصر مختلفة من عملية إنتاجها تقع في أصقاع مختلفة من العالم. إن العديد من الشركات المنتجة ضمن صناعات مثل الإلكترونيات، وصناعة السيارات، والنسيج، والألبسة تقع ضمن هذه الفئة.

الدمار المتبادل الأكيد "Mutually assured destruction" امتلاك مستوى من القدرة النووية عند خصمين، يضمن أن كلا الجانبين سيدمر الآخر في حال حدوث حرب نووية. بالتالي تمتلك الدولتان ما يسمى بـ "مقدرة الضربة الثانية" (كمية من الأسلحة النووية، محمية بفعالية، تمكن الدولة من الرد بمستوى مكافئ أو شبه مكافئ لهجوم نووي مباغت تقوم به الدولة الخصم). وغالباً ما يرتبط الدمار المتبادل الأكيد بأفكار تعمل فيها الأسلحة النووية بوصفها "رادعة"؛ وترتبط بسباق التسلح الذي حدث أثناء **الحرب الباردة**؛ حيث يسعى الطرفان للحفاظ على تكافؤ نووي.

المصلحة الوطنية "National interest" يشير هذا المصطلح عامة إلى المصالح الكلية للدولة. وبالتالي، فإن المصلحة الوطنية هي أكثر من مجرد مصالح حكومة بعينها. على أية حال، إن مفهوم المصلحة الوطنية مثير للجدل كثيراً لأنه يعتمد على افتراضات بأننا نعرف ما هي "الدولة"؛ وأن من الممكن تحديد مجموعة مشتركة من المصالح.

الغرامشيون الجدد "Neo-Gramscians" مجموعة من المفكرين حاولت تطبيق عمل الماركسي الإيطالي أنتونيو غرامشي على دراسة العلاقات الدولية. ولقد

كان عمل روبرت كوكس مؤثراً، بشكل خاص، في تطوير موقف الغرامشيين الجدد.

المؤسساتية الليبرالية الجديدة "Neo-liberal in stitutionalism" مقاربة لكل من العلاقات الدولية **والاقتصاد السياسي الدولي** ترتبط بعمل مفكرين أمثال روبرت كوهين وجوزيف ناي. تختلف **المؤسساتية الليبرالية الجديدة** بشكل كبير عن المقاربات الليبرالية التقليدية في العلاقات الدولية مثل **المثالية** لأنها تتبنى المنهجية **الوضعية** والبنيوية المرتبطة بالواقعية الجديدة. كما تتبنى المؤسساتية الليبرالية الجديدة تقريباً كل مقاصد نظرية **الواقعية الجديدة**؛ لكنها تختلف جوهرياً عنها بما يتعلق بدور المؤسسات في العلاقات الدولية. يشير كوهين، على سبيل المثال، إلى الدور الرسمي للمؤسسات ما بين الحكومية؛ وإلى أن **الأنظمة** والتقاليد المؤسسة جيداً في السياسة الدولية تلعب دوراً ملطفاً لأشد تأثيرات **الفوضوية** الدولية سلبية.

الواقعية الجديدة "Neo-realism" ترتبط بعمل كينيث وولتز، وقد هيمنت على دراسة العلاقات الدولية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. بل حتى بعد **الحرب الباردة**، ما تزال مؤثرة للغاية. تتبنى الواقعية الجديدة مقاربة بنيوية- تقول بأن وجود نظام دولي تشكله **الفوضوية** هو الذي يصوغ تصرفات الدولة. بهذا المعنى، يختلف وولتز عن **الواقعيين** التقليدين أمثال هانس مورجينثاو، الذي وضع تصرف الدول "الواقعي" ضمن ادعاءات تتعلق بأنانية الطبيعة البشرية. بهذا المعنى، كان وولتز يحاول اعتماد منهج أكثر علمية في دراسة العلاقات الدولية. وبالتالي، فإن ظهور الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية يرتبط، عادة، ببروز **المدرسة الوضعية** ضمن الحقل.

نظرية القرون الوسطى الجديدة "New medievalism" فكرة شاعت، لأول مرة، في سبعينيات القرن العشرين على يد هيدلي بول بوصفها طريقة محتملة لإضفاء الصبغة المفاهيمية على الطبيعة المتشظية والمتعددة المستويات للسلطة السياسية في السياسة الدولية. ولقد خضع المصطلح لنوع من البعث في السنوات الأخيرة عندما بدأ المنظرون البحث عن طرق لفهم السياسة الدولية بطريقة تعتمد على مستوى أقل من مستوى الدولة.

معياري "Normative" **(كما في النظرية المعيارية/القيمية)** مقاربة في السياسة الدولية تدلي بادعاءات عن الكيفية التي ينبغي على العالم أن يتخذها.

علم الوجود/ الوجودي "Ontology/ontological" دراسة الواقع. وفي أساسها، نجد أن كل نظرية لها وجودها الخاص أو فهمها لطبيعة الواقع. وغالباً، ما نكتشف كماً كبيراً جراء الفحص النقدي لنظرية الأساس الوجودي عندما نجد أن الأشياء التي تُقدم بوصفها "فطرية" أو صحيحة بالضرورة كانُ يعتقد أنها كذلك بسبب التزام النظرية الأساسي بمجموعة من الحقائق الوجودية. ولسوف تصاب بالدهشة مما يفترض الناس ببساطة أنه صحيح حول العلاقات الدولية أو الأخلاق أو العلم قبل أن يبدؤوا بدراسة ذلك.

المدرسة الوضعية "Positivism" تطبيق المنهج "العلمي" على دراسة العلاقات الدولية. وتشمل صفات المنهج العلمي الأساسية أولاً إصراراً على الحاجة لتطوير تحليلات موضوعية (غير منحازة) وقابلة للاختبار اعتماداً على دراسة بيانات تجريبية وقابلة للمشاهدة؛ ثانياً، التزاماً بتطوير أشكال شرح، وحتى توقعات، لها أهمية سياسية مباشرة.

ما بعد الحداثة "Postmodernism" تحاول ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية تطبيق بصائر الفلاسفة النظرية كما عند فوكو ودريدا على الحقل. كما تتخذ ما بعد الحداثة موقفاً مضاداً للمؤسسات [لا يعتقد بوجود أي مبدأ أساسي في اكتشاف المعرفة] ما يعني أنها تتحدى وجود قوانين عامة أساسية (أفكار مقبولة على نطاق واسع) ضمن الحقل. بهذا المعنى، تمثل ما بعد الحداثة مقاربة نقدية لدراسة العلاقات الدولية تعبر عن أشكال قلق حول العلاقة بين المعرفة والقوة.

علاقات دولية ما بعد الوضعية "Post-positivist international relations" تلك النظريات (بما في ذلك المدرسة **النسوية وما بعد الحداثة والنظرية النقدية**) تحاول تحدي الالتزام بالمناهج العلمية في العلاقات الدولية. إنها تخالف فكرة أنه يمكن للمنظّر أن يكون أبداً مراقباً حيادياً لـ"الواقع" الاجتماعي لصالح وجهة نظر يعبر عنها روبرت كوكس عندما يقول "النظرية دائماً لشخص ما ولغرض ما".

شركات عسكرية خاصة "Private military companies" شركات خاصة تتولى تنفيذ مهام عسكرية تسيطر عليها الدولة تقليدياً. وغالباً، ما تعتبر الشركات العسكرية الخاصة شكلاً منظماً من نشاط المرتزقة. وقد تلعب الشركات العسكرية الخاصة دوراً غير قتالي كاذب بتوفير حراس أمنيين في مناطق الصراع.

قانون دولي عام "Public international law" يعكس القانون الدولي حقيقة أنه مبني بنظام غير هرمي من الدول ذات السيادة لتطبيقه على أشكال التفاعل فيما بينها؛ إضافة لأوجه التفاعل مع اللاعبين الدوليين الآخرين. يعتمد القانون الدولي أساساً على موافقة الدول؛ وهو مستمد من اتفاقيات بين الدول والممارسات المعتادة للدول. وقد تطور القانون الدولي بسرعة منذ تأسيس الأمم المتحدة؛ لكن في المسائل الجوهرية حيث يتصادم القانون الدولي المتقدم بالمصالح القومية للدول (قانون المناخ والبيئة، القانون الإنساني، خاصة فيما يتعلق باستخدام القوة، ومقاضاة الجرائم الدولية) نجد مستتبتاً للنشاط السياسي.

الواقعية "Realism" الواقعية مصطلح عام للدلالة على مجموعة محددة من المقاربات النظرية في دراسة العلاقات الدولية. والواقعية هي المدرسة الفكرية المهيمنة منذ "الجدل الكبير الأول" بين الواقعيين والليبراليين في فترة ما بين الحربين؛ ولقد وضعت جدول أعمال دراسة العلاقات الدولية. ينادي الواقعيون بمنهج علمي في دراسة العلاقات الدولية ويفتشون عن حقائق تجريبية أو قوانين موضوعية يمكنها شرح ديناميات السياسة الدولية. تنقسم الواقعية إلى تراثين أساسيين: الواقعية الكلاسيكية وتقترح أن الطبيعة البشرية توفر المحرك الأساسي لأفعال السياسة الدولية؛ في حين يرى الواقعيون الجدد أن الطبيعة الفوضوية للنظام هي ما يصوغ ماهية العلاقات الدولية. كما يرى كل من التراثين أن الدراسة الموضوعية للعلاقات الدولية هي دراسة قوة الدولة في نظام فوضوي. هذا التركيز يمكّنهم من "التخلص" من المثل الطوباوية وأشكال التعميم غير العلمية التي تقدم آمالاً مزيفة لصناع السياسة؛ ويقدم عوضاً عن ذلك توقعات معتمدة على "الحقائق" الملموسة.

الأنظمة الحاكمة "Regimes" **(كما في نظرية النظام الحاكم)** إن دراسة الأنظمة الحاكمة مرتبطة **بالمؤسساتية الليبرالية الجديدة**. يُنظر إلى الأنظمة عامة على أنها تنبثق عن رغبة عامة بين الدول واللاعبين من غير الدول لإيجاد حلول لمشاكل عالمية معينة. تتضمن الأمثلة النموذجية للأنظمة التي يقدمها هذا الأدب خدمة البريد الدولي، ونظام المواد النووية الذي يخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونظام التجارة الدولية الذي تراقبه منظمة التجارة العالمية.

الإقليمية "Regionalism" مصطلح للدلالة على ظهور أقاليم كبيرة بوصفها وحدات مهمة في تحليل العلاقات الدولية. تستخدم الإقليمية في هذا الكتاب للإشارة إلى عمليات الاندماج الاقتصادي والسياسي بين الدول المتجاورة جغرافياً. والإقليمية، على أية حال، تستخدم في نقاشات تتعلق بروابط أوثق بين لاعبين من غير الدول ضمن مناطق جغرافية (يشار إلى وجهة النظر هذه، أحياناً، بـ "الإقليمية الجديدة").

أزمة الأمن "Security dilemma" إن فكرة الأزمة الأمنية على صلة مهمة بفهم المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية. فحسب وجهة نظر الواقعية، وجود الفوضوية الدولية يخلق عدم الأمان؛ فيما تعمل الدول لحماية مصالحها القومية؛ وبالتالي، لبقائها من خلال أعمال معينة لنشر مزيد من القوات العسكرية مثلاً. لكن، البيئة غير الآمنة وانعدام الثقة أيضاً تعني أن الدول الأخرى تعتبر دائماً أن مثل تلك الأعمال هي تهديد لأمنها. ويمكن إثارة فكرة الأزمة الأمنية لشرح سباق التسلح.

البنائية الاجتماعية "Social constructivism" فكرة مفادها أن العديد من المقولات الجوهرية التي نستخدمها لشرح العالم الاجتماعي ليست معطيات مطلقة؛ بل تعكس أفكاراً مسيطرة في المجتمع. مثال عن الحجة البنائية في العلاقات الدولية يمكن رؤيته في ادعاء ألكسندر ويندت بأن "الفوضوية هي ما تصنعه الدول"- إن الدول نفسها تبني مفاهيم الفوضوية الدولية التي، بدورها، تقيد سلوكها. على مستوى أعمق، يهدد هذا المنهج النظريات التقليدية أو العلمية في العلاقات الدولية لأنه يدعي أن بوسعنا دراسة تطور مثل تلك القيم إذا اعتمدنا

تفسيراً غير علمي بالأساس في تطور المعرفة السياسية والاجتماعية (راجع **نظرية المعرفة**).

السيادة "Sovereignty" يرى البعض أن السياسة الدولية تكتسب صفتها المميزة لأن اللاعبين الأساسيين في السياسة هم الدول. فالسيادة هي حق حصري، وغالباً ما يوصف بأنه متأصل في معاهدة **ويستفاليا**، وذلك بأن تكون لديك سلطة حصرية على منطقة جغرافية محددة، وشعب؛ ويعتقد أنها الصفة المحددة للدولة. في اتفاق مونتفيدو في عام 1933 المتعلق بحقوق الدول وواجباتها (الاقتباس الكلاسيكي عن الدولة)، اعتبرت الدولة شخصية قانونية في القانون الدولي إذا حققت أربعة مبادئ أساسية: أن يكون لديها (1) شعب دائم، و(2) رقعة جغرافية محددة، و(3) حكومة، و(4) القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. والجدالات حول دلالات السيادة هي قوام العلاقات الدولية.

الأحادية "Unilateralism" خلافاً لتعددية الأطراف، الأحادية هي أن تتصرف دولة بمفردها بدلاً من أن تنسق مع دول أخرى.

نظام ويستفاليا "Westphalian system" غالباً ما يستخدم بوصفه صيغة مختصرة للدلالة على نظام الدول الحديث؛ وتشير عبارة "نظام ويستفاليا" إلى سلسلة من اتفاقيات السلام التي أنهت ثلاثين عاماً من الحروب؛ وبفعلها ذلك، تقدمت مبادئ السيادة للعلاقات الدولية الأوروبية.

د. جوانيتا الياس د. بيتر ستش

أساسيات العلاقات الدولية

نقله إلى العربية

أ.د. محيي الدين حميدي

«أساسيات العلاقات الدولية»

تكتسب العلاقات الدولية أهمية متنامية نتيجة التقارب بينها وتشابك مصالحها، وهي تسير إلى المزيد من التشابك وبالتالي التعقيد الذي يتناقض في بعض جوانبه مع مبادئ رأتها الدول أنها خطوط حمراء لا يجوز تخطيها.

لقد أرست اتفاقيات وستفاليا، التي أبرمت في عام ١٦٤٨، والتي أنهت حروب الثلاثين عاماً في أوروبا على أساس راسخ يعترف بالسيادة الوطنية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، وصار معياراً للسياسات الدولية تحترمه كل الدول حتى أيامنا هذه، على الرغم من أن الاستعمار جاء بعد إبرام اتفاقيات وستفاليا بوقت طويل. ربما يفكر الأوروبيون أنه لا توجد دول خارج أوروبا، وبالتالي لا تسري عليها تلك الاتفاقيات.

يقدم هذا الكتاب تأريخاً لهذه العلاقات ونظرياتها وتطورها ومشكلاتها ووضعها الراهن الذي يشهد نقلة تقوض بعض الأسس التاريخية لهذه العلاقات المتمثلة بالسيادة الوطنية وعدم التدخل الخارجي بالشؤون الداخلية. بعضها يفرضه التطور الموضوعي للعلاقات بين الدول والمصالح المشتركة والتقارب واندماج الاقتصاد العالمي، وبعضه وراءه أطماع استعمارية خبيثة.

يسر دار الفرقد أن تقدم إلى قرائها هذا الكتاب الذي سيزيد بالتأكيد ثروتهم المعرفية ويجعلهم أكثر قدرة على تمييز سلوك الدول ومواقفها والحكم عليها وقبولها أو رفضها على أسس موضوعية سليمة.

دار الفرقد

دار الفرقد

للطباعة والنشر - دمشق - سوريا